الميزان AL-MIZAN

جـريـدة اقتصـاديـة مسـتقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

المجلد الثاني - العدد الثالث - كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٤
Vol. 2 No. 3 December 1994



اطلب الملف الخاص
مع هذا العـدد

«الانجازية التجاوزية»

في حـديث اذاعي أدلـى بـه اخيـراً الفـضل شلـق، رئيس مجلس الانماء والاعمار اللبناني، أو علـى الأصـح مـجلـس انماء الحريريين، قال، لافض فوه، ان الذين ينتقدون صلاحيات رئيس المجلس لا ينظرون الى انجازات المجلس. ولسنا نظن ان أحداً في لبنان يـنكر ان هـناك انجـازات حدثت خـلال السنوات الثلاث الماضيات، وليس في هذا للفضل فـضل يطـالب اللـبنانـيين بـالاعـتـراف بـه. وفـوق ذلك، لا يـجوز لرئيس مـجلس الانماء الحريري أن يـوحي وكـان هـذه المنجزات هي من قبيل المعجزات. بل ربما تساوت فيها التجاوزات مع المنجزات. أو قل ان ما أسماه الفـضل «مـنجـزات» قـام عـلى التجاوزات ومنها الصلاحيات التي جعلت منه «حاكماً» ومطالباً باللقب!

فالتجاوزية هي في الواقع الطريقة الحريرية المستوردة لتحقيق «الانجازية»، بحيث تبقى «الانجازية» في الدائرة الحريرية المغلقة والمنتفعة من عمليات الاعمار. فماذا يسمى، اذن، اعطاء مقاول من المقاولين هبة بملايين الدولارات فوق السعـر الاسمي للعـقد بـحجـة اختـصار مدة التنفيذ؟ الا يسمى هذا «انجازاً» الفضل فيه لأصحاب «الفضل»؟

وبـهذه الطريـقة، لا نظن ان أي مقاول أو شركة او متقدم على مناقـصة يـستطـيع ان يـاخـذ نصيباً ولو كانت أسعاره اقل ونوعيته جيدة، لأن كسر الاسعار او «شلقها» هو وسيلة «الانجازية التجـاوزيـة» برفـعـهـا لاحـقـاً لأصحـاب الحظوة بـحجـة او باخرى، كما فعلت «سوليدير» أخيرا. وقد قيل لنا ان بعضهم يـعـد دليـلاً بـجـمـيـع العـقـود والمنـاقـصـات والمشـاريـع والاعلانات التي وزعها الفضل شلق في صحف العالم أجمع، وهو أمر يـهمنـا نحـن بشكل خاص، لأن حـجـمهـا، وبالتالي ميزانيـاتهـا تفوق الوصف، أو على الأقل تفوق المالوف، ولنا الى هذا الموضوع بالذات عودة تفصيلية في وقت قريب.

ولهذا، لا يعود السؤال حول وجـود الانجـازات أو عـدم وجودها. والفضل شلق يعرف ان هذا السـؤال خـارج الموضـوع ولذلك تمسك بالانجازات ليدفع الانتقادات والاتهامات. فالسؤال الحـقيـقي هـو حـول كلفة هذه الانجـازات، وطـرق ووسـائـل تلزيمـهـا وتحـقيـقهـا، وهوية المستفيدين منها والمنتفعين.

فكـيـف نـفـهـم، اذن، هـذا الاسـراع المكلف في عـمـليـات الوسط التجاري، وهي عمليات غيـر ضروريـة، وذاك التبـاطـؤ المحير في المشاريع الضرورية للمواطنين والمنتجين، كمشاريع الكهرباء مثلاً؟

وربما كان في هذا دليل على ان رفـيـق الحـريري و«الحـكام» المحيطين به لهم مفهوم خاص، أو غيـر لبنـاني، لـلانجـاز، وهـو نـوع مـن «الانجـاز» صـنـع منـه الحريري ثروته في الأصل واقام عليه بعد ذلك شهرته. ذلك انه ليس للانتـاج مكان في مفهوم الانجـاز الحـريري. فـيـه مكان للخدمات وفيه مكان للعمولات والصفقات، وفيه مكان للبنايات الشاهقة والأبراج العاليـة، وفيه مكـان لـلطـائـرات والمطـارات وقصور المؤتمرات، لكن لا مكان فيه للانتـاج، بل ربما قام على احتقار الانتاج والمنتجين!

حـتـى ان الـرئـيس الـيـاس هراوي، رئيس الجمهورية، وهو فلاح مزمن قد نسي بصحبـة الحـريري الـزراعـة والمزارعين والفلاحة والفلاحين، فدخل في حـزب «الانجـاز» ضـد حـزب «الانتاج»!

«الميزان»

بعد اثارة موضوع المخدرات وتوقيف مصرفي سويسري

مطالبة اميركية بإلغاء السرية المصرفية في لبنـان

قالت مصادر أميركية عليمة في واشنطن إن رفع الحصانة النيابية عن النائب اللبناني يحيى شمص جاء نتيجة حملة اميركية منظمة قوامها ثلاثة ملفات:

الملف الاول، كشف وملاحقة جميع الذين يعملون في صنع ونقل وبيع المخدرات.

الملف الثاني، مساعدة الدول التي كانت مقراً لزراعة أو تصنيع المخدرات، مثل لبنان، على ايجاد مصادر بديلة للدخل.

الملف الثالث، تعقب عمليات غسل أموال المخدرات وملاحقة القائمين بها.

وأشارت هذه المصادر، التي شاركت في «مؤتمر نابولي» حول الجريمة المنظمة الذي أقامته الأمم المتحدة أخيرا، الى ان ما تنطوي عليه تجارة المخـدرات يتـعـدى الزارعين والصانعين والمهربين الى فصيل جديد يتمتع بمهارة فائقة في غسل الاموال الوسخة. ويضم هذا الفصيل، على قول تلك المصادر، مدراء بنوك، ومدراء لصناديق مالية، ومحامين ومحاسبين يعملون لحساب عصابات التهريب.

وقدرت المصادر الاميركية حجم تجارة المخدرات على النطاق العالمي بمبلغ ٧٥٠ مليار دولار في السنة الواحدة، وهو مبلغ يفوق ميزانيات دول الشرق الاوسط وافريقيا مجتمعة، ويوازي مجموع ميزانيتي الدفاع والصحة العامة والرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة!

وبالنظر الى المهارة المهنية للقائمين على غسل الأموال، والى العمليات المعقدة لاخفاء المصادر بسبب وجود مصارف «الاوفشور» والسرية المصرفية، فانه من المتعذر على السلطات القانونية ان تلاحق اي مسألة من هذا النوع الى نهايتها.

وأكدت تلك المصادر ان السرية المصرفية هي السبب الرئيسي في تعذر ملاحقة الاموال الوسخة الى مصادرها والى طرق انتقالها. وشددت المصادر المذكورة على ضرورة اعطاء الاولوية لالغاء السرية المصرفية حيثما وجدت (ومنها لبنان)، لأن الغاء هذه السرية يجعل من الصعب على غاسلي الاموال اخفاء مصادر المال.

وكشف النقاب في جنيف عن اعتقال مدير في مصرف سويسري، كانت له في السابق علاقات لبنانية، وهو موقوف الآن في فلوريدا للتحقيق معه من قبل السلطات الأميركية المختصة. ويقال ان البنك السويسري قد تعاون مع الاميركيين في اعطائهم المعلومات التي طلبوها، وان البنك ذاته كمؤسسة غير متورط في العملية.

ويقال ايضا ان السلطات السويسرية عندما فاتحها الاميركيون بالعملية أعطت اسم البنك السويسري واسم شخص لبناني او سوري جرى استجوابه في جنيف.

والشخص المذكور يدعى البير شماع الذي قال محاميه السويسري ان موكله لا علاقة له بالبنك المدعو «أونيون بنكير بريفيه». وان كان قد قام ببعض الاعمال من خلاله، واكد انه لا علاقة للشماع بالقضية التي أثارها الاميركيون.

اما بنك «اونيون بانكير بريفيه» الذي كان المدير المعتقل في فلوريدا جان - جاك هاندالي يعمل فيه، فقد أصدر بيانا أكد فيه انه يتعاون مع طلب السلطات الاميركية، واكد ان هذا التعاون يشمل المعلومات فقط ولا دخل للبنك في القضية المثارة ذاتها.

والمعروف ان البنك المذكور، ويعرف في سويسرا باسم CBI-TDB، تشكل في عام ١٩٩٠ باندماج مصرفين لهما امتداد لبناني سابق.

فالبنك الاول CBI (الشركة المصرفية للاستثمار) كان قد اشتراه في الثمانينات روجيه تمرز أثناء توليه ادارة «أنترا» و«بنك المشرق» في بيروت، والبنك الثاني TDB، (ترايد اند دفلومبمانت بنك)، كان يملكه في سويسرا المصرفي اليهودي اللبناني ادمون صفرا قبل ان يبيعه الى «اميركان اكسبرس» في أواسط الثمانينات.

ويبدو ان المصرف الذي تشكل باندماجهما ما زال يحتفظ بحسابات لبنانية وعربية عديدة كانت مفتوحة لدى المصرفين المذكورين.

وأشارت مصادر مصرفية عليمة عادة في لندن الى ان الضغط الاميركي على الحكومة اللبنانية لرفع السرية المصرفية، ربما كان السبب الحقيقي لتململ رفيق الحريري وتهديده بالاستقالة، لأن الاسباب المعلنة لا تبرر الاستقالة!

وتقول تلك المصادر ان السلطات الاميركية المختصة رفضت عرضاً غير رسمي عبر وسطاء برفع السرية المصرفية بشكل انتقائي وفي حالات محددة من غير اعلان عنها. ومن المنتظر ان يكون رفع السرية المصرفية مدار معـركة سيـاسـية صاخبة مـع تـوسـع ملـف المخدرات والملاحقات القضائية المترتبة على ذلك.

تقرير جديد لوكالة الطاقة الدولية

الاحتياطي العالمي من النفط ينضب بعد ٤٠ سنة!

باريس - كمال قبيسي:

تقدم «وكالة الطاقة الدولية» IEA، التي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها، هدية سلبية وسيئة الطالع مع بداية العام الجديد الى العالم كله، وخصوصاً العالم العربي. فهي تؤكد في اخر تقرير لها ان آبار النفط في العالم سوف تجف الواحدة بعد الأخرى ابتداء من العام المقبل، وان اخرها سيلفظ أنفاسه (من دون نفط طبعاً) في العام ٢٠٣٥ على الأكثر.

ولم يسبق للوكالة المذكورة ان وضعت تقريراً بهذه الخطورة، ويقال في باريس ان التوقعات بارتفاع أسعار النفط تعود الى تسرب معلومات عن هذا التقرير منذ شهرين. والمعروف ان «وكالة الطاقة الدولية» تعتمد في أبحاثها وتقاريرها عادة على معلومات دقيقة عن حجم الاستهلاك وحجم الاحتياطي العالمي من أنواع الطاقة المستخدمة كافة، وعن التجارب الجديدة لايجاد مصادر بديلة.

طبعاً، سيتم اكتشاف كميات جديدة من النفط خلال الأربعين سنة المقبلة، لكن الوكالة تقدر ان النفط الجديد لن يغطي اكثر من نسبة الزيادة في الاستهلاك العالمي، مما يعني ان الاحتياطي العالمي الذي تقدره الوكالة بحوالى ٤٥٠ مليار برميل سوف يبقى كما هو منخفضاً بمعدل الاستهلاك الحالي وقدره ١٢ مليار برميل في السنة، بحيث ينضب النفط العالمي بكامله بعد ٤٠ سنة!

ويمثل استهلاك العالم من النفط ما نسبته ٣٨٪ من مجموع أنواع الطاقة المستهلكة (الغاز، الفحم الحجري، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، قوة الريح، الطاقة الكهرمائية، قوة الامواج والمد والجزر، الصخور البركانية الحارة، النباتات وأهمها: قصب السكر، الزيوت، الفستق، القطن، وبعض أنواع الاعشاب أو البقايا العضوية للنباتات وسواها، والتي يقال انها سوف تكون البديل عن النفط في النصف الثاني من القرن المقبل).

هدية «وكالة الطاقة الدولية» في مطلع العام الجديد سوف ترفع من أسعار النفط قريباً، لكنها سوف ترفع كثيراً من درجة القلق لدى دول عديدة ومنها الدول العربية على وجه الخصوص.

الحكومة تبحث عن شركة استشارية عالمية

استدراج عروض للتنقيب عن النفط قبالة ساحل لبنان الشمالي

تبحث الحكومة اللبنانية عن شركة استشارية عالمية لاستدراج عروض شركات النفط للتنقيب عن النفط وحفر الآبار البحرية في المياه اللبنانية الى الشمال من ساحل البترون. وكانت أعمال المسح السابقة التي جرت، منذ أكد الجيولوجي الاميركي اللبناني الاصل ميشال حلبوتي، وجود كميات تجارية قبالة الساحل الشمالي، قبل حوالى عشر سنوات، ويعتبر الحلبوتي من أشهر خبراء التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في العالم.

وقد أشارت مصادر لبنانية في لندن الى ان هناك بوادر خلاف في وزارة الصناعة والنفط حول هوية الشركات التي يمكن ان تتولى عمليات التنقيب والحفر الاستكشافي في البحر. وتقول تلك المصادر ان الوزير أسعد رزق يفضل اعطاء العمليات لشركة فرنسية، بينما يفضل أخرون اعطاءها لشركة اميركية.

وترد المصادر سبب استعجال الوزير رزق طرح عمليات التنقيب في هذا الوقت الى رغبته المشار اليها بالنظر الى عدم تمكن الاميركيين من المشاركة حالياً بسبب قانون الحظر على سفر الرعايا الاميركيين الي لبنان. لكن المصادر تقول ان المشاركة الاميركية ممكنة عن طريق شركات أخرى متفرعة، وهذا ليس مشكلة مستعصية.

وأبدت المصادر اللبنانية المذكورة مخاوف على البيئة من جراء تلوث البحر أثناء عمليات الحفر، لأن الاجراءات التي يجب ان تتخذ لحماية البيئة البحرية تجعل كلفة الانتاج عالية جداً بمقاييس منطقة الشرق الأوسط.

> حرب الطيران بين BMA و MEA
> كيف وقع عبدالحميد فاخوري في فخ «الترويكا»؟
> (صفحة ٣)

لاعب رئيسي وليس لاعباً منفرداً

العراقي نظمي أوجي عرض الشراكة لا الشراء على «الملكية الأردنية»

أثار الموضـوع الذي نشـرته «الميزان» حول العرض الذي تقدم به رجل الأعمال العراقي نظمي أوجي (مسيحي متشيع لزواجه من سيدة شيعية) من الخطوط الجوية الملكية الأردنية اهتماماً لدى رجال الأعمال والمسؤولين العرب الذين لم يسبق لهم ان سمعوا باسمه من قبل، فانهالت الاستفسارات عنه ولا سيما ان نتائج عملياته المصرفية في اللوكسمبورغ لفتت انتباه وسائل الأعلام العالمية.

وقد تلقت «الميزان» رسالة من عماد فتح الله المستشار الاقتصادي لدى «جنرال مديترانيان هولدينغ» التي يملكها رجل الاعمال العراقي يوضح فيها بعض النقاط التي وردت في عددها الماضي (العدد الثاني، المجلد الثاني، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

وفي ما يلي نص رسالة فتح الله:

لندن في ١٨/١١/١٩٩٤

السيد رئيس تحرير جريدة «الميزان» المحترم

تحية طيبة وبعد...

قرأنا في العـدد الثـاني بجريدتكم لشهر تشرين الثاني ١٩٩٤ حول «رجل أعمال عراقي في اوروبا عرض شراء الخطوط الجوية الاردنية».

اننا اذ نشكر جريدتكم الغراء اهتمامها باخبار الجالية العربية المتواجدة في اوروبا وحول نشاطاتها الاستثمارية سواء في المنطقة الاوروبية أو العربية والذي خصصتم بهذا المجـال مجمـوعتنـا (جنرال مديترانيان).

ومن أجل معرفة الحقيقة التي نعتقد انها هدفكم في ما تنشرون لتنوير قرائكم فانه يهمنا تصويب ما ورد في مقالكم:

- لم يكن هناك عرض لشراء «الملكية الاردنية» بل اقتراح بالمشاركة وتطوير المؤسسة وقد حدث ذلك قبل ثلاث سنوات وليس قبل اشهر قليلة.

- ان مجموعتنا تمتلك ١٢ طائرة وليست عشر طائرات وان المبلغ المدفوع لاقتنائها اقل بكثير مما ذكرتموه.

- ان ثروة «جنرال مديترانيان/سيباف» والتي تقدر أصولها الصافية باكثر من مليار دولار لا يعني انها ملك رئيس المجموعة السيد نظمي أوجي خاصة وان مجموعة «باريبا» العالمية مساهمة بمفردها بنسبة عالية في سيباف كما ورد في تصريحاتكم الرسمية وكذلك شركات عالمية أخرى وبنسب متفاوتة، وان مطبوعات الشركات وحساباتها السنوية تعلن على المساهمين فيها وللغير وعليه فان رئيس المجموعة هو (لاعب رئيسي) بحكم موقعه ولكنه ليس لاعباً منفرداً.

- ان اصول بنك كونتيننتال للسنة المالية كانت بحدود ٩٠ مليار فرنك بلجيكي ما يعادل ٢.٨ مليار دولار اميركي.

- نستغرب محاولة التقليل من النتائج الباهرة التي حققتها مجموعتنا «جنرال مديترانيان» وذراعها المالي «سيباف» والارباح الطائلة نتيجة بيعها حصصها في المصرفين المذكورين ولو كان هناك اجبار على البيع لما حققنا هذه الارباح.

أملين نشر هذه المعلومات في جريدتكم ونحن على استعداد للاجابة عن استفساراتكم من خلال مكاتبنا في لوكسمبورغ او لندن.

عماد فتح الله
المستشار الاقتصادي

أسعار الموزعين

Algeria.........$.1.	Lebanon..LL.1000.
Austria.........AS.26.	Libya.......L.Din. 0.75
Bahrian.........Fils.250.	Morocco...Dh.6.
Belgium.........BF.50.	Oman.......Peza.300.
Cyprus.........C£.1.	Palestine.........$.1.
Egypt.........E£.1.	Qatar.........Rials.3.
France.........FF.8.	Saudi Arabia...R.3.
Germany.....DM.2..5.	Spain.......Pts.225.
Greece.........DR.400.	Switzerland....SFr.3.
Iraq.........$.1.	Syria.........L.S.15.
Ireland.........IR£.1.	Tunisia.... M.600
Italy.......L.3000.	U.A.E.......Dirh.3.
Jordan.........Fils.200.	UK.......£.1.
Kuwait......Fils.200.	USA......$.2.

خاطرة الأخرس ومداخلة «الميزان»

سياسة مفتعلة لرفع سعر الصرف!

كتب المصرفي السوري المتقاعد الدكتور شفيق الاخرس المقيم في باريس «خاطرة» في جريدة «الحياة» اللندنية، العدد ١١٦٠٢ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٣ حول «الدين اللبناني العام» والمقاصة التي أجراها البنك المركزي اللبناني (مصرف لبنان) بالاتفاق مع وزارة المالية بين الدين الخارجي والدين الداخلي. وقد ارتأت «الميزان» من قبيل اهتمامها الدائم منذ صدورها بالدين اللبناني العام ان تنشر خاطرة الأخرس، وأن تعلق عليها:

خاطرة الأخرس

أشارت الأخبار الى ان مصرف لبنان المركزي، بالاتفاق مع وزارة المال، أجرى تقاصاً بين القرض الذي حصلت عليه الحكومة أخيراً في السوق المالية الدولية، بالدولار، مع ما يعادله من الدين العام الداخلي (سندات الخزينة) بالليرات اللبنانية ، ويثير هذا التدبير النقاط الآتية.

١- انها مبادرة ايجابية لتوزيع الدين العام، بين دين داخلي وخارجي، خصوصا ان الدين الخارجي لا يزال في نسب محتملة، اذا ما قورنت بالدخل القومي، وبديون البلدان المماثلة، كما ان هذا التوزيع من شأنه ان يخفف من امتصاص الدين الداخلي لسيولة المصارف. وقد تشجعها سيولتها الجديدة على تحسين مستوى الاقراض للقطاعات الاقتصادية الخاصة.

٢- ان ايجابية هذا التدبير تظهر كذلك في تخفيف عبء الدين الخارجي، لأن معدلات فوائده تزيد على معدل الفائدة المطبق على القرض الاخير بالدولار بنسبة لا يستهان بها.

٣- ستستفيد الدولة كذلك من تحسن سعر الليرة اللبنانية ازاء الدولار، مع أمل وتوقع استمراره لأنها ستشتري دولارات بسعر أقل لاعادة تسديدها، وبذلك تكون حققت وفراً اضافياً.

الا ان ايجابيات التقاص بين الدين العام الداخلي والخارجي، لن يتحقق الا اذا ثابرت الدولة على ضبط مديونيتها الداخلية أولاً، ثم عدم تجاوز نسب معينة في مديونيتها الخارجية وبالتالي استمرار التقدم في خفض العجز في الموازنة. لأن هبوط هذا العجز تدريجاً، سواء بتحسين تحصيل موارد الدولة أو بضبط الموازنة بشقيها: الموارد والمصروفات، والأحسن بكليهما، هو العامل الأساسي الذي سيساعد على تحقيق أو تحسين التوازنات الأساسية في مختلف جوانب الاقتصاد القومي.

وأخيراً نعتقد ان مثل هذا التدبير قابل للتكرار، ضمن الضوابط التي ذكرنا أعلاه، كأجراء تقاص مماثل عند طرح القرض الجديد المتوقع، طالما ان الدين الجديد المنفذ عن طريق السوق الدولية لا يزيد اجمالي الدين العام الداخلي والخارجي لانه يستعمل لخفض الدين الداخلي.

مداخلة «الميزان»

اعتبر شفيق الأخرس عملية التقاص بين الدين الداخلي والدين الخارجي اللبناني، «مبادرة ايجابية لتوزيع الدين العام بين داخلي وخارجي»، لكنه لم يتطرق الى السبب الموجب الأصلي للدين الخارجي. ولهذا رأت «الميزان» ان تكون لها مداخلة على خاطرة الأخرس المذكورة لكيلا تبقى النظرة الى الموضوع وحيدة الجانب.

● أولا، ان سندات الخزينة بالدولار، وهي في مرحلتها الأولى بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، ثم بيعها في لندن بحضور رئيس الحكومة رفيق الحريري شخصياً، لم تكن محددة بالقانون من حيث غايتها من أجل «التقاص بين الدين الخارجي والدين الداخلي»، اي ان تحويل الدين الخارجي الى غاية أخرى قد يكون متجاوزاً للقانون بشكل من الأشكال، وإن كانت في هذه العملية «التجاوزية» منافع على النحو الوارد في خاطرة الأخرس.

● ثانياً، ان السندات الخارجية مخصصة في الأصل من أجل الضاحية الجنوبية، ومن أجل اعادة المهجرين. وبالتالي فان تحويلها الى غاية أخرى على النحو الوارد في خاطرة الأخرس يدل على أمرين أساسيين:

الأمر الأول، ان الحكومة لم تكن تنوي في الأصل انفاق أموال الدين الخارجي على الغاية المقررة.

الأمر الثاني، ان الحكومة غير قادرة على انفاق هذه الأموال على الغاية المقررة لسبب من الأسباب كالمداخلات السياسية او عدم جهوز المشاريع.

● ثالثاً، اذا كانت الحكومة غير قادرة حتى الآن على انفاق هذه الأموال على الغاية المقررة لعدم جهوز المشاريع، فانها تكون قد استعجلت طرح السندات الخارجية لسبب آخر غير معلن وتكبدت من اجله نفقات غير مجدية. وقد كان الأجدر في هذه الحالة ان تستدين من الخارج على دفعات أقل حسب حاجة المشاريع المقررة مرحلياً وقدرتها على الاستيعاب. أي بدل ان تستدين ٤٠٠ مليون دولار لا تستطيع انفاقها على المشاريع المقررة دفعة واحدة، تستدين ٥٠ مليوناً، مثلاً، تليها مبالغ مماثلة حسب الحاجة المرحلية.

● رابعاً، ان التقاص بين الدين الخارجي والدين الداخلي على النحو المشار اليه في خاطرة الأخرس، له في هذه الحالة هدف آخر هو دعم سعر صرف الليرة اللبنانية، ازاء الدولار، وهو في تقديرنا سعر مفتعل، لأن واقع الحال من الناحية الاقتصادية والانتاجية يقتضي خفض سعر الليرة لا دعمه. والواقع ان الحكومة اللبنانية، أو على الأصح رئيس الحكومة ومعه فؤاد السنيورة، وزير الدولة للشؤون المالية، ورياض سلامة، حاكم البنك المركزي، يستخدمون جزءاً كبيراً من الدين الداخلي أيضاً لدعم سعر الصرف. ويقال ان من أصل الدين الداخلي البالغ تقريباً ١٢ الف مليار ليرة هناك نسبة ٢٥٪ من هذا المبلغ ، اي بحدود ٣٠٠٠ مليار ليرة، مجمدة في حساب دائن وتدفع الدولة فائدته، وهو الحساب الذي أضيف اليه الدين الخارجي المشار اليه. وبالتالي، فان السياسة الحقيقية التي تنتهجها الحكومة اللبنانية في الشأن المالي تقوم على دعم سعر صرف الليرة اللبنانية دعماً مفتعلاً وبكل الوسائل «التجاوزية».

● خامساً، قد تكون هناك مبررات لدعم سعر الصرف خاضعة للنقاش. أي ان تكون هناك حجج تؤيد مثل هذه السياسة، وأن تكون هناك حجج تدحضها. او حتى قد يكون فيها نفع ان لم يكن فيها ضرر.

لكن هذا ليس هو الموضوع. بل ان هذا الموضوع يكشف كذبة كبرى انطلت على اللبنانيين مع قدوم رفيق الحريري الى رئاسة الحكومة. وهذه الكذبة هي ان سعر صرف الليرة قد ثبت على مستواه الرفيع الحالي لمجرد قدوم الحريري الى الحكم، وبفعل الثقة المحلية والاقليمية والدولية، بشخصه الكريم. أما الحقيقة فهي ان الحريري ينتهج سياسة منظمة لدعم سعر الليرة بأموال يستدينها من اللبنانيين ومن أسواق المال العالمية بفوائد عالية، ويوهم اللبنانيين بأن الثقة بشخصه هي مصدر الدعم، وذلك لكي يغطي العجز عن تحقيق الآمال الخادعة التي زينت للبنانيين من حيث استجلاب مساعدات عربية كبيرة تخفف من الاضطرار الى الاستدانة الشديدة.

وبالتالي فاننا لا نظن ان هذا الاجراء قد ترك للجهاز المصرفي سيولة اضافية يفيد منها القطاع الخاص. وحسناً فعل شفيق الأخرس عندما أورد هذه الامكانية بصيغة التحفظ بقوله:

«وقد تشجعها سيولتها الجديدة على تحسين مستوى الاقراض للقطاعات الاقتصادية الخاصة».

ان السياسة المالية الحريرية كلها قائمة على «قد» أو بالأحرى على «كان قد...».

بعد تجديد اتفاق التبادل التجاري

لا رسوم ولا ضرائب بين لبنان والأردن

أبرم لبنان والأردن اتفاق تبادل تجاري أعفى بعض منتوجات البلدين من الضرائب والرسوم والتعرفة الجمركية، فيما أعفى منتوجات أخرى بنسبة ثلث التعرفة الجمركية.

والاتفاق الجديد يحل مكان اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي والترانزيت والنقل المعدل الموقع بين البلدين في ١٩٦٥/٢/٢٥.

وأهمية تجديد الاتفاق بعد تسع وعشرين سنة، هي آلية الانفتاح والتعاون بين الدول العربية تحضيراً لمواجهة استحقاقات مرحلة السلم المقبلة على المنطقة.

ويتضمن الاتفاق ثلاث عشرة مادة هي:

● **المادة الاولى:** يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلديهما وفقاً للأحكام والقوانين الواردة بالاتفاق.

● **المادة الثانية:** ١- تسمح الحكومة الأردنية باستيراد المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ذات المنشأ اللبناني المستوردة مباشرة الى الاردن وتسمح الحكومة اللبنانية بتصدير هذه المنتوجات.

٢- تسمح الحكومة اللبنانية باستيراد المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى لبنان وتسمح الحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتوجات.

٣- تعفي الحكومتان الاردنية واللبنانية الخضار والفاكهة من الرسوم الجمركية كافة والرسوم والضرائب الاخرى المفروضة في البلدين عند استيرادها مباشرة من دون الحصول على رخصة (اجازة) استيراد، على ان يتم ذلك في ضوء الروزنامة الزراعية المعمول بها في كلا البلدين .

أ- ترفق منتوجات الخضار والفاكهة المستوردة مباشرة من أحد الطرفين الي بلد الطرف الآخر بشهادة منشأ صادرة عن الجهات المختصة ومصدقة من الجهات ذات العلاقة في كلا البلدين.

ب - يجري التنسيق المسبق بين الطرفين أصحاب العلاقة في ما يتعلق بتصدير واستيراد الخضار والفاكهة في ضوء الروزنامة المعمول بها في البلدين.

● **المادة الثالثة:** ١- تعفي الحكومة الاردنية الحيوانات الحية والمنتوجات الحيوانية والنباتية والثروات الطبيعية غير المصنعة ذات المنشأ اللبناني المستوردة مباشرة الى الاردن من رسم التعرفة الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل.

● **المادة الرابعة:** تسمح الحكومة اللبنانية باستيراد المنتوجات الصناعية ذات المنشأ الاردني ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا الاتفاق والمستوردة مباشرة الى لبنان، وتسمح الحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتوجات.

● **الماة الخامسة:** ١- تعفي كل من الحكومة اللبنانية والحكومة الاردنية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المنتوجات من منشأ أحد البلدين المتعاقدين.

٢- تعفى المنتوجات الصناعية من منشأ أحد البلدين المتعاقدين بنسبة ثلث التعرفة الجمركية العادية المطبقة في كلا البلدين.

● **المادة السادسة:** ١- تعتبر المنتوجات الصناعية من مصنوعات أحد الطرفين المتعاقدين عندما تكون قيمة المواد الأولية المحلية من منشأ ذلك البلد الداخلة في انتاج تلك المادة مع اعلاف الصناعة المحلية لا تقل عن ٤٠٪ من تكاليف انتاج تلك المصنوعات.

٢- ترفق المنتوجات ذات المنشأ المحلي المستوردة مباشرة من بلد أحد الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر بشهادة صادرة ومصدقة من الجهات المختصة في كلا البلدين . ولا تعتمد شهادات المنشأ المبرزة بعد التخليص لغايات تطبيق مواد هذا الاتفاق وتخضع عمليات الاستيراد والتصدير الى المعاملات الجمركية المعتادة وللسلطات الجمركية في الدولة المستوردة التحقق من مطابقة البضاعة.

٣- لا تسري أحكام هذا الاتفاق على السلع والمنتوجات الصناعية والزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المصنّعة في، او المستوردة عبر المناطق الحرة، في أي من البلدين، ولا تعتبر هذه الحالة السلع المنتجة المشار اليها مستوردة من بلد أحد الطرفين الى بلد الطرف الآخر.

● **المادة السابعة:** الاتفاق بين الطرفين على اقامة المعارض المتخصصة كل في بلد الطرف الآخر ضمن الشروط التالية.

١- يقدم كل طرف للطرف الآخر كافة التسهيلات لاقامة هذه المعارض وفقاً للقوانين والأنظمة السارية المعمول بها في كلا البلدين.

٢- تعفى السلع والمنتوجات من منشأ أي من البلدين المتعاقدين من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي يتم بيعها خلال فترة اقامة المعارض، ضمن مبلغ اجمالي قدره خمسة ملايين دولار اميركي لكل طرف على ان لا تزيد حصة كل سلعة عن نسبة ٣٪ من اجمالي قيمة المخصصات لكل معرض.

٣- يمكن توزيع مخصصات المعارض المنسبة في الفقرة (٢) اعلاه على معرض او اكثر باتفاق بين وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية ووزارة الصناعة والتجارة الاردنية.

● **المادة الثامنة:**١- يوافق الفريقان المتعاقدان على اقامة تعاون وتبادل الدراسات والبحوث العلمية لتنمية اقتصاديهما وتنشيط السياحة فيما بينهما.

● **المادة التاسعة:** اتفق الطرفان على تشجيع تبادل الزيارات والتعاون بين هيئات القطاع الخاص من كلا البلدين ، وتقديم التسهيلات كافة لتحقيق ذلك وبشكل يخدم المصلحة المشتركة لكلا البلدين بما في ذلك:

١- انشاء هيئات قطاعات مشتركة.

٢- اقامة المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية المشتركة، في كلا البلدين.

٣- تنمية الصادرات من كلا البلدين الى بلدان أطراف ثالثة.

● **المادة العاشرة:** تتم المدفوعات وفقا لهذا الاتفاق بالعملات الحرة القابلة للتحويل عن طريق البنوك التجارية المعتمدة بالبلدين وذلك وفقاً للتشريعات والنظم الخاصة النافذة في كل منها.

● **المادة الحادية عشرة:** رغبة في تيسير هذا الاتفاق وتسهيل تبادل المنتوجات بين البلدين، اتفق الفريقان على تشكيل :

١- لجنة مشتركة من ممثلي البلدين تكون مهمتها:

أ - تبادل وجهات النظر بأي أمر ناشيء عن هذا الاتفاق أو ما يتعلق به.

ب - العمل على تذليل الصعوبات كافة التي تنشأ عن تنفيذ هذا الاتفاق.

ج - تقديم المقترحات التي تؤدي الى تنمية العلاقات التجارية بين البلدين.

د - اقتراح التعديلات على الجداول الملحقة بهذا الاتفاق ورفعها للجهات المختصة في كلا البلدين للمصادقة عليها، وتصبح هذه التعديلات نافذة المفعول من تاريخ تبادل الاشعارات بين الطرفين، تتضمن موافقتهما على هذه التعديلات.

هـ - تجتمع اللجنة المشتركة مرة بالسنة على الاقل بالتناوب بين البلدين المتعاقدين، ويمكن لها ان تجتمع في أي وقت بناء على طلب أحد الطرفين.

● **المادة الثانية عشرة:** يحل هذا الاتفاق محل اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي والترانزيت والنقل المعدل والموقع بين البلدين في ١٩٦٥/٢/٢٥، فيما عدا أحكام المواد المتعلقة بالترانزيت، والنقل والكتب المتبادلة بهذا الخصوص كافة، والتي تبقى سارية المفعول لحين عقد اتفاق منفصل ينظم الأمور المتعلقة بالترانزيت والنقل بين البلدين.

● **المادة الثالثة عشرة:** يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تبادل وثائق مصادقة حكومتي البلدين عليه ويظل ساري المفعول لمدة عام واحد تلقائياً ما لم يرغب أحد الطرفين بانهائه عن طريق تقديم اشعار خطي قبل ثلاثة أشهر من موعد انتهائه.

السلع المعفاة

السلع المعفاة نتيجة للاتفاق بين لبنان والاردن هي:

● **القائمة رقم (١): الصنف/البند الجمركي.**

١- الحيوانات الحية - الفصل الاول.
٢- لحوم واحشاء وأطراف صالحة للأكل - الفصل الثاني.
٣- الألبان والقشدة محفوظة أو مركزة أو مجففة أو محلاة وتشمل الحليب المجفف، وحليب الأطفال والجميد - ٢/٤١/٤.
٤- الزبدة - ٣/٤.
٥- الفول والعدس والحمص /٥/٧.
٦- الكسبة - ٤/٢٣.
٧- مستحضرات «انتيبوتيك» المستعملة عادة في الطب البشري او البيطري - ٣/٣٠.
٨- الأدوية المعدة لمعالجة مرض السل - ٣/٣٠.
٩- المحاصيل والادوية والمستحضرات المعدة للاستعمال البيطري - ٣/٣٠.
١٠- الاسمدة - ٣/٤٦.
١١- ورق الصحف والمجلات والنشرات الدورية المطبوعة - ١/٤٩.
١٢- الكتب ١/٤٩.
١٣- المحركات الثابتة المعدة لتحريك الآلات الزراعية - ١/٨/٨٤.
١٤- مضخات المياه - ١/٨٤.
١٥- معاصر المنتوجات الزراعية والفرازات التابعة لها - ١/٨٤.
١٦- الجرافات والفارقات وآلة التسوية - ٢٣/٨٤.
١٧- آلات ماكينات صناعية - من الفصل ٨٤.
١٨- زجاجات فارغة وأغطيتها - ١/٧٠.
١٩- القوالب - ٧/٣٩.
٢٠- عوادم قطن للتصنيع - ١/٥٥.

القائمة رقم (٢):

قائمة السلع الاردنية واللبنانية المعفاة بنسبة الثلث من الرسوم الجمركية.

السلع /البند الجمركي.

١- ألبسة نسائية ورجالية وأطفال داخلية وخارجية ٤/٦٠، ٦١٥/١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦.
٢- كولونات نسائية - ٤/٦٠، ٤/٦١.
٣- حرامات وبطانيات - ١/٤٢.
٤- جسور البرادي وملحقاتها - ٢/٨٣.
٥- كواشف مخبرية طبية - ٣٨/١٩/ب.
٦- اطارات نظارات معدنية طبية ونظارات شمسية - -٣/٩.
٧- أثاث طبي معدني - ٢/٩٤.
٨- أثاث مكتبي معدني - ٣/٩٤.
٩- أملاح البحر الميت ، أملاح معدنية - من الفصل ٢٥.
١٠- «شامبو» متنوع، بلسم شعر وكريات ومستحضرات تجميل وعطور - ٦/٣٣.
١١- أقمشة غير منسوجة - ٣/٥٩.
١٣- أقمشة منسوجة صوفية - ١١/٥٣.
١٣- قاصات معدنية - ٣/٨٣.
١٤- اكسسوارات متنوعة للاحذية من البلاستيك ٦/٧/٣٩.
١٥- اكسسوارات متنوعة للاحذية من معدن - ٩/٨٣.
١٦- اكسسوارات متنوعة للأحذية من نسج كتانية - ٢/٦٧.
١٧- اقراص قاتلة للبعوض - ١/٣٨.
١٨- أجهزة قاتلة للبعوض - ١٢/٥٨.

حرب الطيران بين «الميدل إيست» و«بريتيش مديترانيان»

عبدالحميد فاخوري يقع في فخ «انترا» و«الترويكا»

عبدالحميد فاخوري رئيس مجلس ادارة «طيران الشرق الاوسط» الناقلة اللبنانية المعروفة باسم «الميدل ايست»، تجددت هواجسه في هذه الايام.

فكلما طالب بسلفة لدفع رواتب الموظفين، أو بزيادة رأس المال لتحديث الشركة، طالبوه بالاستقالة. واذا لم يطالب تعرضت الشركة للافلاس!

لكن وقوع عبدالحميد فاخوري في «حيص بيص»، وان كان يشير الى المداخلات السياسية الكثيفة والمتضاربة في أمور الشركة، الا انه يشير ايضا الى قدر كبير من الهدر وسوء الادارة، وربما الى ما هو أسوأ من سوء الادارة. وقد جاءت تصريحات النائب يحيى شمص في مجلس النواب أثناء جلسة رفع الحصانة النيابية عنه، بأن عدداً من الطيارين في «الميدل ايست» كانوا يتعاطون تهريب المخدرات، وهو اتهام أصدرت الشركة بياناً بنفيه، ليصب الزيت على النار. ذلك ان نفي التهمة من قبل الشركة لم يبدد الشبهات التي انطبعت في الأذهان.

حتى لكأنه لم يعد هناك شغل لادارة «الميدل ايست» سوى نفي الاتهامات!

ففي أواخر الصيف الماضي نشرت جريدة «النهار» البيروتية خبراً مفاده ان موظفين في الشركة أنزلوا ركاباً عاديين وحرموهم من مقاعدهم لاعطاء المقاعد لنافذين وأولاد نافذين ومرافقين لهم، وما لبثت ادارة الشركة ان نفت ذلك.

وربما كان هذا من سوء حظ الادارة الحالية، لأن الاتهامات تعلق في أذهان الناس أكثر من نفيها لاحقاً. فهذا من طبيعة الأشياء.

لكن الناقلة اللبنانية ليست في وضع طبيعي، فكأن لبنان لم يتجاوز بعد حالته غير الطبيعية. ففي زمن الحرب، خلا الفترات التي كان يغلق خلالها مطار بيروت، كانت «الميدل ايست» مزرعة لبعض قادة الميليشيات والأحزاب النافذة في المنطقة الغربية. كانت تدفع «الخوات» وتوظف المحاسيب بحيث كان من المستغرب ان تستمر في وضعها ذاك طوال فترة الحرب، مما يجعل من الصعب التصديق انه لم تكن لها «منافذ اضافية» غير منظورة.

والواقع أن اللبنانيين في الداخل والخارج يحبون ناقلتهم الوطنية ويصبرون على هفواتها او تجاوزات المسؤولين فيها، وهذا «مرض لبناني خصوصي» يفهمه اللبنانيون ويصبرون عليه، لأنهم جميعاً يمارسونه بشكل أو بآخر. لكن وضع الناقلة اللبنانية الآن لم يعد سليماً أو يمكن التغاضي عنه.

عبدالحميد فاخوري

وللانصاف يجب القول ان الادارة الحالية ليست وحدها المسؤولة عن اعتلال «الميدل ايست» أو على الأصح، ليست هي المسؤول الاكبر. فاذا كان ما حدث خلال الحرب معروفا ويمكن التغاضي عنه، فان ما يجري الآن من تناهش بين رموز الحكم في قمة السلطة السياسية، والمعروفين باسم «الترويكا»، اي رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس المجلس النيابي، من شأنه ان يجعل التسوية المقبلة لأوضاع الشركة أسوأ من الوضع الراهن. وربما كان من الافضل تأخير البت بالحلول المقترحة الى عهد الرئيس المقبل.

فقد انتظروا عشرين سنة، وبامكانهم ان ينتظروا سنة واحدة أو بضعة أشهر أخرى.

وهناك اعتقاد سائد في بعض الاوساط اللبنانية المتضايقة من الوضع الراهن لـ «الميدل إيست»، بأن الشركة لو تركت وشأنها لتعمل بحرية لاستطاعت ان تخرج من الضائقة المالية المزمنة التي تعاني منها بأقل الخسائر الممكنة.

ومن المستغرب ايضا ان يتجدد الحديث عن تغيير مجلس الادارة، ولا سيما الرئيس، في هذا الوقت بعدما توافقت «الترويكا»، كما تفعل أحيانا على ابقاء مجلس ادارة «الميدل ايست» حتى انتهاء ولايته في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٥، ضمن اتفاق مع المسؤولين الاداريين على ترتيب الاوضاع عبر شركة «انترا للاستثمار» التي تملك ثلثي الاسهم تقريبا، (٦٢.٥٪ والباقي ٢٨.٥٪ للناقلة الفرنسية «اير فرانس»)...

لكن مصادر عليمة في بيروت قالت لـ «الميزان» ان تجدد الصراع بين أعضاء «الترويكا» حول من يسيطر على «الميدل ايست» مرده الى استعجال ادارة الشركة بطرح مطالب مالية كبيرة لتسيير أمورها حتى شهر اذار/مارس ١٩٩٥. وقالت هذه المصادر ان السلفة التي طلبتها الـ «ميدل ايست» من «انترا» لهذه الفترة وقدرها ٢٨ مليون دولار لا يمكن ان تمر من غير تجاذب في الدوائر العليا للدولة.

لكن استعجال الادارة من جهة ثانية، مرده الى نقص حاد في السيولة الى درجة ان الشركة لم تكن قادرة على دفع رواتب موظفيها لشهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، كما جاء في كتاب الادارة الى مجلس ادارة «انترا للاستثمار».

وقد تم ذلك بعد «مناورات داخلية» في مجلس ادارة «الميدل ايست» أدت الى نقل صلاحيات معينة من العضو يوسف لحود الى العضو خطار حدثي. وقالت المصادر المذكورة لـ «الميزان» أنه عندما جرب بحث الوضع المالي للشركة بين رئيس مجلس الادارة عبدالحميد فاخوري، والاعضاء التنفيذيين في المجلس، هدد عضوا المجلس التنفيذي المهندس خالد المصفي وخطار حدثي بالاستقالة اذا لم يحرك الموضوع مع الدولة ومع شركة «انترا للاستثمار».

وفي رأي الخبراء والمراقبين ان هناك خمسة أسباب رئيسية لأزمة «الميدل ايست» المالية، هي:

١- العجز المزمن والمتفاقم خلال سنوات الحرب الطويلة.

٢- الكلفة العالية التي تتكبدها الشركة بسبب عاملين أساسيين، أولهما، تقادم الطائرات العاملة. فقد شاخ اسطول «الميدل ايست» ولم يمكن تجديده حتى الآن. فالطائرات القديمة العهد كلفة صيانتها اكبر من كلفة الطائرات الجديدة لدى المنافسين، اضافة الى انها تستهلك كميات اكبر من الوقود نظرا لأن طائرات المنافسين الحديثة تتمتع بالتكنولوجيا المتقدمة للتوفير في استهلاك الوقود. وثانيهما، ان لدى «الميدل ايست» فائضا من الموظفين عدد كبير منهم لا لزوم له ولا يمكن الاستغناء عنه لاعتبارات ومداخلات سياسية.

ويقال ان نسبة الزيادة تصل الى ٤٠ في المائة، وانه يمكن الاستغناء عن نصف العدد الاجمالي للموظفين من غير ان يتأثر الأداء الفعلي، بل ربما تحسن.

٣- الهدر والمحسوبية ويتمثلان في «تسهيلات» كثيرة تعطى مجانا للمسؤولين والمحاسيب، والانفاق على «مهمات وخدمات» وهمية أو غير مجدية. فالسطول الكبيرة، كما قال أحدهم، تزرب اكثر من غيرها!

٤- المنافسة غير المتكافئة التي تتعرض لها وتتمثل في هجمة الشركات الاجنبية على ركابها، وأخرها هجمة «بريتيش مديترانيان» التي يساهم فيها عدد من اللبنانيين وتسيير رحلات يومية بين لندن وبيروت. (راجع «الميزان»، العدد الثاني، المجلد الثاني، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

وقد أجبرت الشركة الجديدة «الميدل ايست» على خفض أسعار رحلاتها بين لندن وبيروت خفضاً ملحوظاً بالدخول معها في «حرب أسعار»، مع ان «بريتيش مديترانيان» أعلنت على لسان بعض مسؤوليها والمقربين من ادارتها انها لن تنافس «الميدل ايست» في مجال الاسعار انما في مجال الخدمة فقط.

لكن مسؤولين في «بريتيش مديترانيان» قالوا، حسب رواية لجريدة «الحياة» اللندنية، انهم عرضوا التعاون مع «الميدل ايست» لكنها رفضت.

وقال بول دوساليس، المدير التجاري في الشركة «البريطانية»:

«انه كان الاحرى بشركة «طيران الشرق الاوسط» السعي الى التفاهم معنا، والرد بالايجاب على بادرات حسن النية التي أبديناها عوض اللجوء الى خطوات تظهر تجاهلهم ليدنا الممدودة للتعاون والشراكة».

ثم هدد «الميدل ايست» بقوله:

«اذا كان لا بد من الحرب التجارية فاننا لن نقف مكتوفين».

وقد وقعت الحرب فعلا، مما يثير من جديد الشبهة القائلة بأن انشاء «بريتيش مديترانيان» كان في الاصل يستهدف «الميدل ايست»، أو هي كانت بمثابة «قشرة الموز» لتزحيطها.

٥- سوء الادارة وسوء السمعة في بعض الدول الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة حيث فرضت السلطات الاميركية غرامة مالية على «الميدل ايست» بحجة مخالفتها للقوانين المرعية ببيع الركاب تذاكر محرفة للتحايل على قانون حظر سفر الاميركيين الى بيروت.

والسؤال في هذا المأزق الجديد هو حول من ستكون له اليد الطولى في السيطرة على «الميدل ايست». رفيق الحريري لا شك انه طامح في ذلك، لأن ذلك من طبيعة الاشياء كما هي على أرض الواقع. فالذي يستطيع تدبير المال اللازم للشركة سواء على شكل سلفات مرحلية او على شكل تمويل كبير لتجديد الاسطول كما يطالب عبدالحميد فاخوري (بمبلغ يتراوح بين ١٠٠ و١٥٠ مليون دولار)، هو الذي سوف يسيطر عليها في النتيجة. ومن أقدر من الحريري على تدبير المال، وخاصة اذا كانت له مصلحة مباشرة!

لكن في الامر عقدة هي عقدة «انترا للاستثمار» التي للآخرين فيها كلمة نافذة. ذلك أن تركيبة «انترا» يتمثل فيها عدد من المحسوبين على الرؤساء الثلاثة وبعض القيادات الفاعلة، ولا ضرورة هنا للاسهاب حول تأثير كل فريق عبر الاشخاص او الهيئات التي تمثله لدى «الميدل ايست».

وحتى الآن لم تقدم «انترا» تصورها حول كيفية معالجة المشاكل التي تعترض «الميدل ايست»، وهذا دليل على ان القرار النهائي معطل داخل مجلس ادارة «انترا». وربما كان ان «انترا» تنتهج سياسة المماطلة، وانها لن تقول كلمتها قبل تغيير مجلس ادارة «الميدل ايست». فالمعروف ان «انترا» لم تقر بالتوافق السابق بين الرؤساء الثلاثة الهراوي والحريري وبري بالابقاء على مجلس الادارة.

وبالتحليل السريع للامور يتبين ان الرئيس الياس الهراوي هو المستفيد الاول، الى حين، من بقاء مجلس الادارة الحالي، لأن اي تغيير سوف يجري على حسابه لأنه ذاهب الى بيته قريبا فيما الصراع الفعلي سيكون بين الباقيين رفيق الحريري ونبيه بري. ولكي يبقي الاحوال على حالها، يضع الرئيس الهراوي، كما يقول وزير سابق مقرب منه، طروحات تعجيزية مقابل الطرح القائل بتغيير مجلس الادارة. فالمطلوب، كما يقول هذا الوزير السابق، ليس فقط تغيير مجلس الادارة بل اعادة النظر في أوضاع «الميدل ايست» من القاعدة، حتى رأس الهرم. والحجة الهراوية هي ان التغيير يجب ان يكون ضمن خطة متكاملة لتحديث وتطوير الشركة. ونقل عن بعض أوساط رئيس الجمهورية قولها: «من يتمتع بالخبرة في المجالات المختلفة اكثر من القيمين والموجودين حاليا في مجلس الادارة»؟

والمعادلة بالنسبة الى «الترويكا» الآن هي:

١- رئيس الجمهورية الياس الهراوي غير مستفيد من تغيير مجلس الادارة الآن، ولن يستفيد من ذلك في المستقبل.

٢- رفيق الحريري رئيس الحكومة من مصلحته ان يجري التغيير الآن لأنه ما زال قادراً على انتزاع موقع متقدم.

٣- نبيه بري رئيس مجلس النواب من مصلحته التغيير في وقت لاحق لأنه سوف يكون المستفيد الاول من ذهاب الهراوي وضعف الحريري.

فالوضع الراهن ثلاثي الابعاد، والتغيير الآن سوف يجعله ثنائيا، والتغيير اللاحق سوف يجعله أحاديا مع حصص غير تقريرية للآخرين.

لكن موازين القوى قد تتغير من جراء اعادة طرح موضوع الدمج مع شركة «عبر المتوسط» TMA، ولا سيما انه من الاسهل على بعض الاطراف تدبير التمويل اللازم لهذه الشركة والسيطرة من خلالها على «الميدل ايست» عن طريق عملية الدمج، اذا تعذرت السيطرة عن طريق «انترا» في الحالة الراهنة.

وتقول اوساط حريرية في بيروت ان الحل ليس في تدبير التمويل من المساهمين (انترا واير فرانس)، لأنه قد يكون من المتعذر على الناقلة الفرنسية بخسائرها الكبيرة التي تغطيها حكومة فرنسا وتثير اعتراضات وأقاويل في الاتحاد الاوروبي، ان تقدم تمويلاً بنسبة حصتها في الناقلة اللبنانية. فالحل في رأي هذه الاوساط هو طرح اسهم «الميدل ايست» للبيع الى القطاع الخاص وتركها تتدبر أمورها بذاتها كشركة خاصة.

لكن هذا لا يمثل رأي رفيق الحريري الذي أعلن انه يفضل ان تبقى «الميدل ايست» للدولة. وفي هذا شيء من المنطق التجاري والسياسي. فاذا كان الحريري يستطيع ان يستفيد من «الميدل ايست» وهي في عهدة الدولة، فلماذا يشتريها ويدفع ثمنها ويتحمل خسائرها للحصول على الفائدة ذاتها. فهي تعني له شيئا طالما هو رئيس للحكومة، فاذا لم يعد رئيساً للحكومة فانها لا تعني له شيئاً.

لكن طالما بقيت «الميدل ايست» في عهدة الدولة فان المداخلات السياسية فيها سوف تبقى قائمة، وبالتالي سوف تبقى مزرعة وسطلا كبيرا زأرباً.

لندن - «الميزان»
بيروت - ياسر الحريري

الاستثمار الأجنبي يضخ ملايينه في سوق العقارات

قدرت مصادر استثمارية لبنانية قيمة الاستثمار الأجنبي والعربي في العقارات اللبنانية عام ١٩٩٣ بنحو مليار دولار، مقابل ٤٠٠ مليون دولار و٢٥٠ مليون دولار عامي ١٩٩٢ و١٩٩١ على التوالي.

وتوقعت هذه المصادر ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار العقارات في لبنان سنة ١٩٩٥ وتحسناً في مناخ الاستثمار العقاري في ضوء التحرك الى تسوية سياسية لمشكلة الشرق الاوسط.

وأكدت شركة «الفرص المتعددة» العاملة في قطاع العقارات في لبنان، ان رجال الاعمال اللبنانيين داخل لبنان وخارجه بدأوا يعدون مشاريع للاستثمار في قطاع العقارات. وأشارت الى عودة رجال الأعمال اللبنانيين أولي النشاطات الدولية الى وطنهم في وقت بدأت فيه مرحلة ازدهار القطاع المالي كالمصارف وشركات التأمين.

وستنظم الشركة معرضاً في أبوظبي في الفترة بين ١٣ و١٧ من تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، موضوعه: «الملكية العقارية وفرص الاستثمار في لبنان» وذلك بالتعاون مع هيئة معارض أبوظبي الدولية التابعة لغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي.

وقال روجيه أبو شهلا مدير الشركة المنظمة : ان الهدف من اقامة هذا المعرض الأول من نوعه في أبوظبي، هو التوجه الى أصحاب المشاريع العقارية والمؤسسات المالية والاستثمارية والمصارف وشركات التأمين واجتذاب رجال الأعمال اللبنانيين المقيمين في دول الخليج والمستثمرين الأجانب للبحث في أفضل الفرص الاستثمارية في المشاريع العقارية والاستثمارات المالية في احدى أكبر ورش الاعمار اليوم في العالم.

وأوضح ان لبنان يتميز عن غيره من دول العالم بنظام عقاري يكاد يكون الأمثل بين الأنظمة والقوانين العقارية. وقال: ان القطاع العقاري شكل أحد أهم وأفضل قطاعات الاستثمارات في لبنان وأضمنها.

وأشار الى انه بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان حصلت هجمة على المشاريع العقارية لتلبية حاجة محلية أولاً للتحضير لمواكبة الدور الاقتصادي الطبيعي المزمع أن يلعبه لبنان في مرحلة ما بعد السلام.

وذكر بيان وزعته الشركة المنظمة للمعرض في أبو ظبي : ان في لبنان حالياً نحو ألفي مشروع بناء موزعة بين المشاريع السكنية والتجارية والسياحية. وأشار الى ان معدل البناء عام ١٩٩٣ شكل نسبة ٦.٦ في المائة من اجمالي الدخل القومي بزيادة ٣.٣ في المائة عما كان عام ١٩٩٢.

وارتفعت مساحة مجموع المناطق المخصصة للبناء من نحو ٧.٥ مليون متر مربع عام ١٩٩١ الى نحو ١٥.٥ مليون متر مربع عام ١٩٩٣.

وأكد البيان ان هذا الارتفاع في مساحة الاراضي المؤهلة للبناء ناجم عن ان قطاع البناء هو الأكثر ربحاً للاستثمار في لبنان. وسيحضر المعرض محامون محترفون وعلماء اقتصاد لاعطاء العارضين والزائرين النصائح القانونية اللازمة.

كما ستتخلل المعرض مؤتمرات وندوات عديدة للبحث في مواضيع أساسية تشمل الاستثمار العقاري في لبنان والقوانين التي تنظمه والنظام الضريبي للاستثمار العقاري وللأشخاص الطبيعيين والمعنويين والنظام المصرفي اللبناني: السرية المصرفية والتسهيلات المصرفية والضمانات العينية.

وأكد منظمو المعرض أهمية كونه يمكّن رجال الأعمال وأصحاب المشاريع من ترويج مشاريعهم خصوصا وان معظم اللبنانيين المقيمين في دول الخليج يبحثون عن افضل استثمار لمدخراتهم ورؤوس أموالهم، وذلك في اشارة الى ان المعرض يشكل فرصة لاجتماع هذه المشاريع تحت سقف واحد واعطاء أي راغب فرصة الانتقاء الأفضل وفق حاجاته. وكانت شركة «الفرص المتعددة» نظمت معرضاً مماثلاً في دبي في نيسان/ابريل الماضي. وقالت انه حقق أهدافه سواء للعارضين أو الزائرين نتيجة مجالات الاستثمار المتعددة التي وفرها.

سوريا

شيوع الازدهار حدّ من التضخم وتعدد أسعار الصرف يرفع كلفة رأس المال

قال خبير اقتصادي سوري ان التضخم بشكل ظاهرة واضحة تسود الاقتصاد السوري بسبب تداول كميات نقد تفوق الحاجة بنسب كبيرة، وعزا ذلك الى نموها بشكل كبير قياساً الى معدل نمو الناتج المحلي، لكنه اشار الى ان معدلات التضخم هذه شهدت استقراراً بالمقابل في الثمانينات نتيجة «شيوع الازدهار الاقتصادي» وبلوغ الانتاج النفطي السوري مرحلة التسويق التجاري فضلا عن تحويلات المغتربين والمساعدات العربية الى سوريا. واوضح الدكتور رياض الابرش في محاضرة القاها أخيرا بدعوة من «الجمعية الاقتصادية السورية»: ان معدل النمو في الناتج المحلي ارتفع بنسبة ١٢.٢ في المائة عام ١٩٨٩ مقابل ارتفاع حجم الكتلة النقدية بنسبة ١٩ في المائة، فيما ارتفع حجمها عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٨ في المائة. اي اقل من زيادة الناتج بنحو ٤٠. في المائة مما أدى الى استقرار قيمة الليرة السورية.

وذكر ان ظاهرة التضخم ليست حديثة في الاقتصاد السوري وانها معروفة «منذ ظهور الدولة السورية على خريطة الشرق الاوسط وظهور النقد السوري عام ١٩٢٠» موضحا ان أسبابها تعود الى «التزام سوريا تسديد حصتها من الديون المتراكمة على الدولة العثمانية والزيادة السكانية الملحوظة». اذ ان عدد السكان ارتفع من ١.٦ مليون عام ١٩٢٢ الى ٣.٠٤ مليون عام ١٩٤٧ ويتجاوز الآن الـ ١٤ مليوناً.

واشار الى ان «كون الاقتصاد عائلياً مغلقاً يتم التبادل فيه خارج اطار النقد، أدى الى تحديد نسبي لأثر التضخم وظهوره «لكن مع تجمع الرأسمال في أيدي الرأسمالية الوطنية بدأ التضخم يتضح كظاهرة اقتصادية في المجتمع لكن النتائج بقيت محصورة لأن المصادر كانت وافرة».

واعتبر الابرش ان ارتفاع معدل التضخم تبلور في الخمسينات والستينات «الفترة القلقة من تاريخ سوريا» التي شهدت تقلبات سريعة في الاتجاهين المتناقضين، وانه «لم يحد من هذا التضخم سوى انعدام السلع وهروب الرساميل الى الخارج وانعدام الفرص المتاحة للقطاع الخاص. وأعادت مساعدات الدولة بعض التوازن بمساعدة حوالات المغتربين».

وقال ان «الاستقرار في السبعينات والمساعدات بعد حرب تشرين الاول/اكتوبر وارتفاع اسعار النفط أدى الى حصره ضمن معدلات منخفضة»، مشيرا الى ثبات قيمة الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية خلال تلك الفترة.

ورأى الخبير الاقتصادي ان «مسارب التضخم صارت مفتوحة»، مع بداية الثمانينات بسبب انحسار المساعدات وتزايد السكان (٣.٤ في المائة)، «واصبح الطلب الكلي لا ينسجم مع بنية العرض الهيكلية فالموازنات عاجزة في حقيقتها لا يغطيها جزئيا الا بند الموارد الاستثنائية وميزان المدفوعات وقع تحت ضغوط الطلب وازدادت الكتلة النقدية بنسب تزيد عن النمو العام في الاقتصاد».

وبعدما اشار الى ان معدل النمو في الناتج تجاوز بنحو ٤٠. في المائة معدل الزيادة في الكتلة النقدية عام ١٩٩٠، أفاد انه عاد وانخفض الى ١٧.٨ في المائة عام ١٩٩١ مقابل زيادة في كتلة النقد بنحو ٢٢ في المائة «ما جعل كمية النقد المتداولة تفوق الحاجة اليها وجعل الظاهرة واضحة لا سبيل الى انكارها».

ورفض الابرش في محاضرته كلام الخبراء القائلين أن الاستثمار يساوي الادخار، متسائلا: «لماذا تتزايد أحجام الكتلة بمعدلات تفوق كثيرا معدلات الناتج المحلي بالاسعار الناتجة؟».

واوضح ان «اجراءات البيروقراطية الاقتصادية حصرت اجراءاتها في مكافحة هذا الوضع عبر اجراءات سلبية بينها لجم الاسعار لأمد طويل من دون مراعاة الواقع الاقتصادي او انتاج السلع الاستهلاكية مما أدى الى ظهور ظاهرة التهريب التي تلبي حاجة فئات واسعة من الناس وهي حاجة لم تكن الصناعة الوطنية قادرة على تلبيتها كماً ونوعاً، اضافة الى ظهور السوق السوداء لمواد الاسمنت والخشب والرز والسمن والحبوب والموز والطحين والزبدة».

وقال: ان الهم الأساسي في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩١ كان «حماية سعر الصرف بأي ثمن وبأي اسلوب مهما كان مغايراً لأساليب الادارة الاقتصادية وبغض النظر عن النتائج الماثلة داخليا أو دوليا».

وأكد ان الكلام عن توحيد سعر الصرف في تلك الفترة كان مستحيلا لأنه لا يمكن نسيان «السوق السياحية والسوداء والرسمية والموازية والبديلة للصرف» مضيفا ان كل المحاولات التي بذلت لا يزال سعر الصرف يخضع لقيود عدة ويتفاوت ما بين سعر رسمي وسعر تشجيعي او جمركي وسعر قطع التصدير وسعر البلاد المجاورة بالنسبة الى عمليتي الاستيراد والتصدير».

واشار الى ان مستوى السعر العام ارتفع في الفترة الممتدة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢ ، بنسبة تتجاوز ١٣٥ في المائة استناداً الى السعر الثابت عام ١٩٨٥ «ما يوضح حجم الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد السوري والفجوات الكثيرة في عملية ترابط السياسة الاقتصادية للبيروقراطية».

وبعدما شكك الخبير الاقتصادي بصحة الارقام الرسمية، قال ان عدم وجود سوق لتداول الاسهم «دليل على ان الاقتصاد بعيد عن تسمية اقتصاد السوق، وفي الوقت الذي يتراجع الدعم عن المستهلكين بسبب اعادة الهيكلة وسياسة الاصلاح، فان الدعم يزداد للمستثمرين بموجب قانون الاستثمار الرقم ١٠ » واضاف: ان الدولة تفوت جزءا من ايراداتها لدعم استثمار فردي محض «غير قادر على تامين رأسمال كبير او اقامة شركات مساهمة كبيرة تمتص ادخارات الطبقة الوسطى الضخمة او تعيد استثمار ارباح المنتجين او المستثمرين، الامر الذي يجعل الصناعة المدعومة مجرد سلسلة طويلة من منتوجات الشامبو ومعجون الاسنان والصابون، وهي بمجملها تفتقر الى المقدرة على المنافسة الدولية بسبب ضعف مستوى الاتقان وضآلة خبرة الادارة والعاملين بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة». واشار الى معاناة الصناعة التحويلية من تمويل اعادة بناء آلاتها.

وذكر الخبير الاقتصادي ان «البيروقراطية» تحاول حل التضخم وان كانت الاهداف العامة لها «تتناقض مع هدف مكافحة التضخم، فهدف زيادة العمالة يتناقض مع تقليص الموازنة وتخفيض العجز وهدف دعم الصادرات وترشيد الواردات يتناقض مع الرغبة في الدخول الى غات» كذلك الامر بالنسبة الى التنمية مقارنة مع تقليص النفقات وزيادة الضرائب مع تخفيف العبء الضريبي ودعم الاستثمار بالنسبة الى عدم توحيد سعر الصرف.

ورأى الابرش ان الادارة المالية أرادت زيادة موارد الموازنة بضم ارباح شركات القطاع العام وحرمانها من تطوير نفسها مما أدى الى حرمانها من احتمال المنافسة مع القطاع الخاص.

وخلص الابرش الى ان التضخم سيبقى ظاهرة صعبة المعالجة، كما ان تعدد أسعار الصرف سيؤدي الى ارتفاع كلفة رأس المال، مما ينجم عنه خفض ميزات وجود يد عاملة رخيصة في سوريا بالمقارنة مع محيطها وخفض ميزات السوق السورية بالنسبة الى المستثمرين الراغبين في التصدير الذي يعتبر عاملا بسيطاً لاجتذاب الرساميل العربية.

فلسطين

مشروع سكني ومنطقة صناعية في غزة

قال مصدر في شركة فلسطين للاستثمارات العقارية ، ان الشركة بدأت الخطوات العملية للاستثمار في قطاع العقارات في غزة.

واكد المصدر، ان وفدا من شركة فلسطين للاستثمار، وهي الشركة الأم التي تنبثق عنها عدة شركات من بينها شركة فلسطين للاستثمارات العقارية، عاد من غزة اخيرا حيث التقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وبحث معه في امكان قيام الشركة ببعض مشاريع الاسكان التي تستفيد منها قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني ، وان استجابة الرئيس عرفات شجعت وفد الشركة على البدء في الخطوات العملية في بعض هذه المشاريع.

وشركة فلسطين للاستثمارات العقارية واحدة من عدد من الشركات الاستثمارية المنبثقة عن شركة فلسطين للتنمية والاستثمار، الشركة القابضة المسجلة في ليبيريا في العام ١٩٩٣برأس مال مقداره ٢٠٠ مليون دولار. ومن بين الشركات المنبثقة عن شركة فلسطين للتنمية والاستثمار شركة القدس للاستثمارات السياحية وشركة فلسطين للاستثمارات الصناعية، ويبلغ رأس مال كل من هذه الشركات ١٥ مليون دولار، من بينها ما نسبته ٤٠ في المائة مساهمة من الشركة الأم.

وقال المصدر ان شركة فلسطين كانت تساهم بما نسبته ٤٩ في المائة من شركة فلسطين للاستثمارات العقارية، لكنها خفضت نسبتها الى نحو ٤٥ في المائة وربما تخفضها اكثر لتترك المجال لأكبرعدد ممكن من أبناء الشعب الفلسطيني للمساهمة في رأس المال، وخاصة من بين فلسطينيي الداخل . واوضح ان وفد الشركة فرغ من تحديد مساحة الارض التي ستقام عليها ضاحية سكنية قرب الشاطيء في قطاع غزة، وقدر المساحة المذكورة بنحو ٤٠٠ دونم منها جزء محاذ للبحر ويرتفع الجزء الآخر فوق هضبة قريبة من البحر ستقام عليها مبان صممت لاستخدام اصحاب المداخيل المتوسطة، وما فوق المتوسطة ، مشيرا الى ان هذا المشروع الاسكاني سوف يشمل خدمات الاسكان كاملة.

وتوقع ان يجتذب المشروع المذكور الفلسطينيين المغتربين والعاملين في الخارج، فهم الهدف الرئيسي لمثل هذا المشروع حيث فكرت شركة فلسطين للاستثمارات العقارية في مساعدة هؤلاء على امتلاك مساكن لهم من خلال شروط دفع ميسرة باقساط مناسبة. وقال، ان من المعروف ان النشاط العقاري هو الذي يحرك قطاعات الاقتصاد الاخرى كلها من استيراد وبيع وشراء، واستهلاك فضلا عن توفير اعداد من فرص العمل لكسر حدة البطالة في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.

واشار المصدر الى أن الشركة قد باشرت اعمال المساحة وفحص التربة حيث كلفت شركة محلية بالقيام باعمال المساحة وشركة اخرى بفحص التربة. حيث تكون الهيئة العامة للشركة قد انتخبت مجلس ادارة الشركة. وكشف المصدر النقاب عن مشروع آخر ستنفذه شركة فلسطين للاستثمارات العقارية هو مشروع انشاء منطقة صناعية في قطاع غزة تشمل الخدمات الصناعية كافة اللازم توافرها في اي مدينة صناعية اخرى. وقال، ان وفد الشركة قد حدد المنطقة التي ستقام عليها المنطقة الصناعية وتم تقطيعها الى قطع وحددت معالم الشوارع التي ستقام فوقها. واوضح ان اتفاقا مبدئيا ابرم مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني على البحث في كيفية مشاركة السلطة في المشروع بعد اتمام وضع التصاميم وانهاء دراسة الجدوى وما الى ذلك من مستلزمات تسبق المباشرة في العمل.

الاردن

تحويل جنوب العقبة الى منطقة حرة

أعلن موسى الجغبير مدير عام المناطق الحرة الاردنية، ان الخطة المستقبلية للمناطق الحرة في الاردن تتضمن تحويل النصف الجنوبي للعقبة الى منطقة حرة متكاملة بهدف الاتصال المباشر وسرعة نقل البضائع من والى موانيء المنطقة وخلق صناعات على درجة عالية من التقنية ، بالاضافة الى تنشيط الفعاليات السياحية وتأسيس المراكز التجارية العالمية من أجل توفير منتوجات وسلع وبضائع من دون رسوم لاكثر من مليون مسافر يعبرون المنطقة سنويا في محاولة للاستفادة من التجربة الرائدة في جبل علي في دبي.

وقال في لقاء مع وفد الغرفة التجارية الاميركية في مصر نظمته غرفة صناعة عمان : ان الخطة تتضمن توفير نظام مصرفي حر يخدم المستثمرين بمختلف جنسياتهم في المناطق الحرة وخدمات البيئة التحتية والخدمات الأخرى المساعدة للمستثمرين وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال المناطق الحرة. واشار الى ان التطورات في المنطقة جعلت الحكومة تسعى لتهيئة الاردن للمرحلة المقبلة لتوفر له مناخا استثماريا متميزا وجاذبا ليقوم بدوره القيادي في مجال الاستثمار والخدمات ليؤدي دوراً رئيسياً في التنمية المحلية والاقليمية حيث رحب بالمستثمرين ورجال الاعمال من مختلف الجنسيات.

كما اشار الى التوسعات الجديدة في المنطقة الحرة/العقبة ، حيث شملت تخصيص مساحة ٦,٥ مليون متر مربع كمنطقة حرة صناعية ومساحة ١٣.٥ مليون متر مربع لاقامة منطقة حرة خاصة لكافة الشركات التي تعتمد في صناعتها على الفوسفات والبوتاس كمادتين اوليين ومنها «الشركة الاردنية - اليابانية» التي تنتج الاسمدة.

كما تتضمن انشاء منطقة حرة خاصة في موقع الشيدية/معان بمساحة ٣.٥ مليون متر مربع لاقامة مجمع صناعي لانتاج حامض الفوسفوريك من قبل الشركات الهندية مع شركة الفوسفات الاردنية.

وقال انه تمت الموافقة على انشاء خمس مناطق حرة خاصة لتربية وتجارة الاغنام واقامة مصنع للحوم وتصديرها ومصنع للاسمدة الطبيعية في منطقة القويرة القريبة من العقبة، مشيرا الى انشاء منطقة حرة في منطقة مطار الملكة علياء الدولي بمساحة ١٢٠ الف متر مربع والتخطيط لانشاء منطقة حرة في سحاب/جنوب عمان بمساحة ٦٢ الف متر مربع.

واوضح ان قيمة البضائع الداخلة والخارجة في المناطق الحرة في العقبة والزرقاء بلغت في العام الماضي ١٩٩٣ حوالى مليون ونصف المليون دينار.

وبين أهم الاعفاءات والحوافز الاجتماعية في المناطق الحرة الاردنية.:

- اعفاء ارباح المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة ١٢ سنة.
- اعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة او المصدر منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب المترتبة عليها.
- السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة والارباح الناشئة الى خارج الاردن من دون قيود او عوائق.
- اعفاء منتوجات المشاريع الصناعية في المناطق الحرة عند وضعها للاستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات الداخلة في صنعها.
- اعفاء الابنية والانشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الابنية والاراضي.
- اعفاء رواتب وعلاوات المستخدمين غير الأسيويين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.
- أعفاء المساحة السطحية للانشاءات التي يقيمها المستأجر من بدلات الايجار لمدة ثلاث سنوات.

السعودية

تقرير سويسري توقع استئناف النمو وخبير اميركي يشيد بـ«المصداقية الائتمانية»

■ أشار تقرير مصرفي سويسري للمستثمرين الاجانب الى ان الاقتصاد السعودي يتمتع بقوة وقدرة على جذب الاستثمارات على الرغم من العجز الطارىء في الميزانية. وتوقع تقرير صدر حديثاً عن مصرف الـ «يو. بي. اس» السويسري الذي يعد من اكبر المصارف السويسرية ان يتخطى الاقتصاد السعودي التباطؤ الراهن ويعود الى النمو خلال العام المقبل.

وقال التقرير ان السعودية لا تزال دولة غنية وان مشكلة العجز الميزاني، مشكلة طارئة ستزول مع تحسن أسعار النفط. وذكر التقرير ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السعودي انخفض من ٩.٧٪ في العام ١٩٩١ الى ٥٪ في العام ١٩٩٢.

ونما الاقتصاد السعودي حسب التقرير بمعدل واحد في المائة هذا العام. وقال التقرير: على الرغم من ان السعودية سحبت خلال الاعوام الثلاثة الماضية اموالا ضخمة من رصيدها لتغطية كلفة حرب تحرير الكويت، فان موجوداتها الخارجية لا تزال كبيرة. وقدر المصرف موجودات السعودية الخارجية بمبالغ تتراوح بين ٦٠ الى ٧٠ مليار دولار بنهاية العام الماضي ١٩٩٣.

واشار التقرير الى ان السعودية ستظل سوقا جذابة للمصدرين والمستثمرين العالميين على السواء، لأنها في النهاية دولة تملك رصيدا ضخما من النفط وستواصل هيمنتها على سوق الطاقة لاكثر من مائة عام. واشار التقرير الى ان الطلب القوي على النفط سيتواصل خلال السنوات المقبلة، في اشارة الى تحسن الاسعار عن مستوياتها الحالية، وتوقع ان تحافظ السعودية خلال الاعوام المقبلة على حصتها النفطية الراهنة في «اوبيك».

وقال التقرير، ان السعودية مثلها مثل الدول النفطية الاخرى يتأثر دخلها باسعار النفط وقدر ان يؤدي ارتفاع دولار واحد في سعر برميل النفط الى زيادة في المدخول السعودي بقيمة ٢.٣ مليار دولار في السنة، فيما يؤدي انخفاض دولار في السعر الى انخفاض مماثل في الدخل، من هذا المنطلق قال التقرير ان اية زيادة متوسطة في اسعار النفط ستساعد السعودية على معالجة العجز الراهن في الميزانية.

واشار التقرير الى تواصل الاهمية العالمية للسعودية على صعيد الطاقة بقوله: «في الوقت الذي ستستنفد فيه معظم الدول المنتجة للنفط مخزونها خلال الاعوام المقبلة فان السعودية الى جانب الكويت والامارات والعراق سيتواصل انتاج النفط فيهما الى قرن آخر بعد توقف المتنافسين» وتوقع التقرير أن يصل دخل السعودية من الصادرات سنوياً الى ٣٠ مليار دولار سنويا على اقل تقدير. وعلى الصعيد التجاري قال التقرير ان السعودية تمتعت بفائض تجاري مع شركائها التجاريين خلال ثلاثة عقود، مشيرا الى ان هذا الفائض التجاري سيزداد مع تحسن اسعار النفط.

وحول التخصيص قال التقرير ان برنامج التخصيص الذي أعلن عنه خادم الحرمين الشريفين في ايار/مايو الماضي سيزيد من مشاركة رأس المال الخاص في التنمية الوطنية، اذ ان الدولة تملك حصصاً كبيرة في معظم الصناعات الرئيسية.

. وقال المصرف السويسري ان مشروع التخصيص يحظى بترحيب من رجال الاعمال في السعودية وبترحيب المستثمرين الأجانب الذين تتوفر أمامهم فرص كبيرة لدخول السوق السعودية عبر الصفقات المشتركة. وقال التقرير ان صناعة البتروكيمياويات مثل شركة «سابك» التي تملك فيها الدولة حصة ٧٠٪ من اكبر الشركات المرشح تخصيص جزء من حصة الدولة فيها . وتوقع التقرير ان يتم تنفيذ التخصيص تدريجاً خلال سنوات ولكنه سيؤكد عما اذا كان القطاع الخاص السعودي قادرا على لعب دور كبير في الصناعات المملوكة حاليا للدولة.

وقال التقرير على الرغم من الحاجة الراهنة لخفض الدعم على السلع والخدمات فان السعودية لم تفعل ذلك، وشرعت معظم الدول الصناعية الغنية في السنتين الماضيتين باجراء مراجعة مهمة على برامج الضمان الاجتماعي امام العجز الضخم في ميزانياتها. وشرعت في اجراء خفوضات ضخمة على مخصصات الضمان الاجتماعي وسحب بعض بنود الصرف على الصحة والتعليم.

وعلى الرغم من ان مصرفيين غربيين يكررون عبارة «المصارف لا تحب الدول التي لا تفرض ضرائب على مواطنيها». وتتناول الصحافة الغربية تقارير مضخمة عن مشاكل عجز الميزانية السعودية، الا ان عجز الميزانية السعودية يصل الى ١٢ مليار دولار، ومن المتوقع ان ينخفض بثلاثة مليارات دولار خلال العام المقبل. يقول مصرفي غربي، ان السعودية ليست بالدولة العادية من حيث الموارد النفطية والمعدنية، اذ تنتج السعودية حوالى ثمانية ملايين برميل من النفط يوميا وتملك حوالى ٣٠ في المائة من احتياطي النفط المؤكد في العالم. وذلك اضافة الى انها اصبحت واحدة من الدول العشر المنتجة للذهب في العالم. كما ان السعودية عملت خلال السنوات الماضية على اكمال مشاريع تقرب البنية الاساسية واكدت ضرورة تعليم وصحة المواطن ومنحه الفرصة الكافية للثقة بنفسه.

وعلى ذات الصعيد قال تشارلز دالارا المدير التنفيذي لمصرف «جي. بي. مورغان» الاميركي والمدير التنفيذي لمعهد التمويل الدولي – مجموعة تمثل البنوك العالمية الكبرى ومؤسسات التمويل الحكومية – في تصريحات لصحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الاميركية: من الواضح ان السعودية تواجه عجزا في الميزانية على المدى القصير ولكنها لا تزال تحتل اعلى القائمة من حيث «المصداقية الائتمانية» بين الدول. وكان دالارا يشغل منصب مساعد وزير الخزانة للشؤون الخارجية حتى العام ١٩٩١.

ووصف دالارا السعودية كدولة حذرة تجاه الاستدانة الخارجية. وقال: خلافا للحذر الذي تتسم به السعودية في الاستدانة فان الدول الاخرى تستدين من اية سوق تستطيع الحصول منها على قروض. وتفعل هذه الدول ذلك من دون ان تكون لديها الموارد المتاحة للاقتصاد السعودي.

وفي المراجعة التي اجرتها اللجنة المالية الاميركية التابعة لوزارة الخزانة التي تقوم بمراجعة التقييم الائتماني للدول في العام الماضي، احتفظت السعودية بالتقييم الممتاز، وقالت اللجنة: «بعد مراجعة وضع السعودية المالي في العام الماضي عبرنا عن ثقتنا في الاقتصاد السعودي».

قطر

مصنع جديد للاسمنت تقيمه شركة فرنسية

■ تبدأ قطر في مطلع السنة الجديدة بناء مصنع جديد متكامل للاسمنت بقيمة ٤٠٦ ملايين ريال. وقد فازت بالعقد شركة فرنسية هي شركة F.C.B.

وستبلغ طاقة المصنع الذي تملكه «شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت» ٢٠٠٠ طن في اليوم، ويبدأ بالانتاج بعد ٢٨ شهراً، أي في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٧.

وقال سالم بطي النعيمي رئيس مجلس ادارة الشركة القطرية بعد توقيع خطاب النوايا مع الشركة الفرنسية ، ان المصنع الجديد سيقام على بعد ٦ كيلومترات من المصنع القديم، مما سيرفع الطاقة الانتاجية الاجمالية الى ٣٢٠٠ طن يومياً من الطاقة الحالية البالغة ١٢٠٠ طن. وبعد اكتمال المشروع، سوف تنتهي مشكلة نقص الاسمنت في السوق القطرية، وسيكون هناك فائض للتصدير، مما يخلق استقراراً في الاسعار والامدادات.

واوضح النعيمي ان الشركة الفرنسية المتعاقد معها ليست مجرد مقاول، انما هي شركة صانعة للمعدات والآلات اللازمة.

وأشار مدير الشركة الفرنسية التي رسا عليها العقد الى ان المشروع القطري يعتبر من المشاريع الرائدة في المنطقة والاكثر استخداما للتكنولوجيا الحديثة. وقال ان شركته سبق لها ان انجزت عدة مشاريع مماثلة في الجزائر والمغرب ومصر وليبيا وتونس والعراق والسعودية وايران.

دبي

تشديد على الدراسات قبل خوض غمار المشاريع

■ دعت دوائر اقتصادية في الامارات الصناعيين في منطقة الخليج الى اعداد دراسات الجدوى لمشاريعهم الصناعية قبل اللجوء الى الاستثمار. وقالت ان دراسات الجدوى اصبحت عاملا رئيسياً وضرورياً لنجاح أي مشروع حديث يقام في الامارات والعالم بالنظر الى التنافسية الحادة التي تشهدها الاسواق الخليجية.

وقالت غرفة تجارة دبي في مداخلة قدمتها الى ندوة دراسات الجدوى الاقتصادية التي اقيمت في الشارقة: «ان نسبة المصانع التي تأسست بناء على دراسات جدوى نهائية الى اجمالي عدد المصانع التي تؤسس سنوياً لم تتجاوز ٣٤ في المائة وهذه النسبة التي تحققت عام ١٩٩٣ تعتبر اعلى نسبة منذ عام ١٩٧٥ عندما كان متوسط النسبة في النصف الثاني من السبعينات يراوح بين ١٠ و١٢ في المائة سنويا وارتفع في النصف الاول من الثمانينات الى ما بين ١٢ و١٥ في المائة».

وكان وزير الاقتصاد في الامارات سعيد غباش الذي افتتح الندوة، اشار الي عدم وجود الادراك الكافي لدى العديد من المستثمرين لأهمية دراسات الجدوى في تقليل مخاطر عدم التأكد وتحليل حساسية الأداء للمشروع واعطائه مؤشرات تقديرية كمية ونوعية عن ظروف العرض والطلب، مما ينجم عنه وجود العديد من المشاريع التي لم تحقق النجاح أو تلك التي لا تعمل سوى بجزء من طاقاتها الانتاجية مما يمثل استنزافا للموارد وهدرا للطاقات.

وقال: «ان تلك المعطيات لا تنطبق على المشروع الخاص فقط بل تشمل ايضا المشروع العام الذي قد يكون اسوأ حالا». واشار الى «ان الضرورة قد تستدعي اخضاع المشروع العام لاعتبارات التقويم الاقتصادي من وجهة نظر الدولة، لكن واقع الحال يثبت ان الكثير من المشاريع العامة لم تسبق بأي دراسة لجدواها الاقتصادية وموازنة تكاليفها مما يجعلها تمثل جانباً آخر لهدر الموارد وتشكل عبئاً يتحمله الاقتصاد الوطني».

وأضاف غباش: «ان دراسات الجدوى المتكاملة اصبحت ركناً مهماً يتوجب على المؤسسات الحكومية المتخصصة بالترخيص لهذه المشاريع التوقف عندها وتقويمها من حيث مدى اسهامها في تحقيق الاهداف الاقتصادية ذات الأولوية».

وعزت الغرفة أسباب تهميش دور دراسات الجدوى في الامارات الى غياب الوعي بأهمية الدراسات قبل تنفيذ المشاريع نظرا لحداثة عهد المستثمر في الامارات في المجال الصناعي. حيث كان النشاط الاستثماري يتركز قبل ظهور النفط في الاعمال التجارية، كما ارجعت غياب الدراسات الى ارتفاع تكلفتها بالنسبة لاستثمارات المشاريع المحلية، حيث ان غالبية تلك المشاريع تصنف ضمن المشاريع المتوسطة والصغيرة، مشيرة الى ان تكلفة دراسة جدوى المشروع قد تصل الى ٢٥ في المائة من رأس مال المشروع الصغير.

واشارت الغرفة الى ان غياب الخطة الاقتصادية الشاملة التي تسترشد بها بيوت الخبرة في عمل الدراسات يقلص الاهتمام بدراسات الجدوى لأن الخطة الاقتصادية في أي دولة تشكل الاطار العام الذي يفترض ان تلتزم به استثمارات القطاع الخاص، وعلى ذلك فانها تحدد المعطيات الأساسية التي يجب ان تلتزم بها دراسات جدوى المشروعات الصناعية، اضافة الى انها تحدد المعطيات الاساسية التي يجب ان تلتزمها دراسات جدوى المشاريع الصناعية، كما انها تحدد القطاعات المطلوب تنميتها ونسب النمو المطلوب تحقيقها، وتوضح الاولويات المطلوب التركيز عليها، وترسم الحدود الواضحة لدور كل من القطاعين الخاص والعام.

وقالت انه في ظل عدم وجود خطة اقتصادية شاملة يعاني القائمون على اعداد دراسات الجدوى في الامارات من الافتقار الى المعايير الاساسية التي يتم على اساسها اختيار القطاع الذي يوصون بالاستثمار في صناعاته، او تفضيل صناعة على أخرى، وكذلك الاولويات التي يجب مراعاتها والاهداف العامة الواجب الالتزام بها. ومن ثم يصبح من الطبيعي ان تلتزم كل دراسة بالمؤشرات الذاتية للمستثمر، من دون ان تندمج في الاطار العام للتنمية الاقتصادية في الدولة. ودعت الغرفة الى الاقتداء بالتجربة العُمانية في دعم الصناعة بالمساهمة في تكلفة دراسات جدوى المصانع الوطنية وهذا حل آخر للتغلب على ارتفاع تكاليف دراسات الجدوى الصناعية يمكن اللجوء اليه مرحلياً حتى يتم تنفيذ مركز الدراسات السابق الاشارة اليه، او اذا تعذرت اقامته، كما يفضل ان يعتمد كاسلوب تعتمده الحكومة في دعم دراسات الجدوى الصناعية والقطاع الصناعي الوطني عموما، كميزة تشجيعية تستفيد منها الاستثمارات الصناعية الوطنية.

وأوصت الغرفة بضرورة اشتراط تقديم دراسات جدوى نهائية متكاملة قبل الموافقة على ترخيص المشاريع الصناعية الجديدة، ذلك ان الصيغة التي تسمى دراسات جدوى التي يشترط تقديمها حاليا للحصول على الترخيص الصناعي، تعتبر شكلية الى درجة كبيرة، ولا تتعدى ذكر بعض البنود المالية والربحية، وتفتقر كذلك الى وجود معايير موضوعية لتحديد الصناعات ذات الاولوية للاقتصاد الوطني، ودعت الى قصر منح تراخيص انشاء المشروعات الصناعية على وزارة المال والصناعة وايقاف التجاوزات الحالية في هذا المجال.

البحرين

بنزين بلا رصاص

■ قالت مصادر صناعية في البحرين انه من المتوقع ان يتخذ قريبا قرار بتحديث مصفاة البحرين بتكلفة اجمالية تصل الى ٨٠٠ مليون درهم ، وتتم الدعوة لاستقبال العطاءات قبل نهاية العام الجاري.

وقد حالت التكلفة العالية لمشروع تحديث المصفاة التي تعتبر الاولى في الخليج من دون المضي قدماً في تنفيذ الفكرة من قبل، اذ انبعثت الفكرة الاولى مرة في عام ١٩٩١ عندما اتفق مالكو الشركة وهما حكومة البحرين بنسبة ٦٠٪ «وكالتكس بتروليوم كوربوريشن» بنسبة ٤٠٪ على تحديث المصفاة، وقالت المصادر يبدو ان الوقت قد حان لتنفيذ المشروع خاصة في ظل المعايير البيئية الصارمة التي تحتم على المصافي تغيير منتوجاتها لتتناسب مع متطلبات الاسواق المستقبلية.

ويشتمل برنامج التحديث على عدة مراحل، والمرحلة الرئيسية فيه تركز على انتاج البنزين الخالي من الرصاص.

وكانت شركات النفط الخليجية قد اعلنت في وقت سابق عن توقعاتها ببدء تسويق البنزين الخالي من الرصاص في ١٩٩٧.

ويبدو ان التكلفة العالية لبرنامج تحديث المصفاة ستحول دون تنفيذ المشروع دفعة واحدة، وسيتم البدء بالمرحلة الاولى وهي مرحلة انتاج البنزين الخالي من الرصاص وتصل تكلفتها الى ٣٠٠ مليون دولار ويتوقع الانتهاء منها في ١٩٩٧ وتشتمل على بناء وحدة جديدة للزيت الخام.

ويذكر ان طاقة مصفاة البحرين تصل الى ٢٥٠ الف برميل يوميا وتبذل جهود متواصلة للاستفادة من انتاج وحداتها بالطاقة القصوى. وقال تقرير من الشركة ان المصفاة انتجت بمعدل ٩٥٪ من طاقتها على مدى الخمس سنوات الماضية.

ويرجع تاريخ مصفاة البحرين الى عام ١٩٣٦ عندما شيدت لتكرير النفط الخام المستخرج من حقل البحرين، وكانت شركة نفط البحرين «بابكو»، وهي الشركة التي تتولى تشغيل المصفاة، هي الشركة العاملة الاولى لـ «كالتكس».

وفي عام ١٩٨١ اعيد تشكيل «بابكو» لتصبح شركة مملوكة لحكومة البحرين و«كالتكس» بنسبة ٦٠٪ ، ٤٠٪ على التوالي.

والمعروف ان حكومة البحرين قد شاركت في صناعة النفط منذ منتصف السبعينات عندما تولت مسؤولية الانتاج واسندت ادارتها الى شركة نفط البحرين الوطنية «بنوكو»، ثم تأسست شركة غاز البحرين الوطنية «بناغاز» لتتولى تصنيع الغاز الطبيعي والمصاحب، وبعدها تشكلت شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات وهي مملوكة لدول مجلس التعاون وتنتج الميثانول والامونيا.

الكويت
مخاوف من العجز في الميزانية واحتمال مضاعفة الرسوم الجمركية

قال بنك الكويت الوطني، ان على الكويت ان تخفض عجز ميزانيتها خلال أواسط العقد الحالي كيلا تتعرض استثمارات احتياطي الاجيال المقبلة الذي تعتمد عليه البلاد في تمويلها بعد نضوب نفضها الى خطر الاستنزاف.

وقال تقرير فصلي صادر عن بنك الكويت الوطني، ان الاحتياطي لن يتمكن من تمويل العجز خلال تلك الفترة ان كان حجمه نحو ١١.٥ مليار دينار (٣٨.٥ مليار دولار) وفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة المالية. ومضى التقرير الى القول ان الحكومة خططت لتمويل العجز خلال الفترة الممتدة بين أعوام ٩٣/١٩٩٤ و١٩٩٧/١٩٩٨ المالية، اعتماداً على السحب من الاحتياطي الذي يتكون في غالبيته من أسهم أجنبية مهمة وسندات. وقال البنك، انه يتحتم إعمال برنامج قابل للتطبيق لخفض العجز في الميزانية للتغلب على العجز بحلول نهاية عام ٩٧/١٩٩٨. ولم تقرر الحكومة والبرلمان الذي تهيمن عليه المعارضة الخطوات التفصيلية التي ستتبع بهدف خفض عجز الميزانية خلال السنوات المقبلة. وتتوقع الحكومة عجزاً في ميزانية عام ١٩٩٤/١٩٩٥ يبلغ ١.٥ مليار دينار (خمسة مليارات دولار). وتتوقع التقديرات الاولية ازدياداً متدرجاً في العجز خلال الاعوام الاربعة التالية. ويبدأ العام المالي الكويتي في الاول من تموز/يوليو.

وتوقع المجلس الاعلى للتخطيط في تموز/يوليو ان تضطر الكويت الى سحب ٤.٧٣ مليار دينار (١٥.٩ مليار دولار) لتغطية العجز خلال ما بين ١٩٩٣/١٩٩٤ و١٩٩٧/١٩٩٨.

وقال البنك انه على الرغم من ان عجز الميزانية كان أكبر التحديات التي تواجه الحكومة فان التطورات القصيرة على الانفاق الحكومي.

وعلى صعيد اخر قال التقرير الفصلي لبنك الكويت الوطني، ان العملية الناجحة التي قامت الكويت من خلالها ببيع أسهم تملكها الحكومة في شركة مالية الشهر الماضي أظهرت وجود طلب ملحوظ على الأصول الحكومية. وقال التقرير: «ان نجاح هذه العملية يبرز حقيقة وجود طلب محتمل ملحوظ على الاصول الحكومية المقترح بيعها وفقاً لخطة خصوصة».

ووصف البنك عملية البيع بأنها خطوة بارزة على الرغم من صغرها على طريق الخصوصة في البلاد، التي قال مسؤولون انها ستشمل في نهاية المطاف اجزاء من قطاع النفط، الا ان البنك اضاف قوله: «ان من الجلي ان هذا البرنامج يجب ان يمتد على مدى اعوام عديدة كي يتمكن القطاع الخاص من استيعاب هذه الاصول». ويوظف الكويتيون جل أموالهم في اقتصادات الدول المتقدمة على شكل أسهم واستثمارات مباشرة أو عقارات سكنية أو تجارية. وكان البنك الوطني المدير الرئيسي لعملية بيع معظم حصة الهيئة العامة للاستثمار في شركة التسهيلات التجارية الرابحة في شهر ايلول/سبتمبر.

حيث قلصت الهيئة حصتها في الشركة من ٥٥ في المائة الى ١٥ في المائة. وزاد حجم طلبات الاكتتاب عن الكمية المعروضة. وحصل المستثمرون على نحو ٧٠ مليون سهم بعد ان اكتتبوا على ١٥١ مليون سهم بقيمة ١.٥ ملايين دينار (٤٥٤ مليون دولار). وطرحت الاسهم التي بلغ عددها مبدئياً ٣٠ مليون سهم للاكتتاب العام في ١١ ايلول/سبتمبر وانتهت فترة الاكتتاب في شهر تشرين الاول/اكتوبر ولم تقبل سوى الطلبات المدعمة بأوامر صرف صالحة. وقال منتقدون ان هذه العملية كانت جزءا من عملية خصوصة مجزأة تعكس افتقار الحكومة الى خطة شاملة للخصوصة. ولم تنشر الحكومة جدولاً زمنياً مفصلاً لعمليات البيع أو سياسة خصوصة شاملة المدى المتعلقة بالميزانية لم تكن بالسوء الذي كان متوقعاً في نهاية عام ١٩٩٣.

وقال ان توقعات بداية عام ١٩٩٤ بأن عجز ميزانية عام ١٩٩٣/١٩٩٤ سيصل الى نحو ١.٧٥ مليار دينار (٥.٩ مليار دولار) ربما كانت متشائمة وان العجز الحقيقي ربما كان أقرب الى ١.٢ مليار دينار (أربعة مليارات دولار) وهو الرقم المتوقع في الميزانية.

وعلى صعيد أخر، ذكر مسؤولون ان الكويت تدرس فرض رسوم جديدة قد تضاعف العائدات الجمركية وذلك في اطار جهودها لمواجهة العجز المتزايد في الموازنة عقب حرب الخليج.

وقال ابراهيم الغانم المدير العام للجمارك لوكالة «رويتر» ان لجنة من مسؤولين حكوميين أعدت بدائل لخطة مقترحة لزيادة الرسوم الجمركية على معظم الواردات.

واوضح الغانم وهو عضو في اللجنة التي شكلها وزير المال ناصر عبدالله الروضان: «انني افضل الخطة التي تحقق زيادة (في عائدات الجمارك) تراوح بين ٨٠ و١٠٠ في المائة».

وذكر ان نتائج الدراسة ستقدم الى مجلس الوزراء في السنة المالية الجارية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٥ كي يحدد النظام الذي يفضل تبنيه.

ويرى مسؤولون مثل الغانم ان هناك مجالاً واسعاً لزيادة عائدات الجمارك التي تشكل عادة اقل من ٥ في المائة من أجمالي دخل الدولة.

وأشار الغانم الى ان معدلات رسوم الجمارك الكويتية من اقل المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي الست. وقد بلغ متوسط عائدات الجمارك بين ١٩٨٤ و١٩٨٩ نحو ٦٠ مليون دينار. (٢٠٠ مليون دولار) سنويا، فيما بلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات نحو ١.٧ مليار دينار (٥.٧ مليار دولار).

وعقب اجتماعات بين أعضاء مجلس الامة (البرلمان) في حزيران/يونيو الماضي، قال الروضان انه يريد زيادة دخل الدولة بنحو ١٠٠ مليون دينار (٣٤٠ مليون دولار) للسنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وتوقعت خطته ان تأتي معظم هذه الزيادة من رفع الرسوم الجمركية.

وقدرت العائدات من رسوم الجمارك لعام ١٩٩٣ بنحو ٧٠ مليون دينار (٢٣٥ مليون دولار).

وتتوقع الكويت ان يصل العجز في الموازنة للسنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ الى ١.٥ مليار دينار (خمسة مليارات دولار)، وهو ما يوازي ربع اجمالي الناتج المحلي.

واستبعد الغانم احداث زيادات كبيرة في الرسوم الجمركية. وقال ان الكويت دولة تعتمد على التجارة وانه لا مجال لمثل هذه الزيادات. واكد كذلك التزام الكويت باتفاق دول مجلس التعاون الخليجي الذي يحدد دنسبة ٢٠ في المائة حداً أقصى للرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء بالنسبة الى السلع العادية.

مجلس التعاون
دعوة سعودية الى أفضل علاقات مع اليابان

دعا عبدالله الدباغ الامين العام لمجلس الغرف السعودية الى عقد اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني بين دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة اقتصادية موحدة واليابان. وقال الدباغ قبيل انعقاد المؤتمر الاول لرجال الاعمال الخليجيين ونظرائهم اليابانيين في طوكيو، ان اليابان ترتبط مع دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات اقتصادية قوية وواسعة النطاق تستند الى تدفق تجاري متبادل بلغ ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٢، بالاضافة الى تدفقات رأسمالية في شكل استثمارات من دول الخليج في الاسواق المالية اليابانية واستثمارات مشتركة في الاسواق الخليجية.

واضاف ان اليابان التي تستورد ٦٠ في المائة من وارداتها النفطية من دول المجلس قامت خلال الاعوام الماضية وفي شكل متزايد بتسهيل اختراق المنتوجات البتروكيمياوية الخليجية للاسواق اليابانية.

ويأتي التوجه الخليجي المشترك الى توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع اليابان في اطار مسعى لايجاد علاقات متوازنة مع اكثر من قوة اقتصادية بعد التباطؤ الذي شهده التعاون الخليجي - الاوروبي في هذا المجال والعقبات التي تضعها المجموعة الاوروبية في وجه وارداتها من البتروكيمياويات الخليجية، اضافة الى التوجه الذي يسود معظم دول المجموعة الى فرض ضريبة اضافية على وارداتها من النفط الذي تحصل على معظم حاجاتها من دول المجلس.

وفي هذا الاطار نشط الجانب الخليجي في محاولات جادة للتأسيس لعلاقات اقتصادية اقوى في اتجاه الولايات المتحدة وكندا واليابان والصين ومجموعة «نمور» آسيا.

وشكل اللقاء الاول لرجال الاعمال الخليجيين مع نظرائهم اليابانيين والذي شارك فيه ٢٢١ رجل أعمال من الجانب الخليجي ومثلهم من الجانب الياباني، فرصة لتطوير اقامة التعاون الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المشتركة.

وترأس الجانب الخليجي الى اللقاء الذي شارك فيه وزراء الصناعة في دول المجلس والامين العام فاهم القاسمي وزير الصناعة والكهرباء السعودي المهندس عبدالعزيز الزامل، في حين ترأس الجانب الياباني وزير التجارة والصناعة الدولية بالمشاركة مع رئيس المركز الياباني للتعاون مع الشرق الاوسط.

واعقب اللقاء الخليجي - الياباني مباشرة اللقاء السابع لحوار رجال الاعمال السعوديين واليابانيين الذي ترأس الوفد السعودي اليه عبدالرحمن الجريسي رئيس مجلس الغرف السعودية رئيس غرفة تجارة الرياض، وترأس الجانب الياباني يوه كوروساوا رئيس «البنك الصناعي الياباني».

وذكر الدباغ انه تخلل اللقاء الخليجي - الاوروبي جلسات حوار عدة تناولت اقامة التعاون الاقتصادي بين اليابان ودول المجلس والمصاعب التي تواجه زيادة الاستثمارات المشتركة بينهما وتلك التي تواجه رجال الاعمال.

وقدمت في أثناء اللقاء اوراق عمل عن مستقبل التعاون الخليجي - الياباني وكيفية تنمية التبادل التجاري ومرتكزات تنمية التعاون في مجال الاستثمارات المشتركة ونقل التقنية عبر الاستفادة من التجربة التنموية اليابانية.

وأكد الأمين العام لمجلس الغرف السعودية، ان الطريق الوحيد لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول المجلس واليابان تتمثل في تعميق التفاهم ومعالجة العقبات والعمل على عقد اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني بين الجانبين.

وفي هذا الاطار اوضح الدباغ ان قيمة الصادرات اليابانية الى دول المجلس بلغت ٩.٦٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٢ مشكلة ما نسبته ١٤ في المائة من اجمالي واردات دول المجلس، في حين شكلت واردات اليابان من دول المجلس ما نسبته ١٠.٨ في المائة من اجمالي وارداتها لعام ١٩٩٢.

وقال ان اليابان شريك تجاري رئيسي لدول المجلس لأنها تستقطب نحو ٢٨ في المائة من الصادرات الخليجية.

وذكر ان اللقاء السابع، السعودي - الياباني لرجال الاعمال الذي انعقد في طوكيو ايضا استهدف اجتذاب الاستثمارات اليابانية الى الاسواق السعودية وتنمية اواصر التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني، مشيرا الى ان السعودية ترتبط مع اليابان بعلاقات اقتصادية وسياسية مميزة تشمل المبادلات التجارية المنتظمة والمشاريع المشتركة والتعاون في مجال نقل الخبرات الفنية والتقنية. واوضح في هذا المجال ان التجارة الخارجية للسعودية مع اليابان بلغت ٥٢.٥ مليار ريال وهو ما يشكل ١٧ في المائة من اجمالي التجارة الخارجية السعودية منها ٣٤.٩ مليار ريال تشكل ما نسبته ١٨ في المائة من اجمالي صادراتها والتي شهدت الى اليابان عام ١٩٩٢ زيادة نسبتها ٢١.٨ في المائة عما كانت عليه عام ١٩٩١.

ابوظبي
ارتفاع ملحوظ في أرقام التجارة الخارجية

توقعت مصادر اقتصادية في ابو ظبي ان تبلغ قيمة التجارة الخارجية (غير النفطية) لدولة الامارات في نهاية السنة الجارية ٨٥ مليار درهم (٢٣ مليار دولار) مقابل ٧٢.٥ مليار درهم (٢٠ مليار دولار) عام ١٩٩٣ و٦٤ مليار درهم عام ١٩٩٢، ونحو ٢٥ مليار درهم عام ١٩٨١.

وجاءت هذه التوقعات عن قيمة التجارة الخارجية لدولة الامارات قياساً مع قيمتها في النصف الاول من سنة ١٩٩٤ التي بلغت نحو ٤٢ مليار درهم (١١.٥ مليار دولار).

وتتركز تجارة الامارات غير النفطية في الواردات من العالم الخارجي وتمثل دبي النافذة الاولى لواردات الامارات، وبلغت واردات الامارات عن طريق دبي في النصف الاول من هذه السنة نحو ٢٩.٩ مليار درهم وعن طريق ابو ظبي ١٠.٢ مليار درهم والشارقة نحو ٢.٩ مليار درهم.

ولاحظ تقرير وزع في ابوظبي ان نسبة النمو في قيمة الواردات لدولة الامارات تعتبر من اعلى النسب في العالم، وان كان قسم من ارتفاع الواردات يعود الى ارتفاع الاسعار العالمية من جهة والى التغيير في اسعار صرف العملات الاجنبية في العالم واكد مصرف الامارات المركزي ان السبب الرئيسي في زيادة قيمة الواردات يعود الى حدوث زيادة فعلية في الكميات المستوردة بسبب تحسن معدل صرف الدرهم في النصف الاول من ١٩٩٤، وقبل ان يعود الى التراجع امام معظم العملات الرئيسية بسبب تراجع الدولار.

وتقول مصادر اقتصادية ان السبب الرئيسي في زيادة قيمة الواردات يعود الى الزيادة الكبيرة في عدد السكان وارتفاع الدخل واستمرار ازدهار الانشطة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية، واستمرار الطلب على اعادة الصادرات.

ويشير مصرف الامارات المركزي الى ان هذه الزيادة في قيمة الواردات انعكست على فائض الميزان التجاري الذي انخفض من ٢٢.٩ مليار درهم عام ١٩٩٢ الى ١٤.٥ مليار درهم عام ١٩٩٣، وينتظر ان يشهد هبوطا جديدا وفق مؤشرات التجارة الخارجية الحديثة عن سنة ١٩٩٤.

كما شهد ميزان المدفوعات في دولة الامارات عجزا في نهاية ١٩٩٣ بلغ نحو ٦٥٠ مليون درهم مقابل ٤٩٠ مليون درهم في نهاية عام ١٩٩٢ وذلك نتيجة انخفاض الفائض في الحساب الجاري من ١١.٧ مليار درهم عام ١٩٩٢ الى ٦٧٠ مليون درهم عام ١٩٩٣ الامر الذي أدى بدوره الى انخفاض الميزان التجاري.

وذكر تقرير لمصرف الامارات المركزي ان قيمة الصادرات النفطية لدولة الامارات تراجعت من ٥٣.٩ مليار درهم عام ١٩٩٢ الى ٤٤.٥ مليار درهم عام ١٩٩٣ وذلك نتيجة تراجع معدل اسعار النفط من ١٨.٣ دولار عام ١٩٩٢ الى ١٦ دولارا للبرميل عام ١٩٩٣. كما تدنت الكميات النفطية المصدرة من الامارات نتيجة التزامها بحصتها الانتاجية التي حددتها منظمة «اوبيك» وتبلغ ٢.١٦١ مليون برميل يوميا.

كما تراجعت قيمة صادرات الغاز في العامين الاخيرين من ٤.٢ الى ٤.١ مليار درهم.

ومقابل هذا التراجع في قيمة صادرات الامارات من النفط والغاز عام ١٩٩٣ ازدادت قيمة الصادرات غير النفطية واعادة التصدير من ٢٢.١ مليار درهم عام ١٩٩٢ الى ٢٧.٩ مليار درهم عام ١٩٩٣.

وانخفضت بالتالي قيمة مجموع الصادرات واعادة التصدير من ٨٧.٩ مليار درهم عام ١٩٩٢ الى ٨٦.٥ مليار درهم عام ١٩٩٣.

وتتركز صادرات الامارات غير النفط الخام والغاز بالمنتوجات النفطية والالومنيوم والاسمدة والزيوت والملابس الجاهزة.

وتتم نسبة ٨٦ في المائة من تجارة الامارات الخارجية عن طريق دبي التي تمت معظم تجارتها مع الدول الآسيوية. واحتلت اليابان المركز الاول في وارداتها للامارات عن طريق دبي عام ١٩٩٣ وتلتها الصين بينما احتلت الولايات المتحدة المركز الثالث وكوريا الجنوبية المركز الرابع وبريطانيا المركز الخامس.

ويشير التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لدولة الامارات الى ازدياد النقل التجاري لعدد من البلدان الآسيوية والولايات المتحدة الاميركية مع تراجع المستوردات من الدول الاوروبية الصناعية، وذلك بسبب التغييرات في اسعار الصرف.

وتتوقع المصادر ان تتأثر القيمة الاجمالية للواردات الى دولة الامارات بعد زيادة نسبة الرسوم الجمركية في الامارات الى ٤ في المائة من اول آب/اغسطس الماضي من واحد الى ٤ في المائة. وان تصل قيمة الرسوم الجمركية التي تحصلها دوائر الجمارك في الامارات الى نحو ثلاثة مليارات درهم سنويا.

وافاد عتيق ان «المؤسسة العامة للصناعة» ستوفر البنية التحتية للمستثمرين. واضاف ان هذه المؤسسة التابعة لحكومة ابو ظبي تدير ثمانية مصانع منها مصانع للاسمنت ومطاحن للدقيق. كما تصدر تصاريح لمشاريع غير نفطية في الامارة.

واشار عتيق الى ان واردات وصادرات بعض المصانع في المناطق الصناعية ستعفى من رسوم جمركية تبلغ ٤ في المائة بوشر استيفاؤها على بعض السلع في اب/اغسطس الماضي.

وقال، ان المؤسسة ستتعاون في ما يتعلق بالمنطقة الصناعية في الغرب مع «شركة بترول ابو ظبي» (ادنوك) التي تدير مصفاة الرويس.

وكانت تقارير صحافية محلية ذكرت ان هناك خططاً لانشاء مصنع للبتروكيمياويات في المنطقة بكلفة مليار دولار. وقال عتيق انه «اذا كانت ادنوك ستنشىء» مصنعا كبيرا للبتروكيمياوات فان المؤسسة العامة للصناعة ستمتنع عن ذلك. لن تنافسهم لكن ستكون هناك مساحة كافية للمؤسسة لاقامة بعض المشاريع الصغيرة».

ثلاث مناطق صناعية جديدة

كشف مسؤول في قطاع الصناعة ان امارة ابوظبي، وهي منتج رئيسي للنفط، تخطط لاقامة ثلاث مناطق صناعية حرة جديدة تركز احداها على البتروكيمياويات.

وقال عيسى عتيق المدير العام لـ «المؤسسة العامة للصناعة»: «اننا نشجع المستثمرين من الامارات ومن الخارج ايضا. اذ يستطيع المستثمرون الاجانب امتلاك ما يصل الى ٤٩ في المائة من اي مشروع في الامارات». ويشار الى ان ابوظبي هي اكبر الامارات السبع التي تتألف منها دولة الامارات العربية المتحدة وتنتج معظم نفطها.

وسيشمل المشروع الذي لا يزال في مرحلة التخطيط منطقة صناعية قرب مدينة ابو ظبي ومنطقة ثانية في مدينة العين ومنطقة ثالثة غرب امارة ابو ظبي قرب مجمع الرويس النفطي.

وذكر عتيق، ان كلفة المناطق الصناعية الثلاث لم تتضح بعد وكذلك المشاريع الصناعية التي ستقام فيها على الرغم من ان المنطقة الصناعية في الرويس ستكون متخصصة في البتروكيمياويات، واضاف ان هناك ثلاث مناطق صناعية عاملة في ابو ظبي في الوقت الحاضر.

وتسعى الامارات، شانها شان سائر دول الخليج العربي الاخرى، الى تنويع اقتصادها لتخفيف اعتمادها على ايرادات النفط نتيجة التقلب في الاسعار العالمية. وكانت امارة دبي انشات منطقة صناعية في جبل علي تضم مصهرا كبيرا للالومنيوم.

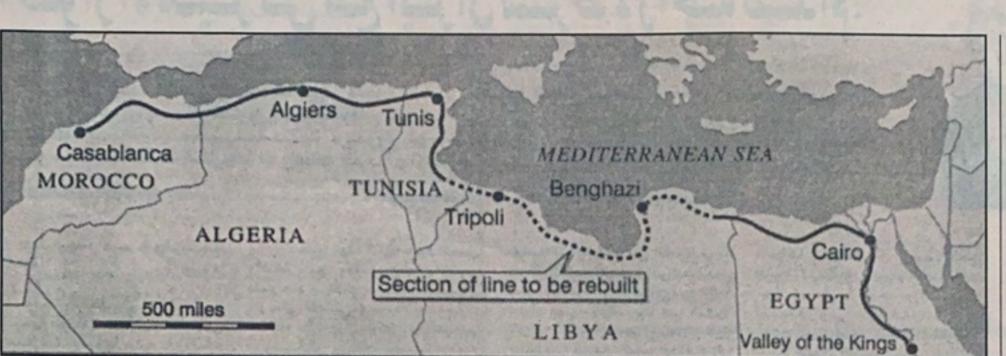
مشاريع كبرى للقرن المقبل

سكة حديد وأنابيب غاز وقناة من «المتوسط» الى «الميت»

تجري دراسات جديدة وتحريك مشاريع قديمة ذات طابع اقليمي لتسهيل التكامل الاقتصادي بين الدول المتجاورة في حوض البحر المتوسط شمالاً وجنوباً.

وهناك الآن، استعداداً لمرحلة السلام العربي - الاسرائيلي، أربعة مشاريع اقليمية كبرى يجري درسها أو التمهيد للعمل فيها، واحد منها في شمال افريقيا، وواحد بين شمال افريقيا واوروبا، وواحد بين الأردن واسرائيل، ورابع بين مصر واسرائيل.

- سكة حديد عبر ليبيا الى تونس والمغرب
- خط أنابيب للغاز من مصر الى اسرائيل
- خط بحري للغاز من الجزائر الى اوروبا
- قناة من البحر المتوسط الى البحر الميت



خريطة مشروع السكة الحديد التي ستمر من طرابلس عبر بنغازي الى القاهرة ومن طرابلس الى تونس والجزائر والدار البيضاء

قناة البحر الميت

يدرس البنك الدولي تمويل مشروع اقليمي ضخم لتوليد الكهرباء بالطاقة المائية كجزء من عملية السلام في الشرق الاوسط.

وقد قامت بعثة من البنك الدولي بزيارة المنطقة لهذه الغاية تمهيدا لاعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لاقامة قناة تربط البحر الميت بالبحر المتوسط، ولمشروع بديل يقضي بربط البحر الميت بالبحر الاحمر على خليج العقبة. والمعروف ان البحر الميت ينخفض عن سطح البحر بمقدار ٣٩٦ مترا، مما يسهل تدفق مياه البحر اليه عند فتح القناة.

ومن المقدر ان تبلغ كلفة المشروع ١٢ مليار دولار لاقامة محطات لتوليد الكهرباء ومعامل لتحلية المياه لتزويد اسرائيل والاردن والفلسطينيين بالمياه العذبة لأن المياه الطبيعية الموجودة حالياً غير كافية، بل هي سوف تشكل أزمة حادة في المستقبل القريب. ويتوقع الخبراء ان تنتج معامل التحلية المقترحة ما مقداره ٩٣.٥ مليون متر مكعب في السنة من المياه العذبة (٩٣.٥ مليار لتر)، وهي كمية تشكل نصف ما يستهلكه الاسرائيليون والفلسطينيون الآن.

أما تمويل المشروع فلن يتولاه البنك الدولي بمفرده، بل ستشارك فيه مؤسسات للمساعدات الدولية وحكومات أخرى. وستقوم مؤسسات هندسية عالمية من اليابان والمانيا والولايات المتحدة بوضع التصاميم والدراسات الهندسية.

وللمشروع غاية اخرى ايضا هي وقف التناقص في مياه البحر الميت بسبب ارتفاع نسبة التبخر (نقص منسوب المياه فيه بمقدار ثلاثة أمتار في ٣٥ سنة، اي بمعدل ١٠ سنتمترات في السنة). والمياه الجديدة الوافدة اليه عبر القناة المقترحة من شأنها ان تخفف ايضا من ملوحته التي تعتبر أعلى ملوحة في العالم.

وذكرت الانباء ان الاسرائيليين يفضلون اقامة القناة المقترحة من المتوسط الى البحر الميت لكي تكون لهم سيطرة تامة عليها، ومن أجل اقامة ميناء جديد على مدخل القناة يحل محل ميناء حيفا الذي يفكر الاسرائيليون بالغائه لأغراض سياحية. وقد انفقت الحكومة الاسرائيلية مبلغ ٢٠ مليون دولار حتى الآن على درس هذا المشروع ، لأنه من الناحية الهندسية أصعب واكثر كلفة من قناة البحر الأحمر التي يفضلها الاردنيون.

فقناة البحر الأحمر سوف تمر في الاراضي الاردنية والاراضي الاسرائيلية على السواء مما يجعل ادارة المشروع مشتركة بالضرورة، بينما قناة البحر المتوسط تمر عبر اسرائيل وحدها.



خريطة تبين تخطيط القناة التي ستوصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت

سكة الحديد عبر ليبيا

اتفقت الحكومة الليبية مع الحكومة المصرية على احياء خط السكة الحديد بين صعيد مصر والدار البيضاء في المملكة المغربية عبر ليبيا، وهو خط أقامه الايطاليون خلال الثلاثينات على طوال الساحل الليبي وتم تدميره في الحرب العالمية الثانية.

وقد تعهدت ليبيا بدفع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار الى الحكومة المصرية للبدء بالعمل بخط السكة عبر المغرب (ترانس مغرب).

ومن المتوقع ان يكتمل بناء وتجديد هذا الخط في نهاية هذا القرن، ذلك أن جزءاً منه قائم الآن وشغال بين تونس والمغرب من جهة، وبين الصعيد المصري والحدود الليبية. (راجع الخريطة). والجزء الوحيد المقطوع كلية الآن هو الجزء المار عبر الأراضي الليبية. وباكتماله يكون طول الخط من وادي الملوك قرب الأقصر الى الدار البيضاء حوالى ٤٦٥٠ كيلومتراً.

والمعروف ان الجزء المصري من الخط، وهو الأقدم، بناه البريطانيون والبلجيك، والجزء التونسي - الجزائري بناه الفرنسيون.

وهناك شائعات تفيد بأن المشروع سوف يجري تلزيمه الى شركات بريطانية وجنوب افريقية، مع التخطيط لربطه بجنوب افريقيا بوصله مع الشبكة الممتدة من مدينة «الكاب» في أقصى جنوب دولة جنوب افريقيا الى «دار السلام» عاصمة تانزانيا.

وكان الزعيم الليبي معمر القذافي قد قال في خطاب له قبل عدة أشهر أنه يتطلع الى يوم يستطيع المرء فيه ان يسافر بالقطار من مراكش الى جنوب افريقيا عبر مصر والسودان.

Cordoba
Huelva
SPAIN
Tangiers
Mediterranean Sea
Algiers
Rabat
Casablanca
MOROCCO
ALGERIA
GME pipeline

خط الغاز الجزائري الى اوروبا

على الرغم من الاضطرابات الأمنية الواسعة في الجزائر، بدأ العمل على تنفيذ «خط أنابيب المغرب - اوروبا» في موعده المحدد. وقد بدأ العمل في ثلاثة مقاطع من الخط المذكور ويتوقع ان تكتمل جميعها في أواسط عام ١٩٩٦ بحيث تنقل الغاز الجزائري الى المغرب واسبانيا والبرتغال.

ويبلغ طول الخط الجاري تنفيذه الآن ١٨٤٥ كيلومتراً منها ٥٣٠ كيلومتراً داخل الجزائر تقوم شركة «بكتل» الاميركية بمد الخط عبرها. اما المقطع المغربي اي الجزء من الخط عبر المملكة المغربية وطوله ايضا ٥٤٠ كيلومتراً، فقد بدأت بتنفيذه هذا الشهر (كانون الاول /ديسمبر) شركة اسبانية متفرعة من شركة الغاز الاسبانية العامة (ايناغاز).

وتتولى الشركة الايطالية «سايبم» بناء المقطع الغاطس تحت البحر من الخط المذكور، وهي الشركة التي مدت بين ١٩٨٠ و١٩٨٣ «خط عبر المتوسط» بين تونس وايطاليا، وهو أعمق خط غاطس في العالم، ويبلغ طول المقطع البحري من الخط المذكور ٧٧٥ كيلومترا، وينتظر ان ينتهي العمل فيه خلال النصف الثاني من السنة المقبلة.

وتقدر كلفة الخط بكامله بمبلغ ٢.٨ مليار دولار تدعمها مؤسسات لتمويل سلف التصدير الغربية منها بنك التصدير والاستيراد الاميركي، ومؤسسة «هرميس» الالمانية، و«كوفاس» الفرنسية، وبنك الاستثمار الاوروبي.

وعند اكتمال الخط وابتداء التصدير الجزائري في أواسط ١٩٩٦، سوف تستطيع شركة النفط الوطنية الجزائرية (سوناطراك) زيادة كميات الغاز التي تصدرها الى الخارج من ٢٤ مليار متر مكعب في السنة الى ٣١.٢ مليار متر مكعب (اي بزيادة ٧.٢ مليار متر مكعب).

وسوف تجري المملكة المغربية ترتيبات مماثلة لتلك التي أجرتها تونس بالنسبة الى «خط عبر المتوسط»، بأن تتقاضى رسوم المرور في أراضيها عيناً أي بكميات من الغاز الطبيعي تحتاج اليها.

وبذلك، تكون مبيعات الجزائر عبر الانابيب قد تجاوزت مبيعاتها من الغاز المسيل المنقول بالناقلات، وهي الآن بحدود ٢٥.١ مليار متر مكعب في السنة ينتظر لها ان ترتفع الى ٣٠ ملياراً من الامتار المكعبة سنويا بحلول العام ٢٠٠٠.

والمعروف ان السقف الذي حددته الحكومة الجزائرية لتصدير الغاز، مسيلاً بالناقلات وجافا بالانابيب، بمقدار ٦٠ مليار متر مكعب في السنة. وتبلغ العقود الحالية التي وقعتها الجزائر حتى العام ٢٠٠٠ لتصدير الغاز الجزائري الى اوروبا عبر الخط القديم (تونس) وعبر الخط الجديد (المغرب) معاً، بحدود ٣٢.٥ مليار متر مكعب في السنة. واذا زادت الالتزامات التعاقدية عن السقف المحدد، فان الحكومة الجزائرية سوف تضطر الى تغطية الفرق من الاكتشافات الجديدة في جنوب - غرب الجزائر والتي تقوم عليها شركة البترول البريطانية (بريتيش بتروليوم).

خط الغاز المصري - الاسرائيلي

تنوي مصر بناء خط أنابيب للغاز من مدينة بور سعيد، على مدخل قناة السويس ، الى الحدود الاسرائيلية. ولهذه الغاية دخلت «شركة مصر للغاز» في شراكة مع شركة «أموكو» الاميركية ومع شركة «إيني» الايطالية بحصص متساوية، أي مثالثة، وبرأسمال أولي قدره ١٥٠ مليون دولار.

وذكر المصريون ان المشروع ينطوي على شبكة أنابيب للغاز داخل مصر، منها خط للتصدير الى اسرائيل ستكون له الأولوية. وجاء الاعلان عن المشروع وعن تشكيل الشركة الثلاثية بعد عدد من الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي رفعت تقديرات الاحتياطي المصري الثابت منه الى ٢١ الف مليار قدم مكعب. وقد جرت هذه الاكتشافات في منطقة الدلتا الى الشمال من سيناء والصحراء الغربية.

ويكفي الاحتياطي الثابت لتحويل عمليات توليد الطاقة الكهربائية في مصر كلها الى استخدام الغاز، وتصدير جزء منه الى الخارج، أي الى اسرائيل. ويقدر طول الخط المقترح الى اسرائيل بحوالى ٢٥٠ كيلومتراً بكلفة تقدر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

ومع انه بامكان مصر تلبية الاحتياجات الاسرائيلية المتزايدة الى الغاز للاستعمال الصناعي، (٢٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم عام ١٩٩٨ صعوداً الى ٦٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم بحلول العام ٢٠٠٠)، فان مسؤولين مصريين يقولون انه من المتوقع توسعة الشبكة بهدف تصدير الغاز المصري الى فلسطين ولبنان والاردن ايضا بالاضافة الى اسرائيل. وأشار وفيق مشرف، نائب رئيس رئيس الشركة المصرية العامة للبترول، ان الشبكة ربما سعت لتصدير الغاز المصري الى تركيا في المستقبل.



خريطة لخط انابيب الغاز من مدينة بور سعيد المصرية الى داخل اسرائيل حيث ستتزود بحاجاتها من الغاز

اللامنطق في إستراتيجية الإحتواء المزدوج

الحوار الأميركي مع ايران شرط لإزاحة صدام!




صدام حسين

نشرنا في العدد الماضي (العدد الثاني - المجلد الثاني - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) مطالعة انطوني لاك مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الأمن القومي حول ما أطلق عليه سياسة «الاحتواء المزدوج للعراق وايران». وننشر هنا مناقشة لهذه السياسة كتبها غريغوري غوس الثالث استاذ العلوم السياسية في جامعة كولومبيا وعضو مجلس العلاقات الخارجية للدراسات العربية والاسلامية، وذلك بعنوان «اللامنطق في الاحتواء المزدوج».

سياسة واضحة وفرضية خاطئة

اذا كان هنالك جزء من العالم لا يستطيع أحد ان يتهم ادارة كلينتون بأنها لا تملك سياسة خارجية واضحة حياله، فهو منطقة الخليج. ذلك ان هذه الادارة قد حددت العراق وايران على انهما يشكلان خطراً كبيراً على المصالح الاميركية في المنطقة. ومن هذا المنطلق وضعت سياسة عرفت باسم «الاحتواء المزدوج» لمعالجة هذا الخطر بعزل البلدين اقليمياً، وفصلهما عن النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، مشجعة على تغيير النظام الحاكم في العراق.

وقد أيدت الادارة الاميركية بقوة استمرار العقوبات الدولية ضد العراق، وبذلت جهوداً لاقناع اوروبا وروسيا واليابان بحرمان ايران من بلوغ الرساميل العالمية وأسواق الأسلحة، مع الاستمرار في الالتزامات العسكرية الاميركية تجاه المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى في مجلس التعاون الخليجي.

على ان مثل هذا الوضوح في الحالة الخليجية ليس فضيلة يعتد بها. فسياسة «الاحتواء المزدوج» منخورة بثغرات منطقية وبتناقضات عملية، وهي قائمة على فرضيات جيو - بوليتيكية خاطئة. ذلك انه من الصعب ان نرى كيف يمكن احتواء أي من العراق أو ايران بمفهوم الادارة ذاته، من غير تعاون الند أو النظير المعارض. فحلفاء اميركا في المنطقة وفي غيرها لا يبدون حماساً للاحتواء المزدوج، مما يخلق مشاكل كبيرة ومعقدة عند التطبيق.

ان «الاحتواء المزدوج»، لا يقدم أي دليل لمعالجة التغيير في الخليج، فضلاً عن أنه يربط السياسة الاميركية بأمر واقع اقليمي غير مستقر أصلاً. والأسوأ من ذلك انه يرتب على الولايات المتحدة دوراً منفرداً في ادارة قضايا أمن الخليج في وقت تجد فيه واشنطن نفسها بأنها محدودة القدرة على التأثير في مجرى الاحداث في ايران والعراق، إن لم يكن هذا التأثير معدوماً.

وفي النهاية قد تعمل هذه السياسة على تشجيع النتائج ذاتها التي تحاول الولايات المتحدة اجتنابها، وهي النزاعات الاقليمية وتنامي القوة الايرانية.

بعيداً عن لعبة التوازن

في ١٨ ايار/مايو ١٩٩٣ القى مارتن أنديك المساعد الخاص للرئيس الاميركي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب أسيا في مجلس الأمن القومي خطابا في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، لخص فيه سياسة «الاحتواء المزدوج». ومما قاله إن الولايات المتحدة لن تلعب بعد اليوم لعبة التوازن بين ايران والعراق. وقال ايضا إن قوة الولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة، (مصر واسرائيل والمملكة العربية السعودية، وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي)، تتيح لواشنطن «ان تواجه النظامين الايراني والعراقي كليهما من غير حاجة الى الاعتماد على الواحد لموازنة الأخر».

وأعلن انديك ان هدف الادارة الاميركية في العراق هو «التأكيد الواضح الذي لا مواربة فيه بأن النظام العراقي الراهن هو نظام مجرم خارج على المجتمع الدولي، وهو في تقديرنا غير قابل للانعاش». وفي حين كرر الالتزام الاميركي بوحدة الاراضي العراقية، فانه لم يترك اي مجال للشك بأن تغيير هذا النظام في بغداد هو الهدف النهائي للسياسة الاميركية.

لكن انديك حذر من ان التركيز على الخطر العراقي فقط بالنسبة الى المصالح الاميركية، قد يؤدي الى نتائج خطيرة «اذا مال ميزان القوى في الخليج لصالح ايران». ذلك ان «احتواء» ايران بغير دعم من قرارات للامم المتحدة، أشق منه بالنسبة الى العراق. وأعلن انديك ان الولايات المتحدة تعرف ان مثل هذا الاحتواء يجب ان يكون متعدد الأطراف.

وتحقيقاً لهذه الغاية سوف تعمل واشنطن «بجد» لاقناع البلدان الاخرى بعدم عقد صفقات عسكرية مع طهران «او حتى التعاطي معها بعلاقات تجارية عادية»، لأن ايران «استثمار خاسر بالنسبة الى جميع أعضاء المجتمع الدولي الذين يتحلون بالمسؤولية، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاستراتيجية».

وعدد انديك «خمسة تحديات» تواجه بها ايران الولايات المتحدة والمجتمع الدولي هي:

١- دعمها للارهاب والاغتيالات حول العالم.

٢- معارضتها لعملية السلام العربية - الاسرائيلية عن طريق دعم مجموعات مثل «حزب الله» و«حماس».

٣- محاولاتها لتقويض الحكومات العربية الصديقة.

٤- بناء قوة عسكرية هادفة الى الهيمنة على منطقة الخليج.

٥- سعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

افتراق محيِّر عن الماضي

إن المصالح الاميركية في الخليج لم يطرأ عليها أي تغيير منذ انتهاء الحرب الباردة. ويبقى قوامها ضمان تدفق النفط الى الأسواق العالمية بغير انقطاع، وبأسعار لا تلحق ضرراً باقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها في العالم الصناعي المتقدم. فالشيء الذي تغير هو تصور مكامن الخطر وكيفية الرد الاميركي عليها.

كان خطر النفوذ السوفياتي المتزايد في المنطقة سبب الالتزامات الأميركية الأولية تجاه ايران بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد العمليات الاميركية السرية لاحداث انقلاب ١٩٥٢ الذي أطاح بحكومة محمد مصدق. واحتفظت الولايات المتحدة بقاعدة جوية في الظهران في المملكة العربية السعودية من الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٦٢ كجزء من استراتيجيتها العالمية لاحتواء الاتحاد السوفياتي. وبقي احتمال الدور السوفياتي المتزايد في الخليج ماثلاً الى عام ١٩٨٧ حتى مع ظهور بوادر انتهاء الحرب الباردة، مما حمل ادارة ريغان على تقديم الحماية البحرية للناقلات الكويتية والسعودية خلال السنوات الأخيرة من حرب الخليج.

ومن مفارقات هذا التركيز على الخطر السوفياتي في الخليج أن الأحداث الثلاثة الأكثر أضراراً بالمصالح النفطية الاميركية، نشأت من ظروف محلية لم يكن فيها اي دور لموسكو. فارتفاع أسعار النفط الى أربعة أضعاف ما كانت عليه خلال ١٩٧٣ - ١٩٧٤، سببه خفض الانتاج السعودي واقدام السعودية على فرض حظر ضد الولايات المتحدة خلال الحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٧٣ في وقت كان فيه الطلب على النفط مقارباً للعرض. وكان تضاعف أسعار النفط خلال ١٩٧٩ - ١٩٨١ نتيجة انقطاع الانتاج الايراني بسبب الثورة، وايضا في وقت كان الطلب والعرض فيه متقاربين. وما كان صدام حسين يعمل بالنيابة عن السوفيات عندما غزا الكويت. فالاحتواء المزدوج على الاقل يلفت انتباهنا الى المنطقة ذاتها لا الى خطر خارجي مزعوم.

كذلك، فان الاحتواء المزدوج يمثل ذروة اتجاه نحو دور استراتيجي مباشر للولايات المتحدة في الخليج. ففي حين كانت العلاقة الأطول والأهم اقتصادياً للولايات المتحدة في المنطقة مع المملكة السعودية، كانت ايران أساس التصور الاستراتيجي الاميركي للخليج حتى وقوع الثورة الايرانية عام ١٩٧٩. فقد كانت ايران نقطة مركزية في الاحتواء الاقليمي للنفوذ السوفياتي. وعندما تخلت بريطانيا رسمياً عن التزاماتها الدفاعية تجاه الدول الصغيرة في الخليج في عام ١٩٧١، شجعت واشنطن شاه ايران على لعب دور الشرطي في المنطقة. وجاء «مبدأ كارتر» في ١٩٨٠ ليلزم الولايات المتحدة رسمياً بمنع اي «قوة معادية» من الهيمنة على المنطقة. ومما دفع الولايات المتحدة الى لعب دور مباشر أوضح في الخليج، وقوع ثلاثة أحداث متزامنة تقريبا هي: الثورة الايرانية، والغزو السوفياتي لافغانستان، ومضاعفة أسعار النفط العالمية بين ١٩٧٠ و١٩٨١، وتسارع التدخل العسكري الاميركي في المنطقة بدءاً من المحاولة الفاشلة لانقاذ الرهائن في ١٩٨٠، الى انزال قوة بحرية كبيرة في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ لحماية السفن الكويتية والسعودية، وانتهاء بحرب «عاصفة الصحراء».

وحتى مع بروز الدور العسكري الاميركي المباشر في الخليج، ظلت ادارتا ريغان وبوش تعتبران العراق وايران لاعبين استراتيجيين رئيسيين. فعندما مالت الحرب العراقية - الايرانية ضد بغداد تحركت واشنطن لدعم نظام صدام حسين لموازنة الجمهورية الاسلامية. وبعد انتهاء تلك الحرب ظلت ادارة بوش تعتبر العراق رادعاً مهما للقوة الايرانية. وفي غضون ذلك، أعرب بعض المسؤولين في واشنطن في الثمانينات عن أملهم في تحسين العلاقات مع ايران. وقد ساعد هذا التفكير على نشوء قضية «ايران - الكونترا»، ودعا الرئيس بوش في خطاب تنصيبه عام ١٩٨٩ الى توجيه رسالة الى ايران قال فيها: «ان حسن النية يستدرج حسن النية».

ان سياسة «الاحتواء المزدوج» تتضمن عدداً من عناصر السياسات الاميركية السابقة. انها تهدف الى منع أي قوة من الحلول محل الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في الخليج، وهي تتركز حول حماية المملكة السعودية ودول الخليج الصغرى من الأخطار الخارجية.

غير ان هذه السياسة، في منطقها الاستراتيجي، تمثل افتراقاً مهماً في النهج الخليجي لواشنطن. ذلك ان سياسة «الاحتواء المزدوج» تنكر بجلاء الحاجة الى أي نوع من العلاقة السياسية مع ايران أو مع العراق، وترفض الفكرة القائلة بان التعادل العسكري بينهما يشكل عنصراً مهماً من عناصر استقرار الخليج. فهي تفترض دورا منفردا للولايات المتحدة في ادارة شؤون الخليج أكبر كثيراً مما تطلعت اليه أي ادارة سابقة، هذا في وقت لا تملك فيه واشنطن عملياً أي نفوذ على أهم لاعبين استراتيجيين في منطقة الخليج.

الثغرة المؤسفة

إن الثغرة المنطقية الرئيسية في سياسة «الاحتواء المزدوج» الاعتقاد بانه من الممكن احتواء ايران والعراق في وقت واحد. ذلك ان احتواء ايران يتطلب وجود عراق موحد وقوي نسبياً على حدودها الغربية الطويلة. والا، فان العراق يصبح مجالاً مثالياً لايران لكي تحاول عبره الانفلات من عزلتها الاقليمية. فهناك علاقات سياسية وثيقة تربط ايران بالاكثرية الشيعية في العراق، ولها اهتمام تاريخي بالأماكن الشيعية المقدسة في العراق، وعلاقات سابقة بالجماعات الكردية العراقية. فالعراق الضعيف هو هدف مغرٍ لايران «المحتواة» والمعزولة.

وفي المقابل، فانه من الصعب تصور احتواء العراق، بهدف احداث تغيير في النظام من دون حرب أهلية دامية ومخلخلة للاستقرار، من غير تعاون ايراني بشكل أو بأخر. فمادام صدام حسين في السلطة، فان ايران تشكل عنصراً مهماً في ابقاء الضغط على نظامه. كما ان الحظر الاقتصادي ضد العراق يفقد شيئاً من فاعليته اذا لم تشارك ايران في الحظر. بل ان الاحتواء المزدوج يدفع بصدام حسين وبطهران الى التقارب على الرغم من تاريخ العداء بينهما. وقد تجددت اخيرا الاتصالات السياسية التمهيدية بين البلدين.

واذا سقط صدام حسين، فان ايران ستصبح لاعباً رئيسياً في مستقبل العراق. ونظراً لمواردها العسكرية وعلاقاتها مع الجماعات الشيعية العراقية المعارضة مثل «المجلس الأعلى للثورة الاسلامية» و«حزب الدعوة»، فان ايران تستطيع ان تلعب دوراً مخلخلاً للاستقرار في عراق ما بعد صدام حسين اذا ما شعرت بتجاهل لمصالحها، أو بأن النظام الجديد تقيمه الولايات المتحدة كوسيلة لتشديد عزلة ايران. ومع ان فكرة احتواء العراق وايران معاً لها جاذبية جيو - بوليتيكية مغرية، فانها محفوفة بالمصاعب.

إن «الاحتواء المزدوج» يقتضي تعاوناً من عدد من الدول الأخرى، وهو أمر مستبعد. فمصر وتركيا، وهما من أوثق حلفاء اميركا في المنطقة، تدعوان الأن الى التخفيف من الحظر على العراق. أما في دول مجلس التعاون في الخليج الأدنى، فهناك حتمية جيو - بوليتيكية تقضي بمنع تفكك العراق مما يؤدي الى تعاظم القوة الايرانية والقوة السعودية في المنطقة. وقد تحدث المسؤولون في سلطنة عمان وفي قطر والبحرين عن الحاجة الى اعادة العراق الى الصف العربي.

زد على ذلك ان اوروبا واليابان لا ترغبان في عزل ايران اقتصادياً، لأن ذلك يحرمهما من سوق استوردت من اوروبا بما يزيد على ١٠ مليارات دولار، ومن اليابان بما يزيد على ٢.٥ مليار دولار في عام ١٩٩٢.

ويحتج عدد من هذه الحكومات الحليفة بأن الحجر الاقتصادي على ايران سوف يكون مؤاتياً للفئات المتطرفة في طهران والتي تدعم الاعمال الارهابية وتدعو الى تصدير الثورة الاسلامية الى الخارج.

وفوق ذلك، فان هناك مصالح تجارية في الولايات المتحدة ترغب في الاتجار مع ايران: شركة «بوينغ» تريد ان تبيع الطائرات الى الخطوط الجوية الايرانية. شركات النفط الاميركية تواصل شراء النفط الايراني. حتى دول مجلس التعاون الخليجي التي يعتبر أمنها من أهم أهداف سياسة «الاحتواء المزدوج» ترى ان عزل ايران نهج خاطىء. فالكويت والمملكة العربية السعودية اللتان ما زالتا مهددتين من نظام صدام حسين في بغداد، قد اعادتا فتح الأقنية الديبلوماسية مع ايران. انهما تريان ان طهران تصرفت تصرفاً مسؤولاً أثناء حرب الخليج، وانها أظهرت رغبة في التخلي عن السعي الثوري لخلخلة استقرار الدول الخليجية.

لقد هبط هبوطاً ملحوظاً نشاط الجماعات المعارضة المدعومة من ايران في عدد من دول الخليج، كما ان الحملات العدائية الحامية بين ايران والمملكة السعودية التي طبعت مرحلة الثمانينات، قد انحسرت.

ان سياسة «الاحتواء المزدوج» تلقي على دول الخليج عبئاً سياسياً ثقيلاً. ومع قيام ايران والعراق باعادة بناء قوتهما العسكرية، فان الجانب الردعي من هذه السياسة يقتضي وجوداً عسكرياً اميركياً مستمراً وربما متزايداً في منطقة الخليج. ويتوجب على المملكة السعودية وشركائها في مجلس التعاون استضافة هذا الوجود الاميركي مما يرفع مستوى العداء بين دول الخليج وكل من طهران وبغداد.

فكلما ارتفعت وتيرة هذا الوجود العسكري الاميركي في تلك الدول، تزايد خطر تحوله الى نقطة أستقطاب للسخط المحلي كما حدث مرات عديدة سابقا في الشرق الاوسط. ويمكن اختصار عدم الحماس لسياسة «الاحتواء المزدوج» بما قاله الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في مقابلة له جاء فيها: «ما يهمنا هو ان تنعكس هذه السياسة على أوضاعنا، فلا تتأثر دولنا بها».

التعاطي مع التغيير في العراق

ان أخطر ثغرة في سياسة «الاحتواء المزدوج» هي افتراضها غير المعلن انه بالامكان الحفاظ على الوضع الاقليمي الراهن في الخليج خلال السنوات المقبلة، وان اي تغيير يجري هناك سيكون من تخطيط واشنطن. والحقيقة هي إن الوضع الراهن سوف يتغير حتماً، والتعامي عن هذه الحقيقة ليس من قبيل الحكمة.

والمدخل الرئيسي بهذا الشأن هو العراق الذي يقوم على وضع داخلي غير مستقر. فالمناطق الكردية في الشمال تمارس استقلالاً واقعياً بحماية الولايات المتحدة والدول الغربية. والطائرات العراقية ممنوعة من التحليق في الثلث الجنوبي من البلاد. والحكومة التي تعيش على العائدات النفطية محرومة من تصدير النفط منذ اكثر من ثلاث سنوات باستثناء كميات هامشية. وهناك دلائل على اضطراب داخل الدوائر القريبة من السلطة، ومنها محاولة انقلابية فاشلة صيف ١٩٩٣ قامت بها شخصيات من تكريت بلدة صدام حسين.

ولا أحد يعلم علم اليقين ماذا سيحدث في العراق خلال السنوات القليلة المقبلة. ربما خبا حماس الغرب فيرفع حظر النفط مما يتيح لصدام ان يشدد قبضته على المناطق الكردية وما يستتبعه ذلك من اراقة للدماء. ومن المرجح، وإن لم يكن من المؤكد، ان العراق سوف يستأنف تصدير النفط لقبوله أخيراً قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥ الخاص بمراقبة الأسلحة.

ان مثل هذا التطور يعني انتهاء «احتواء العراق»، لأن اللاعبين الآخرين سوف يرون في ذلك وهناً في الارادة الاميركية للابقاء على عزلة بغداد دولياً. وقد يكون من الممكن ان ينهار نظام صدام في بغداد لتحل محله مجموعة عسكرية - حزبية ضعيفة، او يحدث فراغ تحاول ان تملأه عدة فئات محلية وقوى اقليمية متنافسة على النفوذ.

وهذا السيناريو الأخير، اي الصراع الدموي على السلطة في العراق بشكل يجتذب قوى اقليمية أخرى، هو السيناريو الاسوأ للسياسة الاميركية، والذي لا تحسب له حساباً يذكر سياسة «الاحتواء المزدوج». فالمجموعة العراقية المعارضة التي تحظى برعاية اميركا، أي المؤتمر الوطني العراقي، تقيم في المنطقة الكردية في الشمال وتشكل المجموعات الكردية صلب قوتها. اما المجموعات الشيعية المعارضة فقد شاركت في بعض اجتماعات «المؤتمر» لكن علاقاتها معه واهية.

ومن المشكوك فيه ان يستطيع «المؤتمر» تهدئة العراق محليا مع اجتناب الرغبة الكردية في الاستقلال. ذلك ان تركيا وايران سوف تتدخلان تدخلاً مباشراً لمنع الأكراد من اعلان دولة مستقلة في شمال العراق. وسوف تجد كل من سوريا والسعودية ومصر فئات تدعمها في الصراع الداخلي على السلطة في بغداد. كذلك فان «احتواء» ايران يعطي طهران كل الحوافز للتدخل في السياسة العراقية مستخدمة علاقاتها الشيعية للخروج من العزلة التي تحاول واشنطن فرضها عليها. ومن المؤكد ان تتمتع ايران بفوائد عديدة في حال أصبح عراق ما بعد صدام ساحة للصراع على النفوذ بين القوى الاقليمية.

فاذا كان الصراع بين ايران وبين مجموعة من الحلفاء الاقليميين الذين تدعمهم اميركا، فان ذلك يشكل فرصة ممتازة لفوز ايران. واذا نجحت طهران في اقامة نظام صديق لها في بغداد، فان ترابط القوى في السياسات الخليجية الاقليمية سوف يتحول تحولاً جذرياً ضد المملكة العربية السعودية والدول الصغرى في مجلس التعاون.

المنطلق البديل

ان مشكلة سياسة «الاحتواء المزدوج» هي انها لا تحسب حساباً لأسوأ حالة ممكنة بالنسبة الى المصالح الاميركية في المنطقة، بل هي تعجل في قيام هذه الحالة، وهي انهيار الوضع العراقي الداخلي الى وضع من الفوضى تستطيع ايران استغلاله. اما المنطلق الاكثر واقعية، فانه ينظر الى مسألة العراق، نقطة الارتكاز التي يدور حولها الوضع الجيو - بيوليتيكي في الخليج، على انها قضية للتشاور الاقليمي وبالتالي للتعاون الاقليمي.

واجتناباً للسيناريو الأسوأ تحتاج الولايات المتحدة الى اقامة تفاهم مع جميع الأفرقاء المعنيين من عراقيين واقليميين، حول كيفية الانتقال الصحيح الى عراق ما بعد صدام حسين. ومن بين هؤلاء الأفرقاء المعنيين يجب ان تكون ايران والفئات الشيعية التي تدعمها. فايران لها مصالح عديدة في اجتناب الصراع حول مستقبل العراق طالما ان ذلك يؤمن لها حداً أدنى من احتياجاتها الأمنية. كما ان لديها كل الدوافع والوسائل لاحباط المبادرات التي تدعمها اميركا حول العراق اذا رأت ان تلك المبادرات موجهة ضدها.

ان الحوار مع ايران حول مستقبل العراق يجب ان يهدف الى طمأنة طهران حول عدد من النقاط:

- ان الولايات المتحدة لا تدعم تفتيت العراق أو استقلال الاكراد.
- ان الولايات المتحدة لا تسعى الى تحويل عراق ما بعد صدام حسين الى قوة اميركية هدفها تشديد عزلة ايران.
- ان الشيعة في عراق ما بعد صدام حسين، يجب أن يلعبوا دوراً متناسباً مع وزنهم التاريخي والسكاني في البلاد.
- ان الولايات المتحدة يجب ان تتخلى عن الجهود الضارة لحرمان ايران من اقامة علاقات اقتصادية طبيعية مع بقية العالم، وهي سياسة تغذي المخاوف الايرانية من النيات الاميركية من غير ان تؤثر مادياً على الاقتصاد الايراني.

فالمملكة العربية السعودية تتشاور حالياً مع ايران في المسائل النفطية، مما يشكل اعترافاً بأن الفريقين لهما مصلحة مشتركة في وقف انهيار أسعار النفط العالمية، (وفي منع العودة السريعة للعراق الى الاسواق العالمية)... وليس مطلوباً من الولايات المتحدة سوى الافصاح عن عدم معارضتها لمشاورات من هذا النوع.

ولقاء هذه التاكيدات تتوقع واشنطن من طهران:

- ان تنفي أي عزم على دعم احتكار السلطة في عراق ما بعد صدام حسين من قبل حلفائها في المعارضة العراقية.
- ان تتعاون في الجهود المبذولة لاقامة نظام بديل مستقر في بغداد.
- ان تقبل طهران العلاقة الاستراتيجية الخاصة للولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية.

إن تفاهماً حول هذه القضايا من شأنه أن يؤدي الى بحث القضايا الخليجية الاخرى كالنزاع على جزر أبو موسى والطنب بين ايران والامارات العربية المتحدة، والتدابير الهادفة الى اجتناب احتكاكات لا مبرر لها في المنطقة كالابلاغ المسبق عن المناورات البحرية. أما البديل لسياسة تعترف بأهمية لاعبين اقليميين مثل ايران في ادارة الشؤون الأمنية في الخليج، فهو ان تتولى الولايات المتحدة منفردة ومن طرف واحد استراتيجية مكلفة عسكرياً ومحفوفة بالمخاطر سياسياً في منطقة ليس لواشنطن فيها سيطرة تذكر على المستقبل السياسي للحلفاء والأعداء على السواء.

ان الحجج المساقة ضد التعاطي مع ايران جدية ووجيهة لكنها قابلة للدحض. فمشتريات ايران من الاسلحة التقليدية كبيرة، لكنها تبدو ضئيلة بالمقارنة مع مشتريات حلفاء اميركا في المنطقة، ويمكن النظر اليها كمحاولة معقولة من ايران لاستعادة قوتها العسكرية بعد عقد كامل تقريبا من الحرب والعزلة الدولية. وبالنظر الى حجمها، سوف تبقى ايران دائما قوة عسكرية رئيسية في الخليج. لكن نظرا لأن «عاصفة الصحراء» ما زالت طرية في ذاكرة أبناء الشرق الاوسط، فان فرص قيام ايران بمغامرات عسكرية ضد حلفاء اميركا في الخليج سوف تكون ضئيلة جداً.

وبالنظر الى فاعلية اشراف الامم المتحدة على تفكيك البرنامج النووي العراقي، وموافقة العراق على المراقبة الطويلة الأجل لصناعته الحربية، فانه من


الملك فهد


بيل كلينتون

الصعب ان نرى العراق يحاول احياء برنامج الاسلحة النووية في وقت قريب. غير ان الطموحات النووية الايرانية تشكل عنصراً خاصاً في الصورة الخليجية الاستراتيجية. ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ اعلنت «وكالة الطاقة الدولية» انه ليست هنالك دلائل تشير الى ان ايران تنوي استخدام مرافقها النووية للاغراض العسكرية. كما ان جيمس وولسي مدير «وكالة الاستخبارات المركزية» (CIA) وصف البرنامج النووي الايراني بأنه «برنامج جنيني نسبياً». ولذا فانه من المستبعد ان تصبح ايران قوة نووية. والسؤال الآن هو: «كيف السبيل الى ابقائها كذلك؟

ان تطبيق الانظمة الدولية لمنع الانتشار النووي هو خطوة مهمة في هذا الاتجاه، وكذلك ابقاء الأعين مفتوحة على عناصر في الجمهوريات السوفياتية السابقة ترغب في بيع المواد والخبرات النووية لقاء عملة صعبة. يضاف الى ذلك، ان الجهود لعزل ايران اقتصاديا واستراتيجيا يعطي مزيدا من الذرائع والدوافع للجهات القائلة في طهران بأن القدرة النووية هي السبيل الوحيد لدرء اعداء ايران.

وتثار أحيانا معارضة ايران لعملية السلام العربية - الاسرائيلية كعائق امام الحوار الاميركي- الايراني. لكن هذه المعارضة عموما غير فعالة. وورقة ايران الرئيسية في هذه اللعبة هي علاقتها مع الفريق الشيعي اللبناني المعروف بـ «حزب الله». وتتوقف قدرة «حزب الله» على لعب دور معطل، على السماح السوري نظرا لأن سوريا تمارس سيطرة فعالة على الاراضي اللبنانية. ان المعارضة الايرانية لا تستطيع ان توقف زخم عملية السلام. فاذا كانت هنالك مصالح اميركية مباشرة في الخليج يخدمها الحوار مع ايران، فان عملية السلام العربية - الاسرائيلية لن تتضرر منه. لقد حان الوقت لمنطلق جديد، على غرار العلاقات الصينية - الاميركية: تعامل ايجابي في القضايا ذات المصلحة المشتركة مع بقاء الاختلافات والتحاور بشأنها.

عشية انعقاد القمة الخليجية الخامسة عشرة الخليج... وداعاً دولة الرفاه!

■ لا يستطيع احد ان يحسم على وجه اليقين الاسباب الرئيسية التي أدت الى تفاقم الوضع الاقتصادي في الخليج حتى وصل الى ما هو عليه الآن، ومن مظاهره الواضحة وقوع موازنة الدولة في الخليج (عموما) في حالة العجز المالي، الذي أدى بدوره الى الاستدانة من الخارج وتقليص النفقات في آن. هل ان الاسباب الرئيسية هي الحملة العراقية على الكويت وما صاحبها وما تلاها من انفاق مالي ضخم، ام هو تدني اسعار النفط الذي يمثل في معظم هذه الدول الجسم الرئيسي من الدخل القومي، ام تراها الغفلة الاقتصادية في سنوات اليسر المالي التي تدفقت خلالها أموال كثيرة في مشروعات وبرامج غير انمائية في حدها الادنى او الى أياد مبذرة وربما سفيهة بالمعنى الاصطلاحي، أم تراه الوضع الاقتصادي العالمي الذي يعاني من اختناقات هيكلية يعاني منها الكبار قبل الصغار؟ المتصور ان هذه العوامل مجتمعة هي التي أوصلت الدول في الخليج اقتصادياً الى ما هي عليه اليوم.

ولا يخفى على المراقب ان الاقتصاد هو أبو السياسة. وأكاد أقول، وأمها أيضاً. وليس العيب - اخذاً في الاعتبار كل المداخلات التي ذكرناها - ان يصل الوضع الاقتصادي الى ما وصل اليه، انما العيب كل العيب في ان هناك اقتراحات معقولة للخروج من هذا المأزق ما زلنا نراوح في اماكننا من دون اقتحامها.

لقد اعتنقت الدول في الخليج - منذ سنوات اليسر في الخمسينات والستينات ثم السبعينات - مبادىء «اشتراكية» في أثواب رأسمالية، فأخذ بعضها على عاتقه ليس فقط التمويل الضخم للبنية التحتية من طرق وكباري ومطارات ومرافىء بحرية وبناء مدارس وجامعات، وانما ايضا اخذت الدولة على عاتقها التمويل المباشر او غير المباشر لمجموعة كبيرة من الخدمات كالاتصالات الداخلية (مجانية في بعض *هذه الدول) والطيران الداخلي والتعليم والتطبيب والخدمات حتى اصبح المواطن والمقيم في هذه الدول يخدم - حرفيا - من المهد الى اللحد بما في ذلك الكفن وحفر القبر الذي تقوم بضمانته البلدية المحلية!*

هل كانت تلك السياسات صحيحة ام خاطئة؟ ذلك ما سيحكم عليه التاريخ، وهل كانت ضرورية في وقت، أم لا؟ ذلك جدل مضى زمنه الا ان المشكلة اليوم هي المعادلة التي تقول أن المواطنين قد تعودوا على هذا النوع من الخدمات المجانية او شبه المجانية او الرخيصة (المتدنية عن سعر السوق) في الوقت الذي تقل فيه عائدات الدولة مع ضروريات يحتمها الامن الوطني بسبب زيادة الانفاق على السلاح والامن لضرورات اقليمية ملحة، هذه المعادلة الصعبة كيف يمكن حلها؟

هناك طريقان لا ثالث لهما ان سارت الامور كما هي عليه في المدى المنظور أخذين في الاعتبار السياسات المتبعة المتوافرة امام المسؤول الخليجي، فاما خفض واضح في تمويل الخدمات التي تعود عليها الجمهور بما في ذلك ربما الرواتب التي قد تؤدي - من دون اعداد وتفكير كاملين - الى الاخلال الجسيم بالنسيج الاجتماعي لهذه الدول عن طريق استغلال بعض الفئات السياسية لعدم رضا قطاعات واسعة من المواطنين وحقنهم ربما بالمعلومات الخاطئة من اجل الاستثمار السياسي السلبي، وذلك سيؤدي بالضرورة الى اضطراب سياسي اجتماعي بالغ الاثر قد يأخذ شكلا ايديولوجيا او غير ذلك. اما الطريق الثاني المتاح وهو لا يقل خطورة عن الاول فهو الاستمرار في تغذية وتضخيم الدين العام من مصادر تمويل خارجية، وبالتالي رهن المجتمع ككل ومصادر ثروته الى وقت غير معلوم في سبيل الحفاظ على النسيج الاجتماعي ولكن اخضاعه لتضخم وتراكم ديون تؤدي نتائجها الى نتائج الطريق الاول نفسها وكلا الطريقين محفوف بالمخاطر. ولقد اعادت الدولة في الخليج في السنوات القليلة الماضية النظر بجدية في موضوع تمويل التنمية، لكنها جدية تنقصها في رأيي العزيمة والنفس الطويل من جهة، كذلك ينقصها الخيال والمبادرة السياسية من جهة اخرى. وقبل ان نطرح المخارج التي نراها ويتوافر فيها حفظ التوازن، ما هي اوجه المعضلة التي تواجه دول الخليج بدرجة او بأخرى؟

هناك اولا نقص في التمويل، وهو نقص حاد، وذلك بسبب تآكل الاحتياجات الخارجية وتدني اسعار النفط ونمو الطلب على الخدمات الحكومية بأشكالها المختلفة.

ونتيجة لذلك لقد واجهت بعض هذه الدول اشكالا من عدم الرضا الاجتماعي تمثل في حركات متطرفة تريد ان تحتل مساحة سياسية تناسبها من جراء تفاقم القسوة الاجتماعية. ولقد كان المثل الواضح والاخير في ما نوه به السلطان قابوس اخيرا في خطاب الى الشعب العماني، وأخاله كان يحدث الشعب العربي كافة والعربي في الخليج تحديدا. وقد ربط السلطان قابوس بين ما هو عام وما هو خاص، عندما قال:

«ان مراقبتنا للعالم خلا السنوات القليلة الماضية قد اعطتنا اسبابا للتفاؤل، اذ ان الدول اصبحت مقتنعة اكثر من اي وقت مضى بأن الصراع المسلح بينها لم يعد مجديا بل معيقا لنموها ومهددا للسلام والامن العالميين وان المنطق والشعور الانساني يدعمان هذا الاتجاه كظاهرة تاريخية لم يشهدها العالم من قبل.

ولكن، من ناحية اخرى، نرى مع الاسف ان وحشية الانسان تجاه نفسه بدأت تبرز للعيان على مستوى اقل متمثلة في ظاهرة جديدة للصراع هي ظاهرة القسوة التي تتبناها شريحة ضد بقية الشرائح في المجتمع الواحد. ولقد اصبح واضحا الآن ان على الدول ان تتعاون في ما بينها على وضع حد لهذا العنف الداخلي الذي يهدد بتدمير نسيج المجتمع في أماكن كثيرة من العالم، الذي يخشى ان تمتد اثاره السلبية الى مختلف ارجاء المعمورة اذا لم تتضافر الجهود الدولية من اجل مساعدة الشعوب التي تعاني من ويلاته على معالجة اسبابه معالجة صحيحة».

ولقد تفاعلت مع هذا الخطاب حكومات خليجية اخرى وفهمت معناه ومقاصده.

وهناك ايضا نمو في مدخلات التعليم، فالجامعات ومعاهد التدريب تستقطب العدد الوافر من الطلاب والطالبات وهؤلاء الشباب يشكلون غالبية عددية في مجتمعات الخليج العربي اليوم التي توصف عادة بأنها مجتمعات فتية لارتفاع نسبة الاعمار الصغيرة بها وسرعان ما ستصل هذه الاعداد الى سوق العمل، والتي هي بدورها ضيقة اكثر - في أغلبها وظائف حكومية - كما ان تعليم وتدريب هؤلاء الشباب متدن لا يواكب متطلبات سوق العمل فيتحول معظمهم الى كتبة من دون انتاج وتسود حالة بطالة مقنعة ويعانون من الاحباط الشديد والذي تجد فيه الحركات السياسية المتطرفة مجالا خصبا لاستقطابها ونشر دعواتها في ما بينهم فهي حلقة مفرغة، لا تكاد تبدأ او تنتهي.

يؤكد ذاك الاتجاه هيكل وظيفي مقلوب يعلي من شأن العلاقات التقليدية والعائلية والقبلية والطائفية من دون العناية بالوطن المتحد، والمواطن الفرد وقدراته الذاتية. يكتنف كل ذلك بيروقراطيات متشعبة وثقيلة الوطأة ودرجات من القداسة الاجتماعية تنظر اليها الاجيال الجديدة بسلبية شديدة. وباختصار، فانه حين تتفاقم الاخطار حول هذه المجتمعات من الخارج، ويهيء الوضع الاقتصادي مناخا مناسبا لتهديدها من الداخل وتقابل هذه المشكلات بحلول انية او منفردة وارتجالية، او بصرف البعض نظره عن هذه المشكلات على انها مشكلات مؤقتة غير قابلة للتطور وتشكل قنابل مؤقتة في جسم المجتمع او تنخر في المجتمع من الداخل مع مرور الوقت، في الوقت الذي تتبدل فيه التحالفات الخارجية الاقليمية بسرعة شديدة وتحاول كل كتلة او دولة كبيرة او عدة دول ايجاد مخارج مناسبة لها اقتصاديا وسياسيا.

وحين ينتظم العالم في سلسلة تحالفات اقتصادية ليست اقليمية او قارية فقط بل وغير قارية، كما حدث في منتصف الشهر الماضي في قمة التعاون الاقتصادي الآسيوي والهادي (ابيك) «قمة «ابيك» التي جمعت ثماني عشرة دولة مختلفة في كل شيء، لغة وتاريخاً وحتى مصالح، ويجمعهم فقط حلم في المستقبل والتعاون لتحقيق هدف تحرير التجارة والاستثمار في ما بينهم، ويضعونه هدفا ويضربون موعدا له سنة ٢٠٢٠ وبذلك ينضمون الى قوافل التجمعات الدولية المتعاونة. يفكر بعضنا فقط في الخليج بالمعادلات من الدرجة الاولى، في حين ان ما يواجهنا معادلة من الدرجة الثانية او حتى الثالثة تحتاج الى جهد ومصارحة. وان انعقد مؤتمر القمة الخليجية القادم في البحرين وانقضى كما كانت تفعل القمم السابقة دائما ببيان جميل وانساني محشو بعبارات أخوية، عندها سنقول اننا فوتنا فرصة اخرى كان جديرا بها ان تنتهز لمناقشة هذه الاوضاع الجدية التي تحيط بنا ونسير حثيثا الى التأزم. ومن المهم هنا القول انه على الرغم من ظواهر التأزم المحلية، الا ان مجلس التعاون ككل قادر على الخروج من هذه الدوامة بشكل جماعي. بل هناك من مصادر القوة والعناصر الاقتصادية المشتركة ما ان يتقارب حتى يصبح تجاوز مثل هذا المنعطف ممكنا.

ليس هناك بالطبع حلول سريعة، ولكن انظر مثلا في موضوع التعليم والتدريب نظرة جدية وحقيقية، والحديث عنه كمصدر للثروة لا بؤرة ومصدر لتأجج عدم الرضا، وعندما نقرأ تاريخ الشعوب نجد ان الكثير منها اعتمد فقط على هذا المصدر الذي يسميه البعض الثروة البشرية في تنمية مجتمعاتها وحققت الكثير من النجاح بل أصبح بعضها نمورا صغيرة سوداء كانت ام صفراء. اعرف ان ذلك طريق طويل واعرف اكثر ان جزءا من ثقافتنا يرفض الحلول ذات المدى المتوسط والطويل ويريد فقط الابيض او الاسود والحالي، وما يمكن النظر اليه وليس ما هو خلف الافق وانما اعرف ايضا ان الحقيقة الوحيدة في العالم ان لا شيء «ثابت» وما هو خلف الافق اليوم سيكون في متناول اليد غدا او بعد غد، فعلينا ان نعد عدتنا له.

يحاول البعض في الخليج ان يبني تحالفاته خارج المنطقة وهذا ليس خطأ بالكامل الا اذا تزامن ذلك مع الاستخفاف بالتحالفات القريبة حيث ان البعيد سيبقى بعيدا والقريب الجغرافي سيظل قريبا، ولا يمكن منطقيا تبديل الادنى بما هو ابعد.

هناك دائرتان لا يمكن تجاوزهما ونحن في مثل هذا النقاش... الاولى هي الدائرة العربية، فسوف يقول البعض - ان نقصا في المعلومات أولاً سمح بشيء من المزايدة السياسية... وأين الدائرة العربية؟ الرد على مثل هذا التساؤل بسيط. ففي الوقت الذي لا يمكن الاستغناء عن تلك الدائرة. الا ان قوتها أساسا تأتي من قوة الداخلين فيها، ومن دون تجمع اقليمي اصغر وقوي سيظل التجمع الاكبر مترهلا يحمل من الشحم اكثر مما يحمل من اللحم، كما ان الامن السياسي بمعناه الواسع بما فيه العسكري لا يمكن ان يتحقق لدول مجلس التعاون فرادى في ظل الاجواء الاقليمية الحالية. اما الدائرة الثانية فهي دول الجوار في الخليج وثمن هذه غربا وشرقا، شمالا وجنوبا، وهي دائرة تستحق الاهتمام. حيث ان هناك من المصالح المشتركة والكثير ما يجعل مثل هذا الاهتمام ليس ضرورياً فقط وانما حتمي.

ولكن تبقى القضية الاساسية هي القدرة الذاتية - بخاصة الاقتصادية.

هناك اتفاقية اقتصادية طال رقادها في الادراج منذ سنوات طويلة من بدء العمل في اليات مجلس التعاون الخليجي، ساكون سعيدا وآخرون غيري كثيرون لو نفض الغبار عن هذه الاتفاقية في الاجتماع القادم والتي لو طبقت حتى بتدرج زمني له قاعدة ونهاية فسوف تقودنا الى انفراج نسبي وصحي اقتصادي وسياسي يقلل من المخاطر المحتملة والكثيرة ليس اقتصاديا فقط ولكن ايضا سياسيا.

يحزن ابناء الخليج ان يروا الازدواج في حقوق الملكية والعمل والشراء والبيع والانتقال في دول لها نفس الاماني ليس حكوميا بل وشعبيا، وعلى نطاق واسع. وما يحز في النفس اكثر ان بعضها يظهر من التسامح لقوى الانتاج العالمية في الحل والترحال ما لا يظهره لقوى الانتاج الاقليمية. في حين انه لو تم الاخير لزاد من اقبال الاول بمراحل.

وفي الوقت الذي ينادي فيه الجميع بالتوجه الى الخصخصة وتفعيل اليات السوق نجده يحجم لسبب سياسي او بيروقراطي او لسبب غير واضح ولا مفهوم لتعطيل تلك الآليات اقليميا. في حين ان اي اقتصادي صغير يعرف ان تفعيل تلك الآليات وان قاد الى تململ في بعض القطاعات مؤقتا - وهذا طبيعي - سيقود في النهاية الى خير اعم للجميع يعود بالنفع على الاستقرار والتنمية في آن، ولعل أحد المتغيرات الرئيسية التي حدثت منذ اجتماع القمة الخليجية (الرابعة عشرة) الماضية في الرياض. اتفاقات السلام سواء كانت الفلسطينية او الاردنية والتي اطلقت وستطلق اليات اقتصادية وسياسية، لا قبل للخليج ان يتجاهلها او ان يتلقى نتائجها كدول صغيرة منفردة، هذا عدا ما نرى نذره من تغيرات دولية على رأسها النشاطات التي تبديها دول مثل روسيا الاتحادية وفرنسا بجانب الدول الكبرى التقليدية كالولايات المتحدة وبريطانيا.

ان لم ترشد خطواتنا المقبلة اهدافا واضحة لمصالح الشعوب تسندها عزيمة سياسية واضحة، فان الاجتماع المقبل - ولا اريد ان أصادر كل النيات الحسنة - سينضم الى سابقيه ويكون قد حقق شيئا واحدا هو زيادة الاحباط في العمل الجماعي في هذه المنطقة الحساسة من العالم، أتراها صرخة في واد؟

أرجو ألا تكون كذلك.

محمد الرميحي
عن «الحياة»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

إعمار بيروت وأعمار برلين

■ من ينظر الى «ماكيت» مدينة برلين عاصمة المانيا الموحدة اتحادياً، تأخذه الدهشة. وقد صادف ان شاهدت تلك «الماكيت» في مطلع الشهر الماضي، وعلمت ان إعمار برلين الشرقية التي كانت عاصمة المانيا الديموقراطية تتولاه الآن شركة قابضة على نحو يشبه شركة «سوليدير» الحريرية في بيروت.

لكن الفارق بين «سوليدير» اللبنانية القابضة على بيروت والشركة الالمانية القابضة في برلين الشرقية، هو كالفارق بين رفيق الحريري وهلموت كول. فالحريري في هذه الحالة أقرب الى هونيكر، زعيم المانيا الشرقية، الذي توفي في المنفى أخيرا، من حيث الهيمنة على المرافق الاقتصادية!

وهناك فارق اخر يتمثل في الحساسية الى الأساليب والطرز المعمارية وللاعتبارات التاريخية. والواقع ان برلين الشرقية التي أهملت في العهد السوفياتي بعد الحرب، كانت معمورة على نحو خال من الذوق الفني والعمارة المعبرة، مما يشكل نقيضاً ملفتاً لبرلين الغربية. ولهذا أسبابه الموضوعية وأهمها ان المانيا الغربية نشأت على اقتصاد السوق من البداية ونعمت فوق ذلك بالرساميل الاميركية في «مشروع مارشال» وغيره.

وللانصاف لا بد من القول ان السوفيات عملوا جهدهم وعلى قدر امكانياتهم المحدودة لكي يرمموا آثار الحرب، الا انهم كانوا مهزومين على الرغم من انتصارهم لأن بلادهم كلها كانت مهدمة ايضا وليس هناك من يساعدهم كما فعلت اميركا في اوروبا الغربية.

وقد قال لنا الدكتور المهندس هانس ستيمان، المسؤول عن تخطيط المدينة، والذي يحتفظ في مكتبه بصور عظيمة لمدينة برلين في عام ١٩٢٨، ويصور لها في تطوراتها المتعاقبة، أنه بعد الطفرة التي حدثت في الخمسينات ومطلع الستينات من حيث اتباع اسلوب العمارة الحديثة، بدأ البرلينيون يتململون من ذلك الى ان تقررت العودة الى انتهاج النمط التاريخي للمدينة.

ولهذا فانهم في برلين الشرقية سوف يهدمون المباني الشاهقة المبنية كعلب الكبريت واعادة بنائها بما يتناسب مع النمط التاريخي ومع المباني التاريخية التي ما زالت قائمة او التي لم تصب بأضرار كبيرة في الحرب.

وهناك فارق آخر مهم هو ان الشركة القابضة في برلين تدفع للدولة من بيع العقارات المستملكة الى القطاع الخاص، بينما الشركة القابضة على بيروت أخذت من الدولة أملاك الناس الى غير رجعة.

التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر

يبدو انه من حسن الحظ ان جاءت زيارتي لألمانيا في اليوم التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر لأن هذا اليوم يشكل عدداً من المحطات الحاسمة في التاريخ الالماني في القرن الحالي.

ففي التاسع من الشهر الماضي اكتشف العلماء الالمان في دارمشتات عنصراً جديداً من العناصر المكونة للأرض هو العنصر العاشر بعد المائة منذ ان وضع العالم الروسي ديمتري مانديلييف «جدول العناصر» هذه في عام ١٨٦٩ واطلق عليه اسم Periodic Table ، وهو نظام لتصنيف العناصر المكونة للارض حسب أوزانها الذرية. والعنصر الجديد الذي اكتشف أثناء وجودنا هناك ولم يطلق عليه اسم حتى الآن يحمل وزناً ذرياً قدره ٢٦٩ (أخفها الهيليوم بوزن ذري قدره ٤ فقط).

وقد اكتشف العنصر الجديد بقصف ذرات الرصاص (الوزن الذري ٢٠٧.٢) بذرات النيكل (الوزن الذري ٥٨.٦٩). والمعروف ان الرصاص يحتل المرتبة ٨٢ على جدول مانديلييف بينما يحتل النيكل الرقم ٢٨.

اما الاحداث المهمة الاخرى التي وقعت في التاريخ الالماني المعاصر يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر فهي تشكل مفاصل تاريخية حاسمة منها مثلا اقامة «جمهورية فيمار» يوم ١٩١٨/١١/٩ بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الاولى، وهي الجمهورية التي شهدت اكبر تضخم نقدي عرفته اوروبا، والتي قام النظام الهتلري على أنقاضها.

وفي يوم ١٩٢٣/١١/٩ قام أدولف هتلر بمحاولته الانقلابية الفاشلة في ميونيخ، وهي المحاولة التي عرفت باسم «انقلاب حانة البيرة».

وفي يوم ١٩٣٩/١١/٩ وقعت الحملة النازية المنظمة ضد اليهود الالمان والتي عرفت باسم «كريستال ناخت»، اي «ليلة الزجاج»، وذلك عندما قام النازيون بتحطيم زجاج منازل ومتاجر اليهود ايذاناً ببدء حملة التنكيل المنظمة وصولا الى الهولوكوست.

ويتناقش البرلينيون الآن بشيء من الحدة والتوتر حول اقامة نصب لضحايا الهولوكست في وسط المدينة قبالة الارض التي كان يقوم عليها مبنى مستشارية هتلر (جنوب بوابة براندينبرغ مباشرة)، وهي الآن ارض خالية ردمت فوق الملاجىء الضخمة التي أقامها هتلر تحت الأرض هناك. وقد زاد عدد التصاميم الهندسية التي قدمت لهذا النصب على ٥٠٠ تصميم.

وقد احتج عدد من الشخصيات والمراكز الالمانية ومن بينهم حكومة مدينة برلين ذاتها على «المبالغة في تذكر الهولوكوست والتذكير به».

ولعل الحدث الأهم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتقسيم المانيا في عام ١٩٤٥، سقوط جدار برلين واعادة توحيد المانيا في ١٩٨٩/١١/٩. وبذلك، يمكن القول ان المانيا الحديثة تعيش يوماً واحداً، صعوداً وهبوطاً، هو التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر!

ومع أن المانيا تتمتع اليوم بمنزلة اقتصادية مرموقة في العالم، فان هناك من يعتقد بأن الاقتصاد الالماني «مكبل بالسلاسل» ولا يستطيع تحمل النظام الاجتماعي السائد وتقديماته السخية. بمعنى ان الالمان لا بد ان يقبلوا بمستوى من المعيشة أدنى من المستوى الراهن بالتخلي عن كونهم أول دولة رعوية في اوروبا وعن كونهم «أمة ذات توجه اجتماعي تاريخي». ويقول أصحاب هذه النظرة ان المانيا لا تستطيع ان تبقى طويلاً «حديقة عامة للنزهة والتسلية». بل ان هناك من يقول ان هناك موجة من هجرة الأدمغة الالمانية الى الولايات المتحدة، وان نظام التعليم السائد ومراكز البحوث القائمة، ينتابها نوع من الخمول، وان سكانها يشيخون (يتوقع ان تصل نسبة السكان فوق سن ٦٥ عام ٢٠٠٠ الى ٣٧ في المائة، والى اكثر من ٦٠ في المائة عام ٢٠٣٠).

ومن القائلين بذلك رئيس غرفة تجارة هانوفر ولفرد بريو الذي نقل عنه قوله: «الاميركيون يخترعون، واليابانيون ينتجون، والالمان يتناقشون في الاخلاق». وربما كان يقصد بذلك ان الاوضاع الاجتماعية والقوانين الراهنة معوقة للتطور الصناعي بحيث ان صناعات المانية عديدة نقلت صناعاتها الى بلدان اخرى ليست فيها الاوضاع والقوانين المتشددة اجتماعيا، وخاصة بالنسبة الى العمال الذين يتمتعون بامتيازات ملفتة منها «الحصانة» ضد الصرف من العمل، ومنها ان الصناعة تغطي التقديمات الاجتماعية للعمال بما نسبته ٨٤ في المائة من الأجور!

ومع ذلك، فان في المانيا دبيباً من الحيوية لا يخفى على أي مراقب.

المغرب

الزراعة هي المحور المركزي للاقتصاد والمبادرات الخاصة تنقذ الصناعة

■ أفادت دوائر اقتصادية عربية ان القطاع الصناعي في المغرب تأثر في السنوات الأخيرة بمجموعة من العوامل جاءت في مقدمتها أزمة الخليج والانكماش الحاصل على صعيد التجارة الخارجية فضلا عن المزاحمة في الاسواق الدولية وعدم التزام الدول المغاربية بالتزاماتها التعاقدية.

وجاء في التقرير الاقتصادي العربي لسنة ١٩٩٤ الذي أعده اتحاد غرف التجارة العربية: انه على الرغم من هذه العوامل ، الا ان القيمة المضافة للقطاع الصناعي ارتفعت بمعدل ثلاثة في المائة عام ١٩٩١ . اذ كانت مشاريع الاستثمار خلال تلك الفترة مقبولة بشكل عام، وان تراجعت لأول مرة في ظرف خمس سنوات، فانها ارتفعت من ١٠.٨٨٠ مليون درهم الى ١١.٠٧٩ مليون درهم اي بزيادة ١.٨ في المائة منها ٦٩ في المائة عادت للمبادرة الخاصة المغربية، المتوقع ان تخلق حوالى ٨١٦٩٢ فرصة عمل جديدة منها ٤٧١٤٩ في قطاع النسيج.

وتراجع أنتاج بعض الصناعات التحويلية بنسب متفاوتة، فتدنى إنتاج الجلود والأحذية، والورق ومصنوعاته، والمعدات الكهربائية والالكترونية بنسبة ١١.٨ في المائة، ٢.٦ في المائة و٥.٢ في المائة على التوالي عام ١٩٩١ بالمقارنة مع عام ١٩٩٠. فيما ارتفع انتاج المواد الغذائية، والمشروبات والتبغ والنسيج ومنتوجات المطاط والبلاستيك بنسبة ٣.٧ في المائة، ٦.٧ في المائة ٣.٥ في المائة و٤.٢ في المائة عام ١٩٩١ بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، وكذلك ارتفع انتاج المنتوجات المنجمية المصنعة، والمنتوجات المعدنية ومعدات النقل بنسب متفاوتة.

اما انتاج الفوسفات فانخفض بشكل ملحوظ اذ بلغ ١٧.٩٠٠ الف طن عام ١٩٩١ مقابل ٢١.٣٩٦ الف طن ليعود ويبلغ ١٩.١٤٥ الف طن عام ١٩٩٢. ويرجع هذا التدني نتيجة لتراجع الطلب العالمي من جهة وانهيار البلدان الاشتراكية من جهة اخرى، بالاضافة الى المنافسة القائمة في السوق الدولية. وكذلك انخفض أنتاج الحديد والنحاس والبارتين والمنغنيز بنسبة ١٦.١ في المائة، ١٢.٨ في المائة، ٧.١ في المائة، و٢٥.٤ في المائة على التوالي عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع عام ١٩٩١.

وتشير المعلومات المتوافرة الى ان الشركات العاملة في التصدير وبالاخص انتاج الملابس والمواد الكهربائية والميكانيكية تأزم وضعها خلال السنوات الماضية ، نتيجة للانكماش الحاصل على صعيد التجارة الخارجية، مما ارغمها على طلب قروض اضافية من الدول لمواجهة تدني الطلب على منتوجاتها في الاسواق العالمية خصوصا فقدانها لسوق الخليج، نتيجة لأزمة الخليج وامكان وقف صادراتها الى ليبيا نتيجة لفرض حصار اقتصادي دولي عليها.

وتضيف هذه المعلومات ان المغرب في صدد اعداد خطة لزيادة انتاجه من الفوسفات وايجاد قنوات تصنيع جديدة خلال معالجته محليا لانتاج حامض الفوسفور والمخصبات. وستقوم شركة الفوسفات الشريفية ، المملوكة للدولة، باستثمار ما يزيد على مليار دولار لتوسيع قدرتها الانتاجية خلال الاعوام الاربعة المقبلة.

وكان المغرب افتتح منجماً للمعادن في أوائل عام ١٩٩٢، يقدر احتياطيه بـ ١١٢ مليون طن من الزنك والرصاص والنحاس ويعتبر المنجم من اكبر عشرة مناجم زنك في العالم. وتقدر الطاقة الانتاجية السنوية القصوى للمنجم بـ ٩٣٠ الف طن من الخام، يستخلص منه نحو ٨٨٣٠ طن من خام الزنك في العام، و٣٢ الف طن من خام الرصاص، و١٢ الف طن من خام النحاس. وتقدر الاستثمارات فيه بنحو ١٠٦ ملايين دولار، ويقع المنجم على بعد ٣٠ كلم من مراكش باتجاه الجنوب.

ويشكل القطاع الزراعي في المغرب محوراً مركزيا للاقتصاد المحلي، لأنه يؤمن العيش لحوالى عشرة ملايين مواطن مغربي فضلا عن انه يشكل نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي المغربي، كما انه يساهم في جزء كبير من صادرات المغرب الاجمالية. ولتفادي تقلبات المناخ الذي يؤثر بشكل مباشر في القطاع الزراعي وبالتالي في وضع الاقتصاد المغربي بكامله ولتجنب حصول حالات الجفاف بين موسم وأخر، عمدت الحكومة المغربية، منذ عام ١٩٦٧، الى انشاء ٣٠ سداً كبيراً ومتوسطاً اضافة الى عشرات السدود الصغرى. كما قامت منذ فترة باعتماد سياسة تقضي ببناء سد كل سنة، وهذه الاستراتيجية التي أتبعها المغرب مكنته من ري اكثر من مليون هكتار من الأراضي الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في اغلب المنتوجات الغذائية.

ولاحظ الاتحاد في تقريره السنوي ان الجفاف الذي ساد خلال موسم ١٩٨٩/١٩٩٠ أثر في شكل ملموس في الانتاج الزراعي اذ بلغ انتاج الحبوب ٦١.٨٧١ الف قنطار في موسم ٨٩/١٩٩٠، فيما بلغ انتاج الخضر ٣.٣٦٨ الف قنطار في ذاك الموسم. ومع التحسن الذي طرأ على هطول الامطار خلال الموسم ٩٠/١٩٩١ تحسن الانتاج الزراعي فبلغ انتاج الحبوب ٨٥.٢٦٥ الف قنطار ، اما موسم ٩١/١٩٩٢ فشهد تراجعاً كبيرا في انتاج الحبوب اذ بلغ ٢٨.٥٨٤ الف قنطار، كذلك تراجع انتاج الخضر ليبلغ ١.٥٤٤ الف طن في موسم ٩١/١٩٩٢. وتوقع الاتحاد ان تتجاوز قيمة مجموع مشتريات المغرب من الحبوب بنهاية العام ١٩٩٣ حوالى ٥٠٠ مليون دولار. ويعتبر هذا المبلغ اكبر مبلغ ينفق على استيراد القمح منذ سنوات عدة.

وفي ما يتعلق بالصيد البحري تشير المعلومات الى ان الاتفاق الجديد الذي وقع في بروكسيل في ايار/مايو عام ١٩٩٢، يمنح المغرب امتيازات واسعة في مجال تصدير المنتوجات البحرية، خصوصا وان الاسواق الاوروبية تستطيع استيعاب ما لا يقل عن ٢٠٠ الف طن من الاسماك المغربية سواء المعلبة او المصدرة خاصة ان المغرب قادر على انتاج ١٠٢ مليون طن من السمك غير ان ضيق الاسواق والحماية الجمركية التي تمارسها المجموعة الاوروبية تحد من تطور قطاع الصيد البحري.

ويتضمن الاتفاق عدداً من الاجراءات التي تسمح بزيادة مراقبة نشاط البواخر الاوروبية في السواحل المغربية. ومنها على وجه الخصوص تحديد اربع مناطق للصيد في الجنوب والوسط والشمال. والزام البواخر بتشغيل البحارة المغاربة في حدود ١٢١٠ اشخاص بدلا من ٦٣٥ شخصاً، وتقليص مساحة الصيد وجعلها على بعد ١٤ ميلاً من الشواطىء ، اضافة الى الالتزام بعدم اصطياد بعض الانواع النادرة من السمك او تلك التي في طور التفريخ وذلك باعتماد شباك ذات عيون واسعة او تمديد فترة الراحة البيولوجية الى ثلاثة اشهر من السنة وصلاحية سحب رخص الصيد عن كل باخرة تخرق أحد بنود الاتفاق.

كما تلتزم المجموعة الاوروبية بتقديم مساعدات مالية وتقنية لتطوير البحوث العلمية في المجال البحري، هذا فضلا عن تمويل تكوين الأطر المغربية العاملة في هذا القطاع، وتخصيص قروض من البنك الاوروبي للاستثمار لتجهيز وتوسيع عدد من الموانىء المغربية، خصوصا الواقعة منها في المناطق التي تتركز حولها اكبر نشاطات قطاع الصيد البحري.

الحسن الثاني

وتشير المعلومات المتوافرة الى ان المغرب التزاماً منه بقرارات «غات» يسعى للوصول برسوم الجمارك الى معدل ٢٥ في المائة على السلع المستوردة. وهذه الرسوم تصل حاليا الى ٤٠ في المائة ، فيما يتوقع ان تشهد انخفاضا قدره ٥ في المائة خلال عام ١٩٩٣ لتصل الى ٣٥ في المائة. وتساعد عملية تحرير المبادلات التجارية على دمج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي، وتمهد الطريق لاقامة منطقة للتبادل التجاري الحر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الا ان هذه السياسة والمعروفة بـ «الباب المفتوح» أثارت بعض التساؤلات من جانب الشركات المحلية خصوصا الصناعية.

اما في ما يتعلق بالواردات فقد لحظت ارتفاعا ملحوظا نتيجة لزيادة الواردات المغربية الزراعية والغذائية وبخاصة القمح بسبب استمرار موسم الجفاف للعام الثاني على التوالي، مما انعكس سلباً على مداخيل المزارعين، وحدا بالحكومة المغربية الى العمل على اعادة جدولة ديون المزارعين المستحقة الى مصرف الاعتماد الزراعي.

وتراجعت صادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ الى المرتبة الثانية كأهم الصادرات المغربية، إذ استأثرت بنسبة تقدر بحوالى ٢٦.٤ في المائة من اجمالي الصادرات المغربية عام ١٩٩٢، فيما احتلت صادرات المنتوجات التامة الصنع للاستهلاك المرتبة الاولى حيث شكلت ٢٧.٩ في المائة، والمنتوجات نصف المصنعة ٢٤ في المائة، والمنتوجات من أصل معدني ١٠.٨ في المائة.

تونس

تعزيز قدرات الصناعة المحلية على المنافسة

■ قال وزير الاقتصاد التونسي صادق رابح ، ان قانون التجارة الخارجية الجديد أتاح مواجهة المنافسة غير الشريفة بواسطة مراقبة مدى تطابق السلع المستوردة مع المواصفات المحلية، مما أفسح في المجال أمام السلطات الادارية لرفض ادخال أصناف من السلع الى السوق الداخلية اذا تأكدت من عدم استجابتها للمواصفات.

وشرح المراسيم الستة التي صدرت في ايلول/سبتمبر الماضي لتحديد آليات تحرير التجارة الخارجية واوضحت حدود التحرير ومجالاته، معلناً ان ٨٥ في المائة من المستوردات تم تحريره بموجب المراسيم الاخيرة وان النسبة سترتفع الى ٩٤ في المائة السنة المقبلة.

واشار الى ان المراسيم حددت لائحة السلع المستثناة من التحرير والتي تشكل نسبتها ستة في المائة من المستوردات وهي سلع مرتبطة بقطاعات استراتيجية مثل الصحة والأمن والسلامة العامة.

وذكر رابح، الذي كان يتحدث في ندوة على هامش معرض تجاري اقيم في مدينة صفاقس، «ان المراسيم حددت الممارسات التي توضع في خانة المنافسة غير المشروعة وهي اساسا اغراق السوق المحلية بسلع رخيصة السعر. وأفاد ان لجنة من الخبراء والمسؤولين ستجتمع اسبوعياً في مقر وزارة الاقتصاد لعرض أسعار السلع المستوردة وتحديد رسوم عليها في حال ثبت انها أدنى من السعر المرجعي». واضاف ان «المجلس الوطني للتجارة الخارجية، الذي أعلن انشاؤه، يشكل اطارا لتكثيف المشاورات بين السلطات الادارية ورجال الاعمال لتنشيط الصادرات والتحكم في الاستيراد ومقاومة محاولات اغراق السوق والمنافسة غير المشروعة، بالاضافة الى تنسيق اقامة المعارض التجارية والمشاركات التونسية في المعارض الخارجية». واعتبر ان المنتوجات المحلية أثبتت قدرتها على المنافسة في العامين الماضيين، اي منذ بدء تنفيذ قرار تحرير استيراد السلع التي ينتج مثلها محلياً.

وقال ان الزبون المحلي ظهر طوال الفترة الماضية انه يفضل المنتوجات الوطنية على مثيلاتها المستوردة. واشار الى ان نسبة زيادة المستوردات بعد تحرير الاستيراد لم تتجاوز ستة في المائة في الاشهر التسعة الاولى من السنة الجارية بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

واوضح ان الهدف الراهن في مجال التجارة الخارجية تعزيز قدرة المنتوجات المحلية على المنافسة في الاسواق الخارجية، وقدر نسبة زيادة الصادرات التونسية في الاشهر التسعة الاولى من السنة الجارية بنحو ٢٢ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي ، مما يدل على ان الاصلاحات الاقتصادية أعطت ثمارها.

من جهة أخرى، قطع التونسيون خطوة جديدة في طريق تنشيط التصدير الى فرنسا بعد افتتاح مجمع تجاري اقامه في باريس رجل الاعمال التونسي طاهر صولة ويضم عشرات المحلات التجارية ومخازن ومبردات كبيرة وورشاً لتعليب المستوردات التونسية وتسويقها في فرنسا. وقال صولة في لقاء مع الصحافيين في تونس، ان المركز التجاري الذي اطلق عليه اسم «مصارف قرطاجة التجارية» يفسح في المجال أمام المصدرين التونسيين لتسويق سلعهم مباشرة خصوصاً بعد تسارع ظاهرة اغلاق أسواق الجملة في المدن الفرنسية الكبيرة مثل ليون ومرسيليا والاستعاضة بمجمعات تجارية متكاملة تربط بين المنتجين والزبائن من دون المرور عبر أسواق الجملة.

واوضح ان التجار التونسيين في فرنسا يواجهون مصاعب كبيرة بسبب اعتمادهم على القنوات التقليدية للتجارة مما حملهم على الانتقال الى الصيغ الحديثة.

واشار الى ان مصارف قرطاجة تؤمن تسهيلات للمصدرين المحليين في كل المراحل. فهي تضع في تصرفهم شاحنات لنقل السلع من ميناء تونس الى المراكز التجارية الرئيسية، في فرنسا ، بالاضافة الى تهيئة ظروف استقبال رجال الاعمال في فرنسا وتأمين الاقامة والخدمات الادارية والاتصالات لهم أثناء اقامتهم.

مصر

سندات خزينة طويلة الأجل بعشرة مليارات جنيه

■ انهى المصرف المركزي المصري ووزارة المال المصرية درس اصدار سندات خزينة طويلة الأجل تراوح مدتها بين ٥ و ٧ سنوات قيمتها نحو ١٠ مليارات جنيه للتداول عن طريق بورصة الاوراق المالية وبسعر فائدة متغيرة كل ستة اشهر.

وستصدر هذه السندات كبديل من جزء من اصدارات اذونات الخزينة الحالية التي بوشر اصدارها منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. ويبلغ اجمالي هذه الاصدارات حتى الآن نحو ٣٥ مليار جنيه من مختلف الآجال التي تراوح بين ٣ اشهر وستة اشهر واذونات السنة الكاملة، وكان الهدف منها المساعدة على خفض معدل التضخم وامتصاص فائض السيولة في السوق المصرية.

وحسب مصادر مسؤولة في الحكومة المصرية ينتظر صدور السندات الجديدة قبل نهاية السنة الجارية بفائدة متغيرة مع تداولها في البورصة لمعالجة الآثار السلبية التي نجمت عن تطبيق أذونات الخزينة القصيرة الاجل وتوفير موارد مالية مناسبة لتمويل الاستثمارات بما يحقق تساوي اجل مورد التمويل مع طبيعة التوظيف. وهي تختلف تماما عن اذونات الخزينة التي وجهت اساسا لتمويل العجز التجاري في الموازنة والعجز في التحويلات التي يعتبرها الخبراء عبئا على الموازنة، نظرا الى ارتفاع فائدتها وقصر أجلها، الامر الذي ترتبت عليه زيادة الدين الداخلي على الحكومة الذي بلغ نحو ١٢٥ مليار جنيه حاليا بينها اعباء التزامات اذونات الخزانة التي تصل الفائدة عليها الى ١١.٥ في المائة. وكانت الحكومة المصرية اعتمدت اصدار اذونات الخزينة مطلع عام ١٩٩١ في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي، على ان يتم تمويلها من فائض السيولة لدى الافراد والمصارف والشركات لسد العجز في الموازنة العامة عن طريق مدخرات حقيقية عوض سده عن طريق طبع أوراق نقدية مما يؤدي في النهاية الى مزيد من التضخم وتفاقم العجز.

وبدا المصرف المركزي المصري اصدار اذونات لمدة ٩١ يوما بفائدة ١٨ الى ١٩ في المائة استمرت حتى ايلول/سبتمبر ١٩٩١ عندما استعيض عنها باذونات نصف سنوية. ثم تحولت الى سنوية في آذار/مارس ١٩٩٢، وتصدر الاذونات حالياً في شكل عطاءات أسبوعية للمصارف والشركات والافراد. وتستخدم حصيلتها في تمويل العجز المؤقت في الموازنة العامة من موارد حقيقية.

وتلقى السندات الطويلة الاجل المزمع طرحها ترحيباً لدى الاوساط المالية والاقتصادية في مصر كونها تساهم في انجاح برامج الاصلاح الاقتصادي لجهة تنشيط سوق المال والاستثمارات.

واعتبر محمد البربري نائب محافظ المصرف المركزي المصري ان سندات الخزينة الطويلة الاجل تعتبر أداة جيدة لتنشيط سوق المال خصوصا بورصة الاوراق المالية نظرا الى محدودية السندات فيها، بينما تشكل السندات الطويلة الأجل المزمع طرحها ما نسبته ٧٠ في المائة في حجم الاوراق المالية في الأسواق النشطة.

المانيا

الاستثمارات الالمانية في الخارج الى ارتفاع والاستثمارات الخارجية في المانيا الى تراجع

أشارت المعلومات والأرقام التي نشرتها وزارة الاقتصاد الالمانية الاتحادية في بون الى ان حجم الاستثمارات الحالية الالمانية في الخارج ازداد خلال النصف الاول من العام الحالي بصورة كبيرة، بينما تراجعت قيمة الاستثمارات الاجنبية في المانيا خلال هذه الفترة بشكل واضح.

فخلال الفترة الواقعة ما بين شهري كانون الثاني/يناير وأخر حزيران/يونيو ١٩٩٤ بلغت قيمة الاستثمارات الالمانية في الخارج حوالى ١٣.٥ مليار مارك، أي بزيادة نحو ٥ مليارات مارك عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام ١٩٩٣ الماضي (حوالى ٨.٥ مليار مارك). اما الاستثمارات الأجنبية في المانيا فقد تراجعت خلال تلك الفترة من عام ١٩٩٣ من ٣.٩ مليار مارك الى ٢.٣ مليار مارك.

وقد توزعت الاستثمارات الالمانية خلال النصف الاول من عام ١٩٩٤ على كل من اوروبا وآسيا وافريقيا واميركا. فقد بلغت قيمة هذه الاستثمارات في القارة الاوروبية حوالى ١٠.٧ مليار مارك بينها نحو ٨ مليارات مارك في دول الاتحاد الاوروبي الاثنتي عشرة.

اما في اميركا فقد بلغت قيمة الاستثمارات نحو ٢.١ مليار مارك، بينها ١.٥ مليار مارك في اميركا الشمالية. وبينما وصلت قيمة الاستثمارات الالمانية في القارة الآسيوية الى حوالى ٥٤٠ مليون مارك، فانها لم تتجاوز في افريقيا اكثر من ٩١ مليون مارك وفي استراليا ٦٠ مليون مارك.

وأبرز الدول التي تركزت الاستثمارات الالمانية فيها هي: بريطانيا (٢.٨ مليار مارك) واسبانيا (٢.٦ مليار مارك) والولايات المتحدة (١.٥ مليار مارك) وفرنسا (٩٠٠ مليون مارك) الى جانب ايرلندا ولوكسمبورغ وهولندا.

وانصبت الاستثمارات الالمانية، بصورة رئيسية، على عدة ميادين وقطاعات مفيدة وأبرزها قطاع انتاج السيارات وقطع غيارها، وفروع البنوك والمؤسسات المصرفية، والصناعات الكيميائية وقطاع المساكن والعقارات، الى جانب قطاع التأمين والثروات الباطنية.

أما أهم الاستثمارات الأجنبية في المانيا فقد تدفقت من دول الاتحاد الاوروبي (حوالى ١.٦ مليار مارك) ، ومن الولايات المتحدة (٥٦٠ مليون مارك) ومن دول القارة الآسيوية (١٤٠ مليون مارك) ، وتركزت على قطاع الشركات والمؤسسات الانتاجية والتجارة العامة والمصارف والخدمات وقطاع المنتوجات الغذائية.

وتركزت هذه الاستثمارات المالية الاجنبية في المانيا على ولايات المانية معينة وخاصة ولاية بافاريا في جنوب المانيا وولاية شمال الراين وستفاليا، ثم ولاية سكسونيا السفلى وولاية هسن. اما في الشطر الشرقي من المانيا الموحدة فقد تركزت هذه الاستثمارات بشكل خاص في ولايتي سكسونيا ومكلنبورغ.

هذا وازدادت صادرات المانيا الى الدول العربية في النصف الاول من العام الحالي بنسبة ١٧.٧ في المائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، حيث ازدادت قيمتها من حوالى ٧.٥٣ مليار مارك الى حوالى ٨.٨٧ مليار مارك (٥.٥ مليار دولار) مما أدى الى ارتفاع حصتها من مجموع الصادرات الالمانية من ٢.٥ في المائة الى ٢.٧ في المائة.

لكن الصادرات العربية الى المانيا تراجعت خلال الشهور الستة الاولى من العام الحالي بنسبة كبيرة بلغت ١٥.٥ في المائة عما كانت عليه في النصف الاول من العام الماضي من نحو ٨.٥ مليار مارك الى حوالى ٤.٩ مليار مارك (٣ مليارات دولار) بحيث لم تتجاوز نسبة هذه الصادرات العربية الى المانيا اكثر من ١.٧ في المائة من مجموع الواردات الالمانية من الخارج.

وتفيد الاحصائيات الرسمية الالمانية حول المبادلات التجارية خلال النصف الاول من العام الحالي، الى ان قيمة الصادرات الالمانية خلال هذه الفترة بلغت حوالى ٣٠٠ مليار مارك بينما بلغت قيمة وارداتها حوالى ٢٨٩ مليار مارك.

واضافت ان المانيا استوردت خلال النصف الاول من العام الحالي حوالى ٥٣ مليون طن من النفط بلغت قيمتها نحو ١٠ مليارات مارك بينها واردات نفط قيمتها نحو ٣ مليارات مارك الماني (حوالى ١.٨ مليار دولار) من الدول العربية. ولكن تراجعت وارداتها من النفط العربي خلال هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٣ بنسبة ٧.٧ في المائة من حيث الكمية وبنسبة ٢٠ في المائة من حيث القيمة.

واحتلت السعودية المرتبة الاولى في قائمة الشركاء التجاريين العرب لالمانيا في النصف الاول من العام الحالي، ففي الفترة نفسها من العام الماضي ١٩٩٣ صدرت السعودية الى المانيا بما قيمته ٩١٠ ملايين مارك. لكن في النصف الاول من العام الحالي تراجعت صادراتها بنحو ٦.٨ في المائة الى ٨٩٨ مليون مارك.

وشكلت صادرات النفط السعودي حوالى ٨٣ في المائة الى المانيا في النصف الاول من العام الحالي، حيث بلغت كميات النفط السعودي المصدر الى المانيا خلال هذه الفترة حوالى ٣.٩ مليون طن بلغت قيمتها نحو ٧٠٠ مليون مارك.

وازدادت الصادرات الالمانية الى السعودية في العام المنتهي في منتصف ١٩٩٤ بنسبة ٢٢ في المائة من ١.٧١ مليار مارك الى حوالى ٢٧ مليار مارك، مما أدى الى ارتفاع فائض الميزان التجاري لصالح المانيا من ٨٠٠ مليون مارك الى حوالى ١.٢٥ مليار مارك.


هيلموت كول

واحتلت ليبيا المرتبة الثانية بين شركاء المانيا التجاريين في العالم العربي، على الرغم من تراجع المبادلات التجارية بين الدولتين خلال العام نفسه. وتراجعت الصادرات الليبية الى المانيا خلال هذه الفترة بنسبة ١٧ في المائة من ١.٤٥ مليار مارك الى ١.٢ مليار مارك بعد تراجع صادرات النفط الليبي الى المانيا من ٦.٢ مليون طن (قيمتها ١.٤٢ مليار مارك) الى ٥.٩ مليون طن (قيمتها ١.٢ مليار مارك).

وكانت الجزائر هي الشريك العربي الثالث لالمانيا خلال النصف الاول من عام ١٩٩٣، ولكن تراجعت صادراتها الى المانيا في النصف الاول من العام الحالي بنسبة ٣٥ في المائة من ١.٢ مليار مارك الى ٧٨٠ مليون مارك بعد تراجع كميات النفط الجزائري المصدرة الى المانيا من ٤.١ مليون طن الى ٣.٤ مليون طن . ولكن الصادرات الالمانية الى الجزائر ازدادت خلال الفترة نفسها بنسبة ٥٥ في المائة وذلك من ٢٦٠ مليون مارك الى نحو ٤٠٠ مليون مارك.

وازدادت قيمة الصادرات المصرية الى المانيا خلال الفترة نفسها بنسبة ١٦ في المائة من ١٢١ مليون مارك الى ٢٩٧ مليون مارك بينما ارتفعت الصادرات الالمانية الى مصر بنسبة ٢ في المائة فقط الى ١٠٢٠ مليون مارك.

وتراجعت قيمة صادرات الامارات في الفترة نفسها بنسبة ١٠ في المائة من ١٢٥ مليون مارك الى ١١٣ مليون مارك ، بينما ازدادت قيمة الصادرات الالمانية اليها بنسبة ٢١ في المائة من ١.١١ مليار مارك الى ١.٣٥ مليار مارك.

وحافظت الصادرات المغربية الى المانيا على قيمتها في العام المنتهي في منتصف ١٩٩٤ خلال فترة نصف عام وبلغت نحو ٤٧٠ مليون مارك ، ولكن الصادرات الالمانية الى المغرب ازدادت بنسبة ٢٤ في المائة من ٥٠٤ ملايين مارك الى ٦٢٥ مليون مارك.

اما تونس فقد زادت صادراتها الى المانيا خلال هذه الفترة بنسبة ٨.٥ في المائة من ٥٩١ مليون مارك الى ٦٤١ مليون مارك بينما تراجعت الصادرات الالمانية اليها بنسبة ٣ في المائة من ٦٦٣ مليون مارك الى ٦٤٧ مليون مارك.

وقد سجلت الصادرات السورية لالمانيا خلال الفترة نفسها تراجعاً كبيراً بلغ حوالى ٣٨ في المائة من ٥٩٣ مليون مارك الى ٣٧٠ مليون مارك، بسبب تراجع مبيعات النفط السوري الى المانيا من ٢.٦ مليون طن (قيمتها ٩٢ مليون مارك) الى ١.٨ مليون طن (قيمتها ٨٦ مليون مارك).

وبينما زادت مصر والكويت ولبنان وموريتانيا وعمان والصومال وتونس صادراتها الى المانيا خلال النصف الاول من العام الحالي بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، تراجعت صادرات الجزائر والبحرين والعراق وقطر وليبيا والسعودية وسوريا الى المانيا خلال الفترة نفسها.

اما الدول العربية التي ازدادت وارداتها من المانيا في الفترة نفسها فهي الجزائر والاردن ولبنان والمغرب وموريتانيا وعمان والسعودية والسودان وسوريا والامارات.

ومن اللافت ان قيمة الفائض في الميزان التجاري الالماني العربي لصالح المانيا في النصف الاول من العام الحالي ارتفع الى الضعف تقريبا بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٣ من ١.٧٤ مليار مارك الى ٣.٩٥ مليار مارك.

طيران

«ايرباص» تتوجه الى آسيا

قال جان بيرسون المدير التنفيذي لمجموعة «اير باص اندستريز» الاوروبية لصناعة الطائرات ، ان المجموعة تأمل برفع حصتها في السوق العالمية للطائرات التجارية الى ٥٠ في المائة في العام المقبل من ٣٠ في المائة حالياً.

وقال أمام مسؤولين في صناعة الطيران العالمية ان حركة النقل الجوي ستتضاعف من الآن وحتى أوائل القرن المقبل مع احتياج شركات الطيران في العالم الى نحو ١٣ ألف طائرة جديدة تقدر قيمتها بنحو ٧٠٠ مليار دولار.

واضاف، ان منطقة آسيا والمحيط الهادئ ستأتي في مقدمة النمو المتوقع في حركة النقل الجوي بزيادة تبلغ ٨.٥ في المائة سنوياً مقارنة مع زيادة بنحو ٤.٥ في المائة في اوروبا و٥.٥ في المائة في أميركا الشمالية.

وقال:

«امكانات سوق آسيا والمحيط الهادئ في العشرين عاماً المقبلة تصل الى نحو ٣٠٠٠ طائرة منها ١٨٠٠ طائرة من الطائرات ذات الهياكل العريضة من النوع الذي ننتجه ونشغله الآن أو نعتزم انتاجه».

كمبوديا

أسرع البلدان نمواً في العالم

أعلنت مسؤولة كبيرة في البنك المركزي الكمبودي ، انه من المتوقع ان يحقق اقتصاد كمبوديا نمواً بنسبة ٧.٥ في المائة هذا العام وبنسبة تبلغ نحو ٨ في المائة خلال السنوات الثلاث التالية.

وتوقعت تيولونغ ساومورا، نائبة محافظ البنك المركزي، ان ينخفض معدل التضخم السنوي ليصل الى اقل من ٥ في المائة خلال السنوات الثلاث المقبلة بعد ان كان لا يقل كثيرا عن ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٤.

وسيضع هذا كمبوديا في مصاف الدول المجاورة في أسرع منطقة تحقق نمواً اقتصادياً في العالم.

وظل سعر الصرف مستقراً وان كان قد انخفض بنسبة طفيفة في القيمة في مواجهة الدولار ليصل الى نحو ٢٧٠٠ ريال في مقابل سعر كان يتراوح بين ٢٥٢٠ و٢٥٩٦ ريالا للدولار خلال الاشهر الستة الاولى من العام الحالي.

ونوه المراقبون الى ان سعر الصرف قد وصل الى أدنى معدل له، حيث بلغ نحو خمسة آلاف ريال في مواجهة الدولار أوائل عام ١٩٩٣.

وأعربت تيولونغ في حديثها عن تفاؤلها ازاء الاقتصاد بوجه عام.

واضافت ان فصل زوجها سام رينسي الذي كان يشغل منصب وزير المالية من منصبه لن يؤثر على السياسة الاقتصادية.

بريطانيا

استبعاد رفع الفائدة للمحافظة على الانتعاش

ألمحت وزارة الخزانة البريطانية الى انها لن ترفع الفائدة قريباً في أعقاب تصريحات لبنك انكلترا فهم منها ان الحكومة قد تلجأ الى رفع الفائدة. وقال كينيث كلارك وزير المال ، ان ضمان عدم عودة التضخم الى الارتفاع مسألة مهمة، لكن الأولوية القصوى هي ضمان استمرار الانتعاش الاقتصادي الحالي. وقال كلارك لراديو هيئة الاذاعة البريطانية ، انه يرغب في ضمان استمرار الانتعاش لفترة تكفي لأن تصبح الوظائف اكثر أماناً ولتوفير قدر أكبر من الرفاهية واستمرار ربحية الشركات.

وقال: يجب ان يكون هدف السياسة الاقتصادية مزيداً من الرفاهية ومزيداً من الوظائف، الأولوية القصوى هي ضمان ان الانتعاش سيستمر هذه المرة. واضاف: ان المهمة الأساسية هي الحفاظ على انتعاش قوي وضمان عدم ظهور التضخم كمشكلة.

وكان بنك انكلترا قد أشار الى ان سعر الفائدة يجب ان يرتفع اذا كانت الحكومة ستحقق هدفها الموضوع بشأن خفض معدل التضخم، وجاء هذا التحذير بعد شهرين فقط من زيادة الفائدة البريطانية من ٥.٢٥ الى ٥.٧٥٪ ، وجاء تحذير بنك انكلترا رغماً عن توقعه ان معدل التضخم في بريطانيا سيستمر في حدود ٢٥٪ حتى منتصف العام ١٩٨٦.

ويتخوف محللون واصحاب صناعات من ان تؤدي أية زيادة في سعر الفائدة الى تخريب الانتعاش البطيء الذي شهدته البلاد هذا العام. وفي هذا الصعيد ذكرت دراسة أجرتها مؤسسة «توش روس» للمحاسبين انه حدثت زيادة حادة في عدد الشركات التي أعلنت عن افلاسها وطلبت الحراسة القضائية في المملكة المتحدة في شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي. لكن محللين يقولون ان ذلك يمثل مجرد تطور سلبي في اتجاه عام نحو الانتعاش وليس انتكاسة خطيرة. واظهرت الدراسة ان أوامر الحراسة القضائية ارتفعت الى ١٨٤ خلال تشرين الاول/اكتوبر من ١٣٢ في ايلول/سبتمبر. لكن هذا الرقم يقل بكثير عن ٢٤٠ حالة تعيين حراسة قضائية في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٩٣.

وقال رالف بريس المسؤول في قسم الشركات بالمؤسسة: «يمكنني ان أخلص بأمان الى ان الانتعاش الاقتصادي في تشرين الاول/اكتوبر لم يخرج عن مساره وانما دخل مساراً جانبياً بصفة مؤقتة». وقال بريس، ان هذه الزيادة موسمية ونجمت الى حد بعيد عن انتهاء فترة الهدوء التي تسود فصل الصيف. وتزيد أوامر الحراسة القضائية في شهر تشرين الاول/اكتوبر في كل عام منذ عام ١٩٨٩، واضاف: ورغم ذلك يجب الا تكون سبب قلق لا مبرر له.

أسواق الذهب في حيرة من أمرها والعالم العربي استهلك ٤٣٨ طناً عام ١٩٩٣

انخفض الطلب على الذهب في منطقة الخليج العربي وفي الدول الصناعية في الربع الثالث من العام الحالي فيما انتعشت أسواقه في الدول النامية بمستويات عالية.

وقال رودجر ميرفي مدير مكتب مجلس الذهب العالمي في لندن، ان النصف الاول من العام شهد تماسك نمو الطلب على الذهب حول العالم خاصة في أسواق آسيا الكبيرة. وتوقع في حالة استمرار النمو في الربع الاخير ان يرتفع استهلاك الذهب العالمي في العام الحالي الى المستوى القياسي المحقق في عام ١٩٩٢.

وقال ان الطلب في السعودية هبط بشدة في الربع الثالث من العام الحالي الى ٣٨ طناً من ٥٥ طناً في الربع السابق و٦٣ طناً في الربع الثالث من العام الماضي. كما هبط الطلب في دبي بشدة ايضا الى ٥ أطنان أي الى أقل من نصف مستوى الربع السابق وما يعادل تقريبا نفس رقم الربع الثالث من العام الماضي. وفي تركيا ما زال الطلب رغم ارتفاعه في الربع الثالث من العام الحالي ضعيفاً بسبب سياسة الحكومة التقشفية. ووقف رقم الربع الثالث من العام الحالي فيها على ٢٨ طناً اي ما يقل عن نصف مستوى نفس الربع من العام الماضي.

لكن قال التقرير، ان الطلب على الذهب في منطقة الخليج في الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي ارتفع بنسبة طفيفة الى ٢٧٥ طناً. وعزى الارتفاع الى انتعاش اعادة تصدير الذهب من دبي الى الهند.

وقدر المجلس الطلب في الدول النامية في الربع الثالث من العام بنحو ٣٦٤ طناً وهو أعلى مستوى فصلي منذ بداية العام الماضي. وقال ان الطلب على الذهب في الهند في الربع الثالث ارتفع بنحو ٢٢ في المائة الى ٨٨ طناً عن نفس الربع من العام الماضي، فيما قفز الطلب في الصين بنحو ١٣٢ في المائة الى ٥٨ طناً وفي معظم دول جنوب شرق آسيا الاخرى انتعش الطلب بنحو ٢٦ في المائة الى ٩٥ طناً.

وقال ان الطلب في الدول الصناعية هبط في الربع الثالث من العام الحالي بنحو ٤ في المائة الى ٢٢٩ طناً. لكنه قال ان الطلب في سوق المجوهرات في الولايات المتحدة ارتفع بنحو ٤ في المائة وانه هناك علامات على «توسع» انتعاش أسواق اليابان وغرب اوروبا. واضاف ان الطلب على الذهب بقصد الاستثمار (في السبائك والعملات) انكمش في الدول الصناعية باستثناء اليابان والتي انتعشت سوقها بسبب قوة سعر صرف الين أمام الدولار.

وقدر المجلس احتياطات الذهب لدى البنوك المركزية حول العالم بنحو ٩٠٩,٤ مليون اونصة في أواخر اب/اغسطس الماضي، من بينها ٧٦٨ مليون اونصة في بنوك الدول الصناعية.

والمعروف ان مجلس الذهب العالمي لا يصدر تقديرات عن اجمالي الطلب العالمي، بسبب عدم تمكنه من رصد نحو ربع الطلب العالمي المتداول في افريقيا وشرق اوروبا وبعض دول الشرق الاوسط.

هذا وبلغت قيمة مبيعات الذهب في العالم العربي خلال عام ١٩٩٣ نحو ٤٣٨.٣ طن وكانت أبرز الاسواق في المنطقة السعودية ودبي.

واكد بدرو برتران مدير المكتب الاقليمي لمجلس الذهب العالمي في الشرق الاوسط وشبه القارة الهندية، ومقره دبي، ان سوق الذهب في العالم العربي كانت اكبر من السوقين الاميركية والأوروبية مجتمعتين.

وقال برتران، ان حصة السعودية من تجارة الذهب في العالم العربي عام ١٩٩٣ بلغت ٢٣٨ طناً والامارات ٣٣.٥ طن ومصر ٦٠ طناً والكويت ٣٣ طناً والبحرين ٩.٣ طن وقطر ٢.٥ طن وسوريا ٣٠ طناً ولبنان ٢٠ طناً والاردن ١٢ طناً.

واضاف، ان نسبة المشترين للذهب في السعوية بلغت ٩٠ في المائة من السكان وفي المارات ٧٤ في المائة. واشتروا في السعودية ٤٠.٩ مليون قطعة قيمتها ١٠.٢٦ مليار دولار وفي الامارات ٣.٣ مليون قطعة قيمتها ١.٠٥ مليار دولار، ليصل معدل الانفاق للفرد في السعودية الى ١٥١١ دولارا وفي الامارات الى ١٦٧٣ دولاراً سنويا.

واوضح ان ٥٤ في المائة من هذه المشتريات في دولة الامارات كانت مصوغات ذهبية فقط وان نسبة من المشترين بلغت ٨٥ في المائة تفضل الذهب عالي القيراط (٥٤ و ٢٢ و٢١).

ومن جهة ثانية ذكرت احصائية اصدرتها غرفة تجارة وصناعة دبي ان واردات وصادرات واعادة التصدير للمصوغات الذهبية في دبي سجلت خلال الربع الاول من السنة الجارية انخفاضا بلغت نسبته ٧.٢ في المائة من ناحية القيمة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٣.

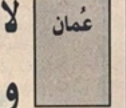
كما سجلت صادرات دبي من المصوغات الذهبية ارتفاعا حادا بلغت نسبته ٤٨.٢ في المائة من ناحية القيمة ونسبة ١٥.٩ في المائة في اعادة التصدير خلال الفترة قيد المقارنة.

وجاء في الاحصائية ان واردات دبي من الفضة في اذار/مارس الماضي بلغت ١٦٦ كيلوغراما في مقابل ١٣٢ كيلوغراما في اذار/مارس عام ١٩٩٣.

فيما بلغت وارداتها من الفضة خلال الربع الاول من السنة الجارية ٩٢٤ كيلوغراما في مقابل ٦٧٧ كيلوغراما في الفترة نفسها من العام الماضي وذلك بارتفاع نسبته ٢٩.١ في المائة.

على صعيد آخر تلقت المؤسسات الاستثمارية الدولية طلبا لتقديم ٧٥ مليون دولار لتسهيل تنفيذ عملية دمج اربع شركات صغيرة ناشطة في مجال الذهب في شمال اميركا لتؤلف معا شركة متوسطة مساهمة تدعى «اطلس غولد كوربوريشن» مدرجة في بورصتي نيويورك وتورنتو، وناشطة في مجال انتاج الذهب.

ومن المحتمل ان تنتج مجموعة «اطلس» الجديدة بحلول العام المقبل اكثر من ٣٠٠ الف اونصة في العام الواحد حسب ما قال اخيرا ستيف مانزر رئيس المجموعة المسؤول المالي الاعلى فيها، واذا حصل هذا تصبح المجموعة مؤهلة لتشارك في مؤشر مناجم الذهب الجديد الذي تنشره صحيفة الـ «فايننشال تايمز» البريطانية.



وكان مانزر وزميلان من زملائه هما ديفيد بيركنشو، الذي يرأس مجلس ادارة المجموعة حاليا، ومايكل غروس، المسؤول الاعلى عن التشغيل في المجموعة، انضموا الى المجموعة في ايلول/سبتمبر الماضي عندما كانت قاب قوسين او ادنى من الافلاس.

وكانوا في السابق يعملون في المجموعة الكندية «رويال اوك ماينز» التي تصبح حاليا بسرعة منتجا ذا اهمية للذهب تحت ادارة «بيغي ويت» وارشادها، اي رئيسة المجموعة.

ويتوقع الثلاثة ان يتمكنوا من تجميع ٧٥ مليون دولار على ان يأتي نصف المبلغ من المستثمرين الاميركيين وان يأتي الباقي من مؤسسات كندية وبريطانية.

وسيستخدم المال هذا بغية تحقيق غرضين اولهما شراء ٣٧.٢ في المائة من اسهم شركة «غرينجز» الكندية الناشطة في مجال انتاج المعادن الثمينة، لقاء ٥٠.٧ مليون دولار كندي (٣٦.٤ مليون دولار اميركي)، وذلك من مؤسسة «ام. اي. ام» الاسترالية، وثانيهما امتلاك حوالى ٢٠ في المائة من اسهم شركة «داكوتا ماينينغ» التي تتخذ من مدينة «دنفر» الاميركية مقرا لها وكانت تعرف في السابق باسم «ميننغن غولد» لقاء مبلغ يتراوح بين ١٥.٢ و١٨.٤ مليون دولار اميركي.

ويأمل المسؤولون في شركة «اطلس» بعد ذلك في استخدام الاسهم لشراء ما تبقى من شركتي «غرينجز» و«داكوتا» والنصف الباقي من شركة «هايكروفت ريسورسز» التي تملك شركة «غرينجز» خمسين في المائة من أسهمها، وذلك قبل نهاية العام الجاري.

وقال مانز في احتفال جرى في لندن اخيرا، ان المجموعة المندمجة ستبدأ نشاطها ولديها ٨٦ مليون دولار من السيولة تحصل عليها في المقام الاول من بيع شركة «غرينجز» لمنجم «تراوت ليك» الى شركة «هدسون باي» التابعة لشركة «مينوركو» ومن رأسمال عامل آخر يصل الى مليوني دولار، ومن دين طويل الاجل وصل الى حوالى مليوني دولار، ومن شأن استخدام شهادات اكتتاب خاصة بمجموعتي «اطلس» و«داكوتا» ان يعود بمقدار ١٨ مليون دولار اضافي.

وستنتج المجموعة المندمجة بين ٢٠٠ و٣٠٠ الف اونصة في العام وستكون تكلفة الاونصة الواحدة بين ٢٦٠ و٢٧٠ دولاراً (وستكون تكلفة الاونصة الاجمالية ٢٩٦ دولاراً)، اما احتياط المجموعة فسيكون ٢.٤ مليون اونصة.

الى هذا يضيف كنيث غودينغ ان اسعار الذهب شهدت تراجعاً حاداً في لندن ونيويورك اخيراً.

ويقول المتعاملون ان الصناديق الاستثمارية الاميركية كانت السبب في بدء تراجع اسعار الذهب لانها باعت كميات منه في بورصة السلع في نيويورك بعدما اصيبت بخيبة لأن الذهب لم يستجب لضعف الدولار على النحو المنتظر، اي لم يسجل سعره ارتفاعاً حاداً.

وقال اندي سميث، المحلل لدى مصرف «يونيون بنك اوف سويتزرلاند» السويسري، ان الصناديق الاستثمارية اشترت ذهباً مراهنة على ان اسعار الذهب سترتفع. لكن من جهة اخرى بدا بعض المنتجين معتقدا ان اسعار الذهب وصلت الى اعلى ما يمكن ان تصل اليه.

ومن الممكن ايضا ان الصناديق الاستثمارية كانت تسعى الى الحصول على أرباح عن الربع الثاني في اسواق السلع الصغيرة والمرنة لتعويض خسائرها في الربع الاول من التعامل بالسندات والعملات.

ويقول سميث: «من الجلي ان أسواق الذهب الآن في منعطف، لكن الاتجاه الذي ستسير فيه هذه الاسواق بعد المنعطف ليس واضحا».

عُمان

لا تطبيق لتوصيات البنك الدولي ولا تخفيض للريال مقابل الدولار

قال محمد بن موسى اليوسف وزير الدولة للتنمية في سلطنة عمان، ان بلاده استطاعت في الاعوام الـ ٢٤ الماضية تحقيق بعض اعلى المعدلات العالمية لنمو الناتج المحلي ولمتوسط دخل الفرد ولرفع متوسط العمر وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للمواطنين بالمقارنة مع ما كان سائدا قبل عام ١٩٧٠.

وقال في حديث صحافي تزامن مع العيد الوطني الرابع والعشرين لبلاده: ان سلطنة عمان غير ملزمة بتنفيذ توصيات البنك الدولي لأن العلاقة بينهما علاقة شراكة متكافئة وليست علاقة مقرض مع مقترض يستطيع فرض شروطه.

واكد اليوسف ان السلطنة لن تخفض قيمة الريال العماني كما لمح تقرير البنك الدولي، لكنها ستواصل خفض الانفاق العام حتى تصل الى موازنة من دون عجز مع بدء تطبيق الخطة الخمسية المقبلة التي تبدأ سنة ١٩٩٦، وهنا بعض ما جاء في الحديث:

● **نصح البنك الدولي عُمان في تقريره باجراء خفض جوهري في الانفاق العام خصوصا في مجال الانفاق الدفاعي، هل ستستجيبون لهذه النصيحة؟**

– التقرير الذي أعده البنك الدولي تم بناء على طلب من حكومة السلطنة، والمعلومات التي اوردها هي المعلومات الرسمية التي تنشر باستمرار.

ومعلوم ان عُمان ربما كانت الدولة النامية الوحيدة التي تصدر تقاريرها في شكل يتيح الاطلاع على النمو الاقتصادي والاجتماعي والوضع المالي اولا بأول. والموازنة العامة تنشر سنويا في كانون الثاني/يناير. وهناك الكتاب الاحصائي السنوي الذي ينشر بانتظام ويضم بيانات كاملة عن كل القطاعات، وهناك كذلك النشرة الشهرية التي تصدرها وزارة التنمية التي تشتمل معلومات عن الأسعار والواردات والناتج المحلي.

وفي شأن تقرير البنك الدولي الذي اشار الى ضرورة خفض العجز في الموازنة العمانية من خلال خفض الانفاق العام، نؤكد اننا في السلطنة بدأنا فعلا منذ فترة، وليس بعد صدور تقرير البنك الدولي، في تنفيذ اجراءات تتناول تقليص العجز منذ عام ١٩٩٣.

وتم العام الماضي خفض الموازنة، كما جرى ايضا في موازنة السنة الجارية، وكان العجز عام ١٩٩٣ نحو ٧ في المائة من الناتج المحلي، وانخفض العجز سنة ١٩٩٤ الى اربعة في المائة فقط.

وهناك قرار سياسي اتخذته اعلى سلطة في البلاد بأن تكون الخطة الخمسية المقبلة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) متوازنة تماما ولا يعتمد فيها على اي عجز لتغطية الانفاق العام، اي انها ستكون خالية من العجز.

● **في اطار علاقة البنك الدولي بالحكومة العمانية ما الذي سيؤخذ من النصائح؟**

– العلاقة بين البنك الدولي وعُمان ليس علاقة مقرض ومقترض انما علاقة «شراكة من اجل التنمية».

ووقع البنك الدولي مع عُمان اتفاقا للتعاون الفني تستخدم هذه العلاقة كنموذج يحتذى للعلاقة التي يريد اقامتها مع الدول الاخرى ويسعى الى تعميمها.

ولأنها علاقة شراكة من اجل التنمية متكافئة وليست علاقة مقرض بمقترض، ولأن لدى البنك الدولي توصيات عامة متشابهة لكل الدول، نرى انه من غير الضروري ان تكون كل توصياته او نصائحه لعُمان مقبولة او يتم الأخذ بها. ونحن في عُمان في موقف نقبل فيه ما نريد ونرفض ما لا نريد. ولدينا القدرة على ادارة اقتصادنا. ولا نحتاج الى البنك الدولي لادارة اقتصادنا.

لقد دعونا البنك الدولي للقيام بدراسة وتقديم المشورة الينا في شأن الاستراتيجيات المستقبلية التي نتبناها من اجل تنويع الاقتصاد الوطني وتحويل الاقتصاد العُماني الى اقتصاد حيوي متوازن يعتمد في صورة اقل على الانفاق الحكومي.

وحتى معدل العجز الموجود لدينا (٧ في المائة من الناتج المحلي عام ١٩٩٣) فهو اقل من المعدلات الدولية السائدة، لكننا على الرغم من ذلك لا نقبله في عُمان، وبدأنا الاجراءات لخفضه الى ٤ في المائة.

● **من الامور التي أشار اليها تقرير البنك الدولي كعنصر لا بد أن يلحقه خفض مسألة سعر العملة العُمانية (الريال يساوي ٢.٦ دولار)، هل لدى الحكومة العمانية نية للأخذ بهذه النصيحة وخفض قيمة الريال العُماني ازاء الدولار والعملات الأخرى؟**

– اشار تقرير البنك الدولي الى ان قيمة العملة العمانية ربما كانت «مرتفعة» لكن تقديرنا يختلف لأن الريال مرتبط بالدولار لسبب بديهي هو ان اسعار النفط وايراداته تقوم كلها بالدولار، لكن الدولار انخفض بنسبة ٣٥ في المائة في الاعوام الاخيرة وبالتالي فان قيمة الريال العماني ازاء شركائها التجاريين، اي الدول التي تستورد منها السلع والمعدات، انخفض تلقائيا بنسبة ٣٥ في المائة. وبالتالي لم نقتنع باقتراح البنك الدولي ولا توجد هناك اي نية لخفض قيمة الريال العُماني.

امدادات «اوبيك» ارتفعت وعودة العراق مستبعدة والسقف على حاله

المستقلون استأثروا بحصة الأسد من زيادة الانتاج

■ قفز الانتاج العالمي من النفط باكثر من مليون برميل يومياً خلال تشرين الاول /اكتوبر الماضي بالمقارنة مع الشهر السابق.

وقدرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري عن سوق النفط العالمية، ان معظم الزيادة في الانتاج سجلت خارج دول «اوبيك»، حيث بلغت الزيادة في انتاج المنتجين المستقلين نحو ٨٦٠ الف برميل يوميا عما كان عليه في ايلول/سبتمبر ، وهو ما يعادل ٨١٪ من اجمالي الزيادة في الانتاج العالمي خلال الفترة نفسها والمقدرة بنحو ١.٠٦ مليون برميل يومياً.

وقالت وكالة الطاقة الدولية، ان اجمالي الامدادات العالمية ارتفع في هذا الشهر الى ٦٩.٤٥ مليون برميل (مقابل ٦٨.٣٩ مليون برميل يوميا في الشهر السابق)، وقد نجمت تلك الزيادة كنتيجة لارتفاع امدادات المنتجين خارج «اوبيك» الى نحو ٤١.٨٤ مليون برميل يوميا من ٤٠.٩٨ مليون برميل في ايلول/سبتمبر ، بينما زاد انتاج «اوبيك» خلال الفترة نفسها الى ٢٥.٢١ مليون برميل يوميا من ٢٥.٠٥ مليون برميل.

وتوقعت الوكالة استمرار الاتجاه التصاعدي لانتاج الدول غير الاعضاء في «اوبيك» في العام المقبل. وفي هذا الاطار عدلت الوكالة تقديراتها لانتاج الدول غير الاعضاء في «اوبيك» في العام المقبل بزيادة قدرها ٠.٣ مليون برميل يوميا عما تضمنه تقريرها السابق، اذ تتوقع الآن ان يبلغ انتاج هذه الدول نحو ٤١.٦ مليون برميل يوميا في المتوسط طوال عام ١٩٩٥ بزيادة ٠.٥ مليون برميل يوميا عن المستويات المتوقعة لعام ١٩٩٤.

وخفضت الوكالة توقعاتها للطلب العالمي على النفط في الربع الاخير من عام ١٩٩٤ الى ٦٩.٧ مليون برميل يوميا عن تقديراتها في نهاية ايلول/سبتمبر.

ولم تعدل الوكالة توقعاتها للطلب العالمي على النفط في الربع الاول من عام ١٩٩٥، حيث ثبتتها عند ٧٠.٢ مليون برميل يوميا وهو مايزيد بنحو ٩٠٠ الف برميل عن الربع الاول من عام ١٩٩٤، وبنحو ٥٠٠ الف برميل عن الطلب في الربع الرابع من عام ١٩٩٤.

وتوقعت الوكالة ان يبلغ الطلب على نفط «اوبيك» وحده ٢٥.١ مليون برميل يوميا في الربع الاخير من ١٩٩٤ وان يبلغ ٢٥.٩ مليون برميل يوميا في الربع الاول من ١٩٩٥.

وقالت الوكالة ان مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زادت (استنادا الى تقديرات اولية) بمقدار ١.٢ مليون برميل يوميا في ايلول/سبتمبر في حين زادت المخزونات من مواد التقطير في مناطق المنظمة الثلاث.

وقالت ان مخزونات الدول غير الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استقرت في نهاية ايلول/سبتمبر عند ٢٨ مليون برميل يوميا وهو ما يزيد على مستوياتها في نهاية الشهر نفسه من العام الماضي.

وبالنسبة لانتاج «اوبيك» قالت وكالة الطاقة الدولية ان انتاج منظمة «اوبيك» من النفط قفز بنحو ١٦٠ الف برميل يوميا في تشرين الاول/اكتوبر الماضي ليصل الى ٢٥.٢١ مليون برميل يوميا من ٢٥.٠٥ مليون برميل يوميا في ايلول/سبتمبر ونحو ٢٤.٦٢ مليون برميل يوميا في آب/اغسطس.

وقالت الوكالة ان انتاج «اوبيك» تعزز بفعل عودة الانتاج النيجيري الى مستواه السابق لاضرابات عمال النفط ، اذ يعتقد ان انتاج نيجيريا تجاوز حاجز المليوني برميل يوميا في تشرين الاول/اكتوبر وهو أعلى مستوى له منذ شباط/فبراير.

وتوقعت الوكالة ان تستمر الزيادة في امدادات المنتجين المستقلين للنفط خلال بقية العام الحالي وفي العام المقبل. ورجحت ان يبلغ متوسط امدادات المستقلين (غير الاعضاء في اوبيك) في الربع الاخير من العام الحالي الى ٤٢.٢ مليون برميل يوميا قبل ان تنخفض قليلا الى ٤١.٨ مليون برميل يوميا في الربع الاول من العام المقبل.

ويرجع الجانب الاكبر من زيادة الانتاج في تشرين الاول/اكتوبر الماضي الى انتهاء عمليات صيانة في بحر الشمال وزيادة الانتاج من حقوله الجديدة، لكن الوكالة قالت ان زيادة انتاج الاسكا والحقول الجديدة في اميركا اللاتينية وآسيا ساعدت ايضا في زيادة الانتاج.

وقدرت الوكالة ارتفاع الانتاج البريطاني في تشرين الاول/اكتوبر الماضي الى ٢.٩٢ مليون برميل يوميا والانتاج النرويجي الى نحو ٢.٨٧ مليون برميل يومياً.

ومن المتوقع ان يصل انتاج اميركا اللاتينية الى ٦.١ مليون برميل يوميا ، ويتوقع ان يصل انتاج كولومبيا الى ٦٢٠ الف برميل يوميا في العام المقبل بزيادة ١٤٥ الف برميل يوميا عما كان عليه في عام ١٩٩٤.

وقدرت الوكالة ارتفاع انتاج البرازيل الى ٦٦٠ الف برميل يوميا في تشرين الاول/اكتوبر من ٥٩٠ الف برميل في ايلول/سبتمبر، وتوقعت ان يبلغ متوسط الانتاج في الربع الرابع من العام ٧٢٥ الف برميل يوميا.

وتوقعت ارتفاع انتاج آسيا بواقع ١٢٠ الف برميل يوميا في الربع الرابع من العام الحالي وذلك مع نمو انتاج الصين والهند وماليزيا وفيتنام، ويتوقع ان يزداد انتاج الهند الى ٦٢٠ الف برميل يوميا في الربع الاخير من العام وان يرتفع بما يتراوح بين خمسة الاف وعشرة آلاف برميل يوميا كل ثلاثة اشهر في العام المقبل.

على صعيد آخر قالت مصادر خليجية من منظمة «اوبيك» ان أحداً في المنظمة لا يتوقع عودة النفط العراقي الى السوق العالمية في الاشهر الستة المقبلة.

وأفادت ، انه لا يوجد حتى الآن مايدل على ان النفط العراقي سيعود قريباً.

واضافت، ان «اوبيك» لا تناقش طبقا لقرارات سابقة موضوعا معينا الا بعد توافر معلومات مؤكدة عن عودة الانتاج العراقي بما في ذلك الكميات والتوقيت.

وذكرت المصادر نفسها انه نظرا الى ضعف اسعار النفط حاليا، ونظرا الى ان كل دول «اوبيك» بما في ذلك دول الخليج، ترى ان سعر النفط ضعيف ستعمل المنظمة في مؤتمرها المقبل على تمديد العمل بسقف الانتاج للمنظمة وهو ٢٥.٥٢ مليون برميل في اليوم لفترة ستة اشهر اخرى او اكثر.

ورأت المصادر ان أساسيات وضع العرض والطلب في السوق تشير الى ان الاسعار النفطية ستستمر على وضعها الحالي او قرب المستوى الحالي. واعتبرت ان التوقعات المختلفة السابقة على الطلب على نفط «اوبيك» كانت اكثر ايجابية من التوقعات الحالية من مصادر مختلفة بما في ذلك «وكالة الطاقة الدولية» نتيجة زيادة انتاج دول خارج «اوبيك» وبحر الشمال.

ورأت المصادر ان «هذا ربما لا ينعكس على الاسعار في شكل ايجابي لذا لن تتحسن الأسعار وستبقى في المستوى الحالي لكن هذا يعتمد ايضا على الطقس وكمية الاستهلاك في النصف الشمالي من الكرة الارضية والوضع الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا».



الأرقام بملايين البراميل يومياً، والانتاج من الابار طبقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية. وفي ما خص السعودية والكويت فان انتاجهما يشمل حصة كل منهما في المنطقة المحايدة.

الدولة	تشرين الاول/اكتوبر	ايلول/سبتمبر
السعودية	٨.٠٨	٨.١٠
ايران	٣.٦٤	٣.٦٥
العراق	٠,٥٣	٠.٥٣
الامارات	٢.١٤	٢.١٦
الكويت	٢.٠٨	٢.٠٥
قطر	٠.٣٦	٠.٤٢
نيجيريا	٢.٠٢	١.٨٥
ليبيا	١.٣٩	١.٣٧
الجزائر	٠.٧٥	٠.٧٥
الجابون	٠.٣٤	٠.٣٣
فنزويلا	٢.٥٠	٢.٤٩
اندونيسيا	١.٣٥	١.٣٥

من ناحية اخرى، قال الريو بارا، مستشار احمد زكي يماني، رئيس مركز دراسات الطاقة الدولية في لندن، ان انتاج العالم من النفط سيصل الى ٨٣ مليون برميل في اليوم بحلول السنة ٢٠٠٥ ، وان حصة دول «اوبيك» من هذا الانتاج ستصل الى ٤٠ مليون برميل أي نسبة ٤٨ في المائة.

وتحدث بارا في مؤتمر عُقد في مدينة دالاس الاميركية عن صناعة الغاز والنفط في القرن المقبل برعاية «مؤسسة اقتصاد الطاقة» الاميركية، ومما قال ان دول «اوبيك» ستسيطر على اكثر من ٨٠ في المائة من احتياطات العالم المعروفة من النفط الخام والغاز بحلول السنة ٢٠٠٥.

وتفترض هذه الارقام الخاصة بالانتاج العالمي من النفط سنة ٢٠٠٥ ، ان نسبة النمو الاقتصادي في العالم ستكون ثلاثة في المائة في السنوات العشر او الـ ١٢ المقبلة، وان نسبة النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية ستكون اكبر بكثير من ثلاثة في المائة، اي ربما وصلت الى خمسة او ستة في المائة. وسيزداد استهلاك الدول الصناعية على نحو حاد. وستستخدم عملية التصنيع في هذه الدول، لا سيما الموجودة في جنوب شرق آسيا واميركا اللاتينية منها، كميات كبيرة من النفط.

ومن المنتظر ان يتضاعف الطلب على النفط في هذه الدول على مدى السنوات الـ ١٢ المقبلة، على حد قول بارا. واشار الى ان على دول «اوبيك»، لكي تقوم بواجباتها على نحو مسؤول، ان تنظر في عدد من المسائل المهمة التي تتقدمها مسألة استقرار السوق والتعامل بالمشتقات المالية كالعقود الأجلة والمقايضات والخيارات.

وشكا بارا من ان التعامل بالمشتقات يؤثر سلباً على استتباب اسعار النفط، وقال، «كما ان اسواق النفط تنتظر من دول «اوبيك» تبني سياسة حكيمة بالنسبة الى العرض، يجب ان تنتظر دول «اوبيك» من الاسواق المالية ان تستخدم ضوابط اكثر احكاما وصرامة على التعامل بالمشتقات». اما التحدي الآخر الذي يواجه منتجي النفط فهو قيام الحكومات بفرض ضريبة على استهلاك النفط بحجج مختلفة تشمل حماية البيئة، وتزيد الدول الصناعية استخدامها بحجة الحفاظ على البيئة لكي تبرر زيادة الضرائب بالنسبة الى الناخبين. على حد قول بارا. ويحصل منتجو النفط هذه الايام على ١٥ دولاراً في المتوسط لقاء برميل واحد من المنتوجات في حين يدفع المستهلكون اكثر من ١٠٠ دولار لقاء هذا البرميل. وتصل نسبة الضريبة مما يدفعه المستهلكون الى نحو ثمانين في المائة.

وربما ازداد سعر البرميل الواحد من منتوجات النفط بالنسبة الى المستهلك ليصل الى ١٥٠ دولاراً بحلول نهاية العقد الجاري.

ومع تراجع اسعار النفط الخام بالنسبة الى مصادره، تواصل اسعار المنتوجات ارتفاعها بالنسبة الى المستهلك في عدد كبير من الدول الاوروبية (تعتبر الضرائب الاميركية متدنية نسبياً عن الضرائب الاوروبية)، وتزداد الضرائب ، وتتأثر مداخيل منتجي النفط على نحو سلبي، ويتأثر الطلب على النفط على النحو نفسه. ومن المحتمل ان تؤثر الفجوة، التي تزداد اتساعا بين اسعار النفط الخام واسعار مشتقاته، سلباً على التعاون بين المنتجين والمستهلكين.

ويشكل امن السوق مشكلة اخرى بالنسبة الى دول «اوبيك» وتنشأ كتل تجارية جديدة في العالم ، مما قد يؤثر سلباً في الانحياز الاقليمي في امدادات النفط وفي التوزع الجغرافي لاستهلاك النفط والتجارة به.

وذكر بارا ان مشكلة المقدرة على الانتاج تشكل تحديا آخر، فمنذ عشرة أعوام كانت دول «اوبيك» تنتج ٥٥ في المائة فقط مما كان بوسعها انتاجه.

وفي تقدير بارا ان دول «اوبيك» ستنتج السنة الجارية ٨٩ في المائة مما بوسعها انتاجه وستنتج السنة المقبلة ٩٢ في المائة (على افتراض ان العراق لن يبدأ تصدير نفطه).

وبحلول منتصف العقد المقبل سيصل ما يُطلب من دول «اوبيك» ان تنتجه، اضافة الى ما تنتجه عادة، الى ١٥ مليون برميل في اليوم، وبناء عليه ستحتاج هذه الدول الى استثمار ١٨٠ مليار دولار في غضون السنوات العشر المقبلة في قطاع الهيدروكربونات . ولكن فيما يتعين على الاطراف المعنية أن تستثمر في عمليات الاستخراج (وهي لا شك ستستثمر) تشكو الدول المنتجة كلها من ضيق مالي حاد.

روسيا أنبوب غاز لتسييل ديون الجمهوريات المستقلة

■ يبدو انه من غير المحتمل الآن حصول روسيا على ديونها من دول الكومنويلث المستقلة والتي قدرت في منتصف الشهر الماضي بنحو ١.٥ مليار دولار، ولكن مع ذلك اقترحت كازاخستان وتركمنستان واوزبكستان على روسيا مد خط لأنابيب الغاز عبر روسيا واوكرانيا يبلغ طوله ٧٢٥ كيلومترا من الكسندروف غاي (على الحدود بين روسيا وكازاخستان) الى نوفوبكسوف (اوكرانيا) لنقل نحو ١٨ مليار متر مكعب من الغاز سنويا . وتقدر تكلفة المشروع بحوالى ٦٠٠ مليار روبل ويتم انجازه في فترة عام ١٩٩٦.

وتعكف مؤسسة «غازبروم» الروسية الآن على دراسة المشروع الثلاثي المذكور الذي لا يمكن تنفيذه من دون مشاركة موسكو، علاوة على ذلك يأمل المبادرون في كسب دعم موسكو، اذ تشارك في دراسة المشروع ايضا الآن مؤسسة «تيشتروب بروفورستروي» ومؤسسة «زاروبيجنفط غاز ستروي» ، الروسيتان.

ويجذب مشروع خط انابيب الغاز الجديد اجتماع موسكو من جانب واحد فقط اذ تتسع امكانيات تصدير الغاز الى اوكرانيا، ومعنى ذلك ان «غازبروم» ستستطيع زيادة صادراتها من الغاز للحصول على النقد الاجنبي.

لكن هذا ربما لا يتحقق، لأن جمهوريات آسيا الوسطى لا تحب اوكرانيا الى تلك الدرجة بحيث توافق على ان تكون نهاية خط الانابيب هناك، بل انها تود مواصلته الى اوروبا. وقد يحدث وضع طريف جدا عندئذ، اذ ان روسيا تعمل على مد خط انابيب غاز جديد الى اوروبا عبر روسيا البيضاء وبولندا، بينما ستستخدم اوكرانيا خط الانابيب القديم لاغراضها الخاصة، بيد ان هذا الوضع لن يرضي موسكو في اغلب الظن ، علاوة على ان مؤسسة «غازبروم» لا تود ابداً ظهور منافسين جدد لها في اوروبا.

وذكرت صحيفة «كوميرسانت ديلي» ان روسيا تشارك في مشروع آخر في منطقة آسيا الوسطى اذ يقوم كونسرتيوم ، يضم شركات من كازاخستان وروسيا وعمان، بمد خط انابيب لتصدير نفط مكمن تنجيز في كازاخستان . كما يوجد ايضا مشروع خط انابيب الغاز الذي يمر في تركمنستان عبر ايران وتركيا بطاقة ١٢-١٥ مليار متر مكعب سنوياً لتصدير غاز تركمنستان.

وتتخذ روسيا موقف الانتظار من بعض هذه المشاريع، لكن دول آسيا الوسطى تريد الوصول الى اسواق النفط والغاز العالمية بمشاركة روسيا او بدونها، لأنها ايضا بحاجة الى العملات الصعبة. اما الآن فان المشروع الثلاثي المذكور ينطوي على امكانيات كبيرة للتكامل بين روسيا ودول آسيا الوسطى الثلاث.

وكانت تروكمنستان التي اصطدمت في العام الحالي بمشكلات تقييد صادراتها من الغاز الى اوروبا اضطرت الى تقليص استخراجه، وفي غضون الثمانية اشهر الاولى من العام الحالي استخرج ٢٦.٦ مليار متر مكعب من الغاز فقط اي بنسبة ٥٧ في المائة قياسا الى الفترة ذاتها من العام الماضي. وفي حالة تنفيذ المشروعين الجديدين بمشاركة عشق أباد فان الغاز التركماني سيحصل على الضوء الاخضر للمرور الى اوروبا.

اما اوزبكستان فانها على العكس تزيد من انتاج الغاز ولهذا فهي بحاجة الى اسواق اضافية. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير الى ايلول/سبتمبر استخرج في اوزبكستان ٣١.٣ مليار متر مكعب من الغاز. وفي حالة بقاء هذه الوتيرة فتحتل اوزبكستان المرتبة الثانية بعد روسيا في انتاج الغاز بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

اما كازاخستان فستحصل على فرصة جديدة لاستخدام اراضيها لعمليات الترانزيت ، علاوة على استثمار مكان الغاز المكثف في كاراتشا جنده.

المدن التجارية الكبرى في العالم: أولها هونغ كونغ وأغلاها طوكيو

■ في كثير من الأحيان، يحار رجال الأعمال الذين لهم عمليات على النطاق العالمي، في أي مدينة في العالم يقيمون عملياتهم أو في أي مدينة يقيمون هم وعوائلهم. فلكل مدينة مزاياها الخاصة، لكن المدن الرئيسية في العالم لها مزايا مشتركة يمكن قياسها وترتيبها حسب الأولويات. وحسب مقاييس اعتمدتها مجلة «فورتشون» الاميركية، ومنها كلفة المعيشة بالقياس الى الولايات المتحدة عموماً، حددت المجلة المذكورة المدن العشر الأولى في العالم بالترتيب التالي:

(١) هونغ كونغ (٢) نيويورك (٣) لندن (٤) اتلانتا (٥) شيكاغو (٦) سنغافورة (٧) تورنتو (٨) سان فرانسيسكو (٩) فرانكفورت (١٠) ميامي.

وقد اختارت «الميزان» عدداً آخر من المدن الثانوية المؤهلة حسب المقاييس ذاتها. وهذه المدن وإن كانت ثانوية بالمقياس المذكور الا انها مدن وعواصم كبرى وربما أهم حسب مقاييس أخرى مختلفة.

١- هونغ كونغ

عدد السكان	٥.٩٣٢.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٤٨
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	٣٧
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٩٦.٣١ دولار

نقطة الأهمية الأولى لمدينة هونغ كونغ قربها من الصين، وهي سوق ضخمة ونامية ومقصودة من جميع أنحاء العالم . انها ، باختصار، بوابة الصين والمسافات الجوية والبرية بينها وبين الصين قصيرة والمواصلات ميسورة وسهلة وقريبة. وأحياناً فان الذهاب الى هونغ كونغ يغني عن الذهاب الى الصين لوجود وكلاء كثيرين في المستعمرة التي سوف تنفصل عن التاج البريطاني عام ١٩٩٧ يمكن اعتمادهم كوسيلة للاتصال. لكن هونغ كونغ غالية جدا من حيث الايجارات التجارية والسكنية على السواء، ودائمة التغير من حيث الأسعار... صعوداً. وهي مدينة مزدحمة، لكنها مثالية لمن يرغب العمل في اسيا ، ولا سيما ان الضرائب فيها خفيفة جدا (١٥٪ كحد أقصى)، وحكومتها تشجع رجال الأعمال الأجانب، والاتصالات في غاية السرعة.

(٢) نيويورك

عدد السكان	٧.٣١٢.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٠٨
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	١٦٧
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٣١.٢٥ دولار

انها مدينة الاعلام والمعلومات، وبالتالي فانها تقدم لرجل الاعمال معرفة فورية بأحوال العالم. ويحاول المسؤولون عن المدينة جهدهم ابقاء جو المدينة مؤاتياً للشركات الكبرى التي كانت تفكر في الانتقال الى اماكن أخرى. ومن ذلك ان جرائم العنف في نيويورك قد هبطت الى ما معدله ١٤٪ فقط، اي انها من هذه الناحية باتت أحسن حالاً من واشنطن وميامي. مواصلاتها جيدة نسبياً، وفيها ثلاثة مطارات تتيح لرجل الأعمال فرصة أكبر في اختيار الموقع الذي ينطلق منه.

ومما يدل على تحسنها ان الاستثمارات العقارية فيها قد أخذت تتزايد على نحو ملحوظ. لكن من العقبات الأساسية ارتفاع الضرائب ، لكن سلطات المدينة تعقد اتفاقات خاصة مع الشركات الكبرى لابقائها.

(٣) لندن

عدد السكان	٦.٦٧٧.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٣٥
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	١٥٠
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٤٩.٩٠ دولار

لمدينة لندن مزايا عديدة لعل أهمها انها خالية من القيود المالية والاقتصادية اكثر من أي مدينة اوروبية أخرى، وفيها قوة عاملة عالية الكفاءة والتدريب، ومواصلاتها جيدة. وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي وتردي الأحوال الاجتماعية في شرائح ومناطق معينة، فان لندن ما زالت من المدن المأمونة والنظيفة في العالم. ولذا فان عدداً كبيراً من الشركات الكبرى في العالم ما زال يتخذ من العاصمة البريطانية مقراً له.واضافة الى المزايا الفنية والثقافية الكثيرة، هناك سهولة السفر منها واليها لكثرة وضخامة مطاراتها المحيطة بها (هيثرو، غاتويك، لوتون، ستانستيد) وفيها مطار في قلب مدينة المال (السيتي) لخدمة رجال الأعمال. وقد أصبحت الأن اكثر اغراء بتشغيل القطار المباشر تحت البحر الى باريس وبروكسل مما يربطها عمليا بالبر الاوروبي.

(٤) اتلانتا

عدد السكان	٣٩٥.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	٩٦
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	١٣٥
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٢٠ دولاراً

سر نجاح هذه المدينة في ولاية جورجيا الاميركية انها ودية للاعمال ورجال الاعمال، بالاضافة الى كونها رخيصة. فهي أرخص من المعدل العام للولايات المتحدة بنسبة ٤ في المائة. وفوق ذلك، فيها خدمة سفر ممتازة الى وجهات متعددة.

ومما يزيد من أهميتها وحيويتها انها اختيرت لتكون مقراً للالعاب الاولمبية في عام ١٩٩٦ مما خلق فيها ٨٦.٩٠٠ وظيفة دائمة اضافية وحوالى ٨٠ ألفاً من الوظائف المؤقتة المرافقة للألعاب ذاتها. لكن الميزة الأهم لمدينة اتلانتا انها مركز مواصلات مهم سواء المواصلات الجوية مع افتتاح مدارج دولية جديدة في مطارها الرئيسي (هارتفيلد) أو المواصلات البرية حيث تشكل نقطة التقاء للأوتوستراديات الاميركية الكبرى وللقطارات العابرة للبلاد شرقاً وغرباً

(٥) شيكاغو

عدد السكان	٢.٧٦٨.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٠١
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	١٦٤
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٢٥.٥٧ دولار

موقع شيكاغو يجعلها نقطة مواصلات مهمة. فهي تضم أكبر مطار في العالم ، وشبكة للسكك الحديد من المحيط الاطلسي الى المحيط الباسيفيكي، بالاضافة الى الاوتوستراديات الواسعة التي يجري تحديثها باستمرار.

وعلى الرغم من السمعة القديمة، كمركز للجريمة المنظمة، فانها اليوم تتمتع بمزايا ثقافية وترفيهية مرموقة. وهي من اكثر المدن الاميركية ازدهاراً من الناحية الاقتصادية، وان كانت نسبة العاطلين عن العمل فيها ما زالت عالية.

(٦) سنغافورة

عدد السكان	٢.٧٩٢.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٥٦
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	٣٦
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٧ دولارات

حكومة سنغافورة ترحب بالشركات التي تأتي لتقيم أعمالها هناك، وخاصة الشركات التي تتعاطى بالتكنولوجية المتقدمة والمتطورة. ويتولى العلاقات العامة واقناع الشركات باقامة أعمالها في البلاد «مجلس الانماء الاقتصادي» الذي يتمتع بصلاحيات واسعة. لكن النظام فيها صارم ومتشدد ولا يعطي اي حصانة قضائية للأجانب، وخاصة في قضايا المخدرات حيث تطبق عقوبة الاعدام او عقوبة الجلد.

من مزاياها الرئيسية وجود قوة عاملة مثقفة ومدربة جيدا، وايجارات مخفضة، ونوعية الحياة فيها راقية، وهي تتمتع بأعلى مستوى للمعيشة في اسيا كلها . لكنها تبدو مدينة غربية أو اميركية تحديداً من حيث العمارة.

(٧) تورونتو

عدد السكان	٦٣٥.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٠٧
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	٦٩
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٢٧ دولاراً

مدينة نظيفة وجميلة لكن الضرائب فيها عالية. تأثرت كثيراً بالركود الاقتصادي الأخير وما زالت البطالة فيها عالية (١١.١٪) ونسبة المباني والمكاتب الشاغرة حتى الآن عالية هي الأخرى ايضا (١٨.٥٪).

فيها مزايا للشركات التي تتعاطى الأعمال المتعلقة بالتعدين أو المكملة لصناعة التعدين لأن شركات التعدين العالمية الكبرى تتخذها مقراً. وفيها مدارس ممتازة وقوة عاملة مثقفة وأجواء عالمية متعددة الثقافات والعادات.

وبالاضافة الى كونها مركزا للتعدين ولصنع السيارات والشاحنات والعربات (جنرال موتورز)، فانها أخذت تضم صناعات حديثة قائمة على المعرفة المتقدمة في البيوتكنولوجيا وصناعة الأدوية والأدوات الطبية.

والأهم من ذلك، هي اكثر مدن اميركا الشمالية أماناً.

(٨) سان فرانسيسكو

عدد السكان	٧٢٩,٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٠٦
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	٨٠
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٢٤.٤٤ دولار

نجحت أكثر من غيرها من مدن كاليفورنيا في النهوض من الركود، وفيها قطاع مالي مهتم بانماء واطلاق الشركات الناشئة. وتضم سان فرانسيسكو أيضاً نخبة من أهم الجامعات العالمية (ستانفورد، باركلي، جامعة كاليفورنيا) مما يجعل القوة العاملة فيها عالية الثقافة والتأهيل.

وهي تشهد الآن موجة بناء ملحوظة للمباني والطرقات بعد الهزة الارضية التي ضربتها في عام ١٩٨٩. ومع ذلك فان المباني الشاغرة هي من حيث النسبة (١٢٪) أقل من نصف الشواغر في لوس انجليس.

(٩) فرانكفورت

عدد السكان	٦٥٤.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٦١
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	١١٤
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٤٥.٢٩ دولار

هي أكثر المدن الاوروبية تأمركاً بكل ما في ذلك من الحسنات والسيئات الاميركية. وسطها التجاري تحتله ناطحات مصرفية: مباني دويتش بنك، درسدنر بنك، كومرز بنك. ولذا فان خدماتها المصرفية والمالية ممتازة وتكاد تنافس لندن، وقد اختيرت مقراً لمؤسسة النقد الاوروبية . رجال الاعمال يسكنون في الضواحي، ولذلك يبدو وسط المدينة خالياً بعد انتهاء دوام العمل.

ومن مزاياها انها تضم مدارس أجنبية عديدة : فرنسية واميركية ويونانية ويابانية وكورية وغيرها، لأن الاجانب يشكلون اكثر من ثلث سكان المدينة. كما انها تحتضن تقاليد تجارية عريقة لأنها من أقدم المدن الالمانية (عمرها الأن ١٢٠٠ سنة) وهي تستضيف المعارض التجارية العالمية منذ ٧٥٠ سنة.

مواصلاتها وخاصة مطارها تعتبر أفضل مواصلات في اوروبا قاطبة.

(١٠) ميامي

عدد السكان	٣٦٧.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	٩٧
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	٩٦
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٢٠.٤٣ دولار

تكاد تكون مدينة لاتينية، بل هي تعتبر الآن العاصمة الفعلية لأميركا اللاتينية، لأن نصف تجارة الولايات المتحدة مع القارة الجنوبية تقريباً تمر فيها. وهي الآن تتحول الى مركز خدمات لاميركا اللاتينية فتقدم الخدمات المصرفية والطبية والهندسية والاتصالات السريعة. نجحت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية من فرنسا وبريطانيا والنرويج، واتخذتها شركات اوروبية عديدة مقراً اقليمياً لها، وبالتالي تحولت الى مركز تجاري ثلاثي الابعاد: بعد في اميركا الشمالية، وبعد في اميركا الجنوبية، وبعد في أوروبا. وهي تضم ايضاً شركات أسيوية عالمية عديدة (اكثر من ٥٠ شركة). لكن اقتصادها ما زال مرهوناً بالسياحة التي تأثرت سلباً بالجرائم التي وقعت في السنوات الماضية. في هذا الشهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤ تستضيف قمة الدول الاميركية التي سيحضرها ٣٤ رئيساً من رؤساء دول القارة.

(١١) امستردام

عدد السكان	٧١٣.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٤٥
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	٩١
ايجار المكاتب بالقدم المربع	١٨.٨٠ دولار

مدينة اوروبية عريقة فيها مرافق جيدة من مكاتب ومواصلات. ومن مزاياها الأخرى ان الايجارات فيها مخفوضة نسبياً (٤٠ في المائة فقط من معدل الايجارات في فرانكفورت).

وهي في مركز داخل القارة الاوروبية يشكل محوراً للشحن البري بالشاحنات في قلب اوروبا.

تصلها ببحر الشمال وبنهر الراين اقنية ملاحية جيدة، وهي تعتبر من العواصم الاوروبية المميزة ثقافياً وتجارياً وسياحياً، وفيها مركز عالمي لصقل الماس. وتقوم في داخلها ٤٠ قنالاً عليها ٤٠٠ جسر.

(١٢) دبي

عدد السكان	٥٨٥.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٣٥
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	١١
ايجار المكاتب بالقدم المربع	١٧.١٠دولار

تتمتع دبي بمزايا تجارية عديدة منها موقعها الجغرافي كنقطة اتصال بين اوروبا وآسيا منذ زمن طويل لكونها في القديم على «طريق التوابل». ومن هذه المزايا ايضا ان فيها منطقة واسعة للتجارة الحرة، ومركزاً تجارياً للمعارض الدولية يقصده العارضون من أنحاء العالم، بالاضافة الى معرض الطيران الدولي الذي يقام مرة كل سنتين ويعتبر أهم معرض من نوعه في العالم.

ويتشكل سكان دبي من جنسيات متعددة أبرزها الجنسيات الاسيوية، وفيها أكبر ميناء في العالم هو ميناء «جبل علي»، وهو أحد اثنين فقط من المعالم العالمية التي يمكن مشاهدتها من سطح القمر، الى جانب سور الصين العظيم. ويعود نجاحها الى السياسات الحكيمة التي تنتهجها حكومتها منذ أيام حاكمها الراحل راشد بن سعيد المكتوم.

(١٣) جدة

عدد السكان	١.٥٠٠.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٣٤
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	١٥
ايجار المكاتب بالقدم المربع	حسب الاتفاق

هي المدينة التجارية الرئيسية في المملكة العربية السعودية واكثر المدن السعودية تنوعاً لكونها مركز تجمع الحجاج الذين يقصدون مكة المكرمة سنوياً في موسم الحج من جميع أنحاء العالم الاسلامي. ويصل عدد هؤلاء الحجاج الى مئات الألوف، وبالتالي يمكن تصور أهمية المرافق التي أقيمت لاستيعاب هذه الحركة الكبرى.

كذلك فان ميناء جدة على البحر الأحمر هو ملتقى التجارة البحرية، وخاصة ما تستورده المملكة من الخارج. ففي العام الماضي وحده استوردت السعودية من الولايات المتحدة الاميركية ما قيمته ٨.٤ مليار دولار، أي ما يوازي ربع ما استوردته الدول العربية الأخرى مجتمعة من هناك.

(١٤) طوكيو

عدد السكان	٨.١٢٩.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	٢٦٠
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	٧٥
ايجار المكاتب بالقدم المربع	١٤٤.٩٨ دولار

أغلى مدينة في العالم ، لكنها تعمل بدقة وانتظام، من مواعيد الطعام الى مواعيد الحافلات والقطارات. حالة الأمن في العاصمة اليابانية ممتازة جدا، بحيث يستطيع اي كان ان يمشي في الشوارع من دون خوف طوال النهار والليل.

وهي مدينة كأنها مكونة من عدة قرى متخصصة. واحدة للهو والترفيه، وواحدة، للتجارة والاعمال، وواحدة لدوائر الحكومة والدولة، وهكذا. وعلى الرغم من كونها مدينة عالمية عصرية، فانها يابانية الطبع والطابع سواء في طرق العمل أو في التقاليد المرعية أو في اللغة.

(١٥) زوريخ

عدد السكان	٣٤٣.٠٠٠
مؤشر كلفة المعيشة (اميركا = ١٠٠)	١٨٧
رحلات جوية مباشرة الى مدن اخرى	٨٢
ايجار المكاتب بالقدم المربع	٢١.٣٠ دولار

يطلق عليها اسم «محرك الاقتصاد السويسري». فيها مزايا الريف الهادئ، ومزايا المدينة الصاخبة معاً. وهي تضم أربعة من أكبر ٥٠٠ بنك في العالم، وشركتين من أكبر ٥٠٠ شركة عالمية. أما دخل سكانها فحدث ولا حرج، لأن معدل الدخل الفردي سنوياً يصل الى ٣٦.٣٢٠ دولار.

مطارها رائع، طرقاتها غير مزدحمة، شوارعها وأبنيتها نظيفة . وهي قريبة من أماكن التزلج على الثلج في جبال الألب، ومن البحيرات حيث تتنوع الرياضات المائية.

في لقاء مكلارين معهم على عشاء «بروكسيما» في فندق «دورشستر»:

الصحافيون العرب يتعرفون على سيارة القرن


مكلارين F1: سيارة القرن


كرايتون براون يلقي كلمته في حفلة العشاء

■ تبدي «شركة سيارات مكلارين المحدودة» ، اهتماما متزايداً بأسواق الشرق الاوسط، بعد اطلاق سيارتها «مكلارين F1» التي تعتبر اسرع سيارة في العالم واكثر السيارات الرياضية تقدماً تقنياً.

ومتابعة لنشاطها الموجه الى الشرق الاوسط لتعريف الاسواق العربية على سيارتها الجديدة، أجرى كرايتون براون، المدير التجاري في «شركة سيارات مكلارين المحدودة»، محاطاً بعدد من مساعديه، لقاء مع مجموعة من الصحافيين العرب في لندن، على مأدبة عشاء في فندق «دورشستر» وسط العاصمة البريطانية، أقامتها «شبكة بروكسيما للنشر والعلاقات العامة» بصفة توليها العلاقات العامة لشركة «مكلارين» في الشرق الاوسط، حيث تحدث كرايتون براون عن بداية فكرة صناعة سيارة القرن وعن خطط الشركة المستقبلية. قال:

«لقد جرى تداول الفكرة في اواخر عام ١٩٨٨ بيني وبين منصور عجة ورون دنيس وغوردان موراي ، فقررنا حينئذ ان نشكل «شركة سيارات مكلارين» ، واقامة مصنع بريطاني جديد لصنع ارقى سيارة رياضية في العالم، تكون متميزة ومثيرة للرغبة في الاقتناء».

وأضاف قائلا: «ان المعية غوردان موراي، من حيث التصورات والافكار والخبرة الفنية والمهارة في التصميم، تجلت في هذه السيارة الفريدة التي اطلق عليها بعضهم «سيارة القرن» ، وفي مطلع هذه السنة جرى تسليم احداها للشاري الاول ».

وقال كرايتون براون للصحافيين الحاضرين ان مكلارين «بهذه السيارة الرائعة تستعد لمواجهة تحديات المستقبل ، ولهذا فان F1 تصنع يدويا بمعدل ثلاث سيارات في الشهر فقط ، ولن ينتج منها اكثر من ٣٠٠ سيارة ».

واعتبر كرايتون براون ان لقاءه الصحافيين في «الدورشستر» هو «الخطوة الاولى لتعريف الشرق الاوسط بالسيارة الفريدة». واعلن ان سيارة مكلارين F1 ستعرض في معرض جدة للسيارات الذي يجري خلال هذا الشهر.

وكان الصحافيون قد تفقدوا سيارة مكلارين F1 في صالة عرض مكلارين المحاذية لفندق «دورشستر»، كما وجهت اليهم الدعوة لزيارة مصنع مكلارين في منطقة «ووكينغ» في «ساري»، حيث قضوا يوماً كاملاً في ضيافة الشركة اطلعوا خلاله على عمليات وتجميع السيارة والتقوا المهندسين والمسؤولين.


كمال فرج الله في حديث مع كرايتون براون


الصحافيون الذين حضروا عشاء «بروكسيما» يطلعون على سيارة مكلارين F1 .

جانب من مأدبة العشاء

بروفيل

اليماني...

■ بعد سبات طويل، استيقظ من جديد اسم الشيخ أحمد زكي اليماني، وزير البترول السعودي السابق. لكنه استيقظ هذه المرة في الصحف الأجنبية على انه مركز استقطاب للمعارضة في المملكة.

ويقول قائل ان الأزمة الاقتصادية الأولى بسبب هبوط أسعار النفط هي التي أطاحت باليماني، وان الأزمة الاقتصادية الراهنة للسبب ذاته هي التي سوف تعود به. لكن... الى أين ستعود به؟ ففي المسألة قولان: واحد مؤداه انها سوف تعود به الى الحكم، وواحد مؤداه انها سوف تلقي به في السجن أو في المنفى!

أما مؤرخ سيرته في عام ١٩٨٨ جفري روبنسون، فيعترف بأن اليماني سقط بسبب الأزمة الاقتصادية ككبش فداء. ولم يكتف روبنسون بذلك، بل تنبأ ايضا بأن اليماني سوف يعود. وقد قال ما قاله في كلام صورة ضمت اليماني الى جانب ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز جاء فيه ما يلي: «ما زال اليماني أحد أقوى الشخصيات في المملكة خارج العائلة الحاكمة، ومن المرجح أن يظهر على المسرح من جديد متى واذا جلس الأمير عبدالله على العرش».

والواقع ان زكي اليماني وهو على مسرح النفط العالمي كان مالىء الدنيا وشاغل الناس. وقد بقي كذلك فترة طويلة امتدت قرابة ربع قرن. ويقول عارفوه ان لقب «الشيخ» الذي لبسه قليل عليه، لكنه لا يستطيع أن يلبس أعلى منه في مملكة ال سعود. ومع ذلك فقد كان يتصرف وكأنه أمير فوق الأمراء، وملك فوق الملك!

والذين قرأوا سيرة اليماني في كتاب روبنسون استغربوا ان يقال ان سبب سقوطه «غيرة الملك فهد منه» لأنه خطف الاضواء العالمية كلها. ولعل في ذلك مبالغة لا مبرر لها. هب ان اليماني «ملك» او مطالب بالعرش يستحق الملك. أملك يغار من ملك؟ وتبقى هذه الملاحظة على سيرة اليماني من قبل كاتبها غير مفهومة.

لكن في حياة اليماني على المسرح محطات عديدة مثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر، انه الشاهد الوحيد على مقتل الملك فيصل. فقد اغتيل فيصل واليماني يقدم اليه في مكتبه وزير النفط الكويتي، انذاك، عبدالمطلب الكاظمي ومعه وفد مرافق. ومنها ايضا، انه خطف واتخذ رهينة مع وزراء آخرين في «اوبيك» أقل شهرة منه على يد الارهابي الدولي كارلوس القابع الآن في سجن فرنسي. وما جرى بين اليماني وكارلوس ما زال الى الآن من الغوامض المثيرة ويشكل مادة صحافية شهية في حال رويت القصة وما دار فيها على حقيقتها.

وملفت للنظر ان الصحافة الاوروبية بدأت الآن «عمليات تنقيب» جديدة عن اليماني. فقد قدرت احدى هذه الصحف ثروة الشيخ اليماني في سويسرا بمبلغ ٤٠٠ مليون فرنك سويسري نظرا لتملكه الشركة الصانعة لساعات «فوشرون كونستانتان»، وهي من أقدم الشركات الصانعة للساعات السويسرية، ان لم تكن أقدمها على الاطلاق.

وقالت صحافية اميركية في جريدة «صنداي تايمز» البريطانية ان اسم اليماني بدأ يعلو من جديد في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن خلافة فهد. ونقلت عن زميل لليماني في لندن قوله: «تحول قصر اليماني في جدة الى مركز استقطاب للزعماء الدينيين والنخبة التجارية والاقتصادية لقلقهم على مستقبل البلاد. فهو (اي اليماني لا قصره في جدة) قائد طبيعي، واليه يتطلع هؤلاء الناس لانتشال بلادهم من الازمة الرهنة».

الكاريزما اليمانية لا يختلف عليها اثنان. لكن الملاحظ ان البهجة قد فارقته ايضا، فلم يعد فيه، بفعل «مر الجديدين» على قول ابي الاسود الدؤلي، ما يُخاف عليه لذعة الحدق او صبية العين.

وليس من عجب ان يلتقي عنده بعض رجال الدين. فهو من عائلة دينية أو متدينة، وفوق ذلك لديه مؤسسة دينية خاصة به اسمها «الفرقان».

ومن هذه الناحية فيه نوع من الازدواج. فعلى المسرح الاوروبي يبدو كأنه قادم من التاريخ الروماني البيزنطي، وعلى المسرح العربي، او مسرح الجزيرة العربية، يبدو وكأنه قادم من مرحلة صدر الاسلام!

فقد انشأ اليماني على المسرح الاوروبي مؤسسة اخرى لا علاقة لها بالفرقان هي «مؤسسة الطاقة العالمية» التي حشر فيها أسماء كبيرة محالة على الاستيداع منذ زمن ليس بقصير، لا لنفع يتوخاه من هذه المؤسسة، بل لكي يبقى في صحنه كما يقال. اي لكي يبقى اسمه متداولا على المسرح النفطي ولو بين المتقاعدين.

وهكذا فصل اليماني نفسه على القياس: «الطاقة للاوروبيين والاميركان... والفرقان للعربان»!

وزعمت الصحافية الاميركية المذكورة ان المخابرات السعودية تراقب عن كثب «ديوانية» اليماني يوم الخميس، وانها اعتقلت اثنين من المقربين اليه حضرا أحد الاجتماعات. كما زعمت ان الحكم السعودي عرض عليه رئاسة مجلس الشورى لكنه رفض بحجة انه لا سلطة لهذا المجلس.

ويقال في الرياض انه اذا فشلت المساعي لتحييد اليماني، فانه لا مفر من اعتقاله او نفيه او التضييق عليه بشكل أو بآخر. لكن اليمانيين يقولون ان شيخهم لا يقود او ينظم فئة معارضة، غير انه لا يستطيع ان يمنع شخصيات معارضة وشخصيات دينية من زيارته.

وهناك أمران، كما هو شائع، يقلقان السلطات السعودية من الاستقطاب الدائر حول اليماني: الامر الاول كونه يمثل نزعة حجازية واضحة، وهو مؤهل لكي يكون الرجل الأول في الحجاز في وقت يبدو أن لسان حال بعضهم هو قول الشاعر: «ونحن أناس لا حجاز بأرضنا»، او حديث حريث بن حسان: «يا رسول الله، إن رأيت ان تجعل الدهناء حجازاً بيننا وبين بني تميم»!

هذا في وقت يشكو فيه بنو تميم في دولة قطر من «انتهاكات» حدودية تعكر ما هو معكر من أجواء بين الدوحة والرياض، «فكأنه لا حجاز بيننا وبينهم».

والامر الثاني، كون اليماني يحمل راية الفرقان في الداخل ملفتا الجماعات الدينية، ويحمل راية «الطاقة العالمية» في الخارج مستدرجا أساطين القضايا الحساسة في السياسات والمصالح الدولية. وعلى الرغم من أهمية النفط في السياسات والمصالح الدولية، فان راية الفرقان هي الاكثر اثارة للحساسية، لأن الدين والسياسة في الجزيرة العربية متلازمان منذ القدم.

وحول هذه النقطة نقلت الصحافية الاميركية المذكورة عن رجل أعمال سعودي قوله:

«في المملكة العربية السعودية العمل الديني والعمل السياسي شيء واحد، لان جميع الحركات السياسية قامت على الدين»!

لكن مؤرخ سيرة اليماني جفري روبنسون يذهب الى ابعد من ذلك عندما يقول ان الملك فهد لم يكن وحده وراء اقصاء اليماني بل شاركه في ذلك الاميران سلمان وسلطان.

ويعزو روبنسون ذلك الى كون اليماني يكن عداء شديدا لمنظمة «نجد الفتاة»، التي كان من أقطابها السفير السعودي السابق في لندن الشيخ ناصر المنقور، فاصطدم على حد قول مؤرخه «بجمعية سرية تضم رجالاً أقوياء ونافذين من نجد لا يرغبون بأن تكون مقدرات البلاد بأيد غير نجدية»!

أما المقربون من الفريق النافر من اليماني في العائلة السعودية، فيقولون فيه قول النابغة الذبياني في ذم يزيد بن الصعق:

وكنت أمينه لو لم تخنه
ولكن لا أمانة لليماني!

فهل وراء الأكمة ما وراءها؟

الضيف

الصحافي الكاتب الناشر التاجر «الكثير الكارات»

خبت مجوهرات «أسبري» فخفت بريق نعيم عطالله

■ بين حين وآخر، يحدث الناشر الفلسطيني الأصل نعيم عطالله ضجة في المجتمع البريطاني، مرة ككاتب ومرة كناشر ومرة كصحافي ومرة كتاجر. فالمجتمع البريطاني، وخاصة الانكليزي، يتسلى عادة بأخبار «الوافدين» الى ثقافتهم، وخاصة المدعين انه بامكانهم ان يبزوا الانكليز في أشهر ما لديهم اللغة والتجارة.

والحقيقة ان كثيرين حاولوا ان يخترقوا جدار «الزينوفوبيا» الانكليزية، وقلة منهم نفذوا، وجل هذه القلة من اليهود، وقلة القلة من المتهودين! وحتى هؤلاء لم «يزمطوا». فقد قال اللورد دانينغ عن وزير التجارة السابق والمفوض الحالي في الاتحاد الاوروبي ليون بريتان: «أهذا اليهودي الألماني جاء يعلمنا كيف يجب ان يكون القانون الانكليزي»! ونعيم عطالله عمل الفرض أو «الهوموورك» كله.

فتح داراً للنشر (كوراتيت) ووظف فيها بنات الطبقة العليا، وقال في أكثر من مقابلة انه يحب ان يحيط نفسه بالفتيات لأنه تربى وحيداً في عائلته وسط عدد من الأخوات. اشترى مجلة أدبية، لعلها المجلة الأدبية الوحيدة الآن في بريطانيا، واحتفظ بها على الرغم من خسائرها السنوية المتكررة، واسند رئاسة تحريرها الى الذع كاتب بريطاني هو «أو بيرون وو» ابن «أفلين وو». وأجرى نعيم عطالله مقابلات عديدة مع شخصيات كبيرة، منها ما نشره في الصحف البريطانية، ومنها ما نشره في كتبه، وخاصة كتاب «النساء» الذي يستعصي على القراءة لضخامته. فهو يوازي دراسة ارنولد توينبي في «التاريخ»!

ومن المقابلات التي نشرها في السنة الماضية واحدة نشرت في مجلة «اوبزرفر» التي تصدر ملحقاً أسبوعياً مع الجريدة مع دنيس هيلي نائب زعيم حزب العمال سابقاً فور تقاعده. ومن عجب ان نعيم عطالله الذي كتب في «الاوبزرفر» أقام دعوى، أو هدد باقامة دعوى على الجريدة المذكورة عندما نشرت أخيراً قصته مع عائلة المصرفي الفلسطيني الراحل يوسف بيدس وعزمها على مقاضاته لأسباب تتعلق بموجودات بيدس أثناء وبعد أزمة بنك «انترا». وكان عطالله قد عمل لدى بيدس في لندن، ويقول انه كان صديقاً حميماً له، وهذا طبيعي لأنهما كلاهما من مدينة القدس. وربما لهذا قال نعيم عطالله في مقابلة نشرتها «الاوبزرفر» يوم الاحد في ١٨ ايلول/سبتمبر الماضي انه لم يحصل على فلس واحد من إرث بيدس: عملها لوجه الله والانسانية، كما نقل عنه.

والى كونه ناشراً وكاتباً ذائع الصيت، يعمل نعيم عطالله ايضاً تاجرا، وتجارته المجوهرات الثمينة في شركة «اسبري» العريقة التي تملك عددا من شركات صنع المجوهرات لا تقل عنها عراقة، فبز بذلك العراقي نمير قردار الذي تدخل «تيفاني» و«غوتشي» وأخيراً «ايبل» في محفظته.

لكن أحوال نعيم عطالله في «اسبري» هذه الايام ليست على ما يرام. فالشائعات في «الستي» او حي المال في لندن لا ترحم، وقد راجت بقوة عن «اسبري» مما أدى باسهمها في البورصة الى هبوط مريع. وقد تكون هذه الشائعات صحيحة، ولكنها قد تدخل ايضا في باب «الزينوفوبيا» الانكليزية التي تمهل ولا تغفل، وهي التي اضطرت المصري محمد الفايد صاحب «هارودز» الى ان يرد عليها رداً صعيدياً.

هو، اذن، جوهرجي الاغنياء والمشاهير، كما هو «محاور» الفصحاء بفصاحة هجينة.

وبما ان التسريب عادة انكليزية مستحكمة الى درجة ان مسارب الحكومة البريطانية ذات يوم تحولت الى مزاريب، فقد «تسرب» تقرير من «بنك اسكتلندا» يدعي ان «اسبري» التي يديرها عطالله ويجلس في مجلس ادارتها وله فيها نصيب وحظوة، ربما لا تقوى على سداد قروض وتسهيلات بقيمة ٢٠ مليون جنيه استرليني بسبب كساد تجارتها وهبوط أرباحها.

ومع ان الخبر عار عن الصحة، فقد وقع الضرر بسببه وكأنه صحيح تماماً. وقد قال لنا أحد المصرفيين في لندن، ان زيارة واحدة من قبل «شرطة مكافحة الاحتيال» الى أسلم وأنجح مؤسسة في البلد ويتسرب خبرها كفيلة بتدمير تلك المؤسسة حتى ولو كان الخبر ذاته عارياً عن الصحة. فالى ان تثبت براءتها وسلامتها يكون الذي ضرب ضرب والذي هرب هرب. وهذا ما حدث بالضبط لنعيم عطالله في «اسبري».

حتى ان نعيم عطالله فكر باستئجار «تحري خاص» لتقصي مصدر الاشاعات والتسريبات. فقد أعلن انه تعب من هذه الترهات التي تضيع له وقته ووقت محاميه، وانه لا يتقاضى راتبه من أجل معالجة هذه الامور.

لكنه يقال ايضا ان «الضائقة المالية» في الشرق الاوسط قد أثرت سلباً على مبيعات عطالله من المجوهرات الى الاثرياء العرب. ولهذا ربما تنوي «اسبري» التوجه الى سوق أقل عرضة ببيع مجوهرات ارخص تتناسب مع القدرة الشرائية للزبائن المتوسطي الحال في اوروبا وغيرها.

وقد تصادفت هذه الضجة والتسريبات التي شطفت سعر اسهم «اسبري» شطفاً في البورصة، مع تسوية أجريت خارج المحكمة بين «اسبري» ومدير سابق لها في نيويورك اسمه روبين رو سرح من عمله قبل سنتين لانتقاده عمليات الشركة في سويسرا واعتمادها على «حفنة من الاغنياء العرب»، غامزاً من قناة نعيم عطالله زاعماً ان شركتين يملكهما هما «نمارا» و«المنارة» كانتا تتقاضيان عمولة جانبية على المبيعات.

وقد نفى نعيم قصة العمولات، لكنه قال ان «اسبري» كانت أحياناً تعتمد تصاميم شركته «نمارا».

وهكذا أفقدت هذه القصة مجوهرات «اسبري» بريقها، كما أفقدت الناشر الفلسطيني شيئا من بريقه. على ان نعيم عطالله، كما يبدو، هو الاستثناء للقاعدة العربية القائلة: «كثير الكارات قليل البارات»!

النــاس

● أمضى وفد من الصحافيين الاردنيين خمسة أيام في بريطانيا، زاروا خلالها لندن ومانشستر واوكسفورد وأماكن سياحية وأثرية، وذلك بدعوة من شركة «بريتش ايرويز» و«البريتش توريست».

● أجرى الدكتور ناصر الرشيد عملية جراحية في اميركا، تكللت بالنجاح التام. وقد استأنف نشاطه بعد فترة من النقاهة والاستجمام في عدد من الولايات الاميركية.

● أقام السفير القطري في لندن علي جيده، حفلة في فندق «الدورشستر» على شرف وزير الطاقة والصناعة في قطر عبدالله بن حمد العطية والوفد المرافق له. تميزت الحفلة بالسخاء وكثرة الحضور.

● رعى وزير السياحة التونسي محمد جغام، لقاء نظمته جمعية الصداقة البلجيكية - التونسية للتعريف بتطور القطاع السياحي في تونس، شارك فيه رئيس الجمعية هرمان دي كرو، ومستثمرون تونسيون وبلجيكيون.

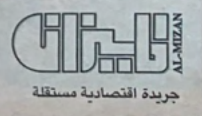
● «رجل فوق القمة» مسرحية عاطف الغمري، التي قدمت في «مهرجان ادنبره ١٩٩٤» كانت موضوع نقاش بين الدكتور صلاح غباشي والدكتور رشيد العناني والمخرج انور القادري في مقر المكتب الثقافي المصري في لندن.

● قام هاري كوندكجيان، رئيس قسم التصوير في وكالة «الاسوشيتدبريس» في نيويورك، بزيارة الى كل من بيروت وحلب ولندن، استغرقت ثلاثة اسابيع وتفقد خلالها الأهل والأصدقاء.

● زار المهندس فؤاد ابراهيم، مدير «سعودي اوجيه» في لندن، الولايات المتحدة في اجازة قصيرة ارتاح خلالها من اثار الصدمة التي تعرض لها، وهو خارج من مكتبه ظهيرة يوم من أيام تشرين الماضي.

● حولت ليزا جورج زاخم محلها اللندني الكائن في «نيو بوند ستريت» من مكان لعرض مجوهرات اليوناني «لالاونس» الى مكان لعرض مجوهرات الايطالي «ريبوسي». وأقامت للمناسبة حفلة شمبانيا كان بين المدعوين اليها الممثلة كو ستارك والتلفزيوني البريطاني سيلك كيل روي.

● التقى عدد من الصحافيين اللبنانيين في لندن نقيب الصحافة اللبنانية محمد البعلبكي، عشية عودته الى بيروت، وذلك على جلسة شاي في فندق «الفور سيزونس» دعا اليها فؤاد مطر، وتناولت شؤون الساعة وشجونها.


AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: ROSEBERY HOUSE, 70 ROSEBERY AVENUE, LONDON EC1R 4RR, TEL: (071) 837 0154, FAX: (071) 837 0165
برج السادات الطابق الثالث، شارع إميل اده، راس بيروت - لبنان، هاتف: ٦٠٣٠١٨، ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات، بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠، كويك مارش - لندن، تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات: PROXIMA, ROSEBERY HOUSE, 70 ROSEBERY AVENUE, LONDON EC1R 4RR, TEL: (071) 837 0154, FAX: (071) 837 0165

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM   PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET   ISSN : 1352-7738